الإصلاح السياسي في البلدان العربية
دراسة في مشاريع الخارج والداخل

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2014 /5 /2345)

320
علاي، ستار جبار
الإصلاح السياسي في البلدان/ ستار جبار علاي، ياسين محمد حمد العيثاوي.- عمان: دار امجد للنشر والتوزيع، 2014
( )ص.
ر.إ.: 2014 /5 /2345
الواصفات: / الإصلاح السياسي/ / البلدان العربية/ /

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

الطبعة الأولى 2014

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون اذن خطي مسبق من الناشر

عمّان- الأردن

All rights reserved
No part of this book may by reproducted,stored in a retrieval System or transmitted in any form or by any meas without prior permission in writing of the publisher

توزيع مكتبة الطليعة 0795851508

دار امجد للنشر والتوزيع
عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف: 4652272 فاكس: 4653372
dar.almajd@hotmail.com

الإصلاح السياسي
في البلدان العربية
دراسة في مشاريع الخارج والداخل

مكتبة الاقتصاد Economics Library www.facebook.com/Econlibrary

الدكتور
ستار جبـــار عـــلاي
أستاذ النظم السياسية المساعد
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية
جامعة بغداد

الدكتور
ياسين محمد حمد العيثاوي
أستاذ النظم السياسية المساعد
كلية العلوم السياسية
جامعة بغداد

المقدمة

إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم الإنسانية، إذ أننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل العدالة والقوانين وتنظيم المجتمع والدولة والاستقرار السياسي والتوزيع العادل للثروة وغيرها، ويمكن القول إن فكرة الإصلاح كانت ولم تزل الهدف الأسمى للعديد من الفلاسفة والقادة والحركات السياسية والاجتماعية في مختلف أرجاء العالم، فضلاً عن كونها موضوعاً رئيساً في النظريات السياسية للفلاسفة والمفكرين منذ أيام مكيافيللي في العصور الوسطى حتى كارل ماركس في القرن العشرين، فقد تحدث مكيافيللي في كتابه الشهير «الأمير» عن أهمية الإصلاح وبالوقت نفسه صعوبة وخطورة خلق واقع جديد. إلا أن حركة الإصلاح في العالم لم تتوقف وإن تعثرت أحياناً.

دخل مفهوم الإصلاح، وخاصة في بعده السياسي ،دائرة السجالات الفكرية،وأصبح المفردة الأكثر شيوعا في الخطابات الرسمية وغير الرسمية.وظهرت موجات من التعاريف،ونزعة بيانية في توظيف الإصلاح،الذي بات وكأنه في ذاته يحمل حلولاً لكل مشاكلنا وهمومنا المعقدة التي أنتجتها سياسات الفساد السياسي والاقتصادي وغيره في بلادنا طيلة العقود الماضية.فلم يسبق إن كانت النظم السياسية العربية أمام مطلب الإصلاح عليها مثلما هي عليه اليوم.وليس معنى ذلك إن هذا المطلب بجديد على وجه المشهد السياسي العربي،أو إن فكرة

الإصلاح السياسي لم تكن مدرجة-قبل هذا التاريخ- في جدول أعمال الحركات الشعبية العربية،بل بعني –في المقام الأول– إن النخب الحاكمة في البلدان العربية لم تكن نفسها معنية بالتعاطي مع هذا المطلب إلا بعد إن اقترن بالضغط الأجنبي وقدم نفسه في صورة إملاءات مقرونة بغير قليل من التهديد. ظلت تلك النخب تتجاهل إلى حد كبير مطلب داخلها الاجتماعي بوجوب تحقيق إصلاحات في النظام السياسي،ولم تتورع –في أحيان عديدة – عن مواجهة تلك المطالب بالشدة والقسوة،ومالت في حالات أخرى إلى استيعاب بعض تلك المطالب والتحايل عليها وتزويرها،فيما ظلت –في حالات نادرة – قادرة على احتوائها من خلال تحقيق بعضها شكليا وصولاً إلى إجهاضها.وهذا أيضا من مفارقات السياسة الرسمية العربية.

فالحديث عن الإصلاح في عالمنا العربي وصل إلى درجة تثير الحيرة بدلا من أن تقود إلى وضوح الطريق، وهي حالة تتطلب شيئا من الابتعاد عن خضم اللحظة وانفعال الذات. لعل هذا الابتعاد يمهد الاقتراب أفضل من الهدف، وهو الإصلاح الذي لا شك إننا نحن العرب جميعا بتنا في أمس الحاجة إليه، وان كنا نختلف على أولوياته.وأصبح هناك شبه إحساس عام لدى الجميع سواء أكانوا من النخب أو من المواطنين الاعتياديين انه قد آن الأوان للبحث عن سبل جديدة تفتح أفاق المشاركة السياسية وتبعث الحياة في أوصال التنمية

الاقتصادية وتعطي مكانه للمرأة التي أقصيت طويلا عن المشاركة في الحياة العامة.

أهمية الدراسة:

أن الدعوة إلى الإصلاح في المجتمع العربي لم تتوقف لحظة واحدة منذ استقلال البلدان العربية.فقد قدم الفكر السياسي العربي عشرات الرؤى السياسية للإصلاح،وقدمت الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني،حيثما وجدت،برامج محددة،وعبر الشارع في البلدان العربية عن مطالب واضحة بأشكال متنوعة إلا إن كل هذه المطالب ظلت صرخة في واد،إذ كانت الحركة السياسية والاجتماعية هشة ومنسحقة تحت وطأة التشريعات والممارسات القمعية،وكان بعضها مخترقاً من النظم القمعية أو من الخارج،وكان بعضها يرفض بعضها الآخر أكثر مما يرفض النظم الاستبدادية،مثل رفض الشيوعيين تارة،أو رفض تيار الإسلام السياسي تارة أخرى،أو اجتثاث القوميين تارة ثالثة.وهناك أيضا نقاش أكثر انفتاحا بشان الإصلاح ورغبة جدية لمعالجة المواضيع الأساسية كالمساءلة والمشاركة الديمقراطية. وهي مواضيع ساد الشعور إلى وقت قريب بأنه من الأفضل عدم الاقتراب منها، إلى جانب ذلك يؤدي المجتمع المدني بشكل متزايد دورا أساسيا في دفع النقاش والمساعدة في تطبيق الإصلاح.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة إن الإصلاح السياسي في البلدان العربية بات قضية ملحة تفرضها ضرورات المرحلة الحالية وما يواجه الدولة العربية من تحديات داخلية وخارجية. وهذا لابد من تحديد مفهوم الإصلاح وكل ما يرتبط به من مفاهيم، وبيان طبيعة المشاريع والمبادرات الإصلاحية التي طرحتها الولايات المتحدة والدول الأوربية ومدى ملاءمتها للواقع العربي، وما ترتب عليها من طرح مشاريع إصلاحية عربية متعددة حاولت تحقيق قدر من الاستجابة لطبيعة التحدي السياسي المطروح دون أن تحاول تغيير طبيعة الواقع العربي وما يتميز به، وهنا بقيت هذه المشاريع بعيدة عن الواقع العربي اليومي وكانت محاولات فاشلة لتجاوز أزمات الواقع العربي بطريقة فوقية تجاهلت العديد من العقبات والمشاكل التي ميزت الواقع العربي وبقيت دون أدنى محاولة لوضع حلول جذرية لها.

هيكلية الدراسة:

جاءت الدراسة في أربعة مباحث تناول الأول منها تحديد مفهوم الإصلاح وأهميته فيما تناول المبحث الثاني مشاريع الإصلاح السياسي الخارجية وركز المبحث الثالث على مشاريع الإصلاح السياسي الداخلية. بينما جاء المبحث الرابع ليتناول مستقبل الإصلاح السياسي في البلدان العربية، فضلا عن الخاتمة والاستنتاجات.

المبحث الأول

مفهوم الإصلاح السياسي وأهميته

لقد ظهر مفهوم الإصلاح مع ظهور أولى حالات الفساد في الأرض،عندما قتل قابيل أخاه هابيل،فعندما سأل قابيل نفسه السؤال المحير عن عجزه عن مواراة(سوءة أخيه)،برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس للفعل الفاسد الذي أتت به يد ابن آدم هذا.

ويحدثنا التاريخ أيضا،إن السلالات السومرية(في أرض العراق) عرفت شكل الإصلاح،اذ عثر في آثار مملكة أشنونة على رقم طينية فيها الكثير من نواحي الإصلاح،وبتطور شكل الدولة ومعرفة القوانين يذكر التاريخ بأن أهم إصلاحي عرفه (عند فجره) هو سادس ملوك سلالة بابل الأولى (حمو رابي) الذي سن قانونا موحداً للبلاد في مسلته الشهيرة مضمنا إياه العديد من المناحي الإصلاحية كمعالجة الاتهام بالباطل وشهادة الزور،وتغيير القاضي حكمه بعد إصداره،ومواد خاصة بالأموال والسرقات،فضلا عن الأحوال الشخصية وتوجيه المجتمع ضد الفساد الاجتماعي.(1)

أولا.مفهوم الإصلاح السياسي

الإصلاح لغة من الفعل أصلح يصلح إصلاحًا ، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم . وهو نقيض الفساد ، فالإصلاح هو

التغير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة ، ومن هذا التعريف يتبين أن كلمة إصلاح تطلق على ما هو مادي ، وعلى ما هو معنوي ، فالمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية ، الانتقال أو التغير من حال إلى حال أحسن ، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه .(2) ويمكن العودة في موضوعي الإصلاح والفساد إلى المدونات الفقهية الميكسرة نسبيا،والتي تعود إلى القرن الثالث الهجري(التاسع الميلادي).مثل:كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام.وكتاب الخراج لأبي يوسف.وكتاب السير للإمام الشيباني.وقد تناولت تنظيم شؤون الدولة في ازدهارها واتساعها.(3)

وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: ((والله يعلم المصلح من المفسد)).(4)، وقوله تعالى مخاطباً فرعون : ((إنْ تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين)).(5)

وعند تناول مفردة الإصلاح اصطلاحاًنجد أنها تتضمن ركنين أساسيين يقوم عليهما الإصلاح احدهما وجود إرادة إنسانية سواء أكانت مقهورة أو مختارة للقيام بعمل ما،وهذا ما يميز عملية الإصلاح عن الصلاح،فالصلاح قد يكون بفعل عوامل طبيعية أو بيولوجية،ويسير في داخل الموضوع،وثانيهما وجود حالة فساد تنتاب الحقل الذي يراد إصلاحه،ولذا فإن الإصلاح يشمل جميع موارد الفساد أو الموضوعات التي تعاني من خلل أو قصور في وظائفها أو أدوارها.

ولا تسعفنا المعاجم العربية القديمة بأي تعريف لـ "الإصلاح" غير قولها "الإصلاح ضد الإفساد" وإذا بحثنا فيها عن معنى "الإفساد" ردتنا إلى "الإصلاح" بقولها "الإفساد ضد الإصلاح" والغريب إن المفسرين يكتفون بشرح مادة "صلح" ومشتقاتها الواردة في القران الكريم بكثرة. بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح ضد فساد). وإذا خرجوا عن هذا جاؤوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق وفي هذا الإطار يرتبط معنى "الإصلاح" في القران الكريم بإزالة ما شاب العلاقات بين الناس من شوائب.

وفي المرجعية الأوربية يكفي الرجوع إلى المعاجم اللغوية الأوربية فالكلمة التي تقابل في المرجعية الأوربية لفظ "إصلاح" في مرجعيتنا التراثية هي كلمة (Reform. Reforme) وهي كلمة تتكون من لاحقه: Re التي تفيد معنى "الإعادة" ولفظ forme ومعناها الشكل أو الصيغة وهكذا فمعنى Reforme التي تقابل "الإصلاح" في لغتنا العربية هو "إعادة تشكيل" أو "إعطاء صورة أخرى للشيء". فالإصلاح في المرجعية الأوربية وفي أي مجتمع يجب إن يتجه أولا وقبل كل شي إلى الدولة. إما في المرجعية العربية الإسلامية فـ"الإصلاح" لا يطرح فيها على هذا الشكل، ذلك لان الإصلاح يتعلق بحصول الفساد في الشيء ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحالة التي كان عليها قبل طروء الفساد عليه.(6)

ويعرف قاموس "اكسفورد" الإصلاح بأنه "تغير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات

والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، إزالة بعض التعسف أو الخطأ. الإصلاح يوازي فكرة التقدم ، وينطوي جوهريًا على فكرة التغيير نحو الأفضل، وخاصة التغير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول (النشاط الإنساني) .فيما يعرفه قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية (1988) بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد" . ويعد الإصلاح السياسي ركنًا أساسيًا مرسخًا للحكم الصالح ، ومن مظاهره سيادة القانون و الشفافية و المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة و المحاسبة والمساءلة والرؤية الإستراتيجية ، وهو تجديد للحياة السياسية ، وتصحيح لمساراتها ، ولصيغها الدستورية ،والقانونية ، بما يضمن توافقًا عامًا للدستور ، وسيادة للقانون ، وفصلا للسلطات ، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها "وهو التعريف الذي يتبناه برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية".(7)

وهناك منّ يرى الإصلاح بأنه تغيير في القيم وأنماط السلوك التقليدية،ونشر وسائل الاتصال والتعليم،وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة،وعلمنة الحياة العامة،وعقلانية البنى في السلطة،وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا،واستبدال مقاييس العزوة(أي المحاباة) بمقاييس الكفاءة،وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية.

وفي هذا الإطار يمكن إن يفهم الإصلاح على انه تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها وهو خلاف الثورة ،إذ انه تحسين في النظام القائم دون المساس بأسسه ومرتكزاته. (8)

وعرفت وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر(قضايا الإصلاح العربي...الرؤية والتنفيذ) الذي عقد في مكتبة الإسكندرية للمدة من12-14 آذار(مارس)2004،الإصلاح السياسي بأنه (جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني،ومؤسسات القطاع الخاص،وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء وتردد،وبشكل ملموس في طريق بناء النظم الديمقراطية).(9)

كما يعني الإصلاح السياسي القيام بعملية تغيير في الأبنية المؤسسية السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها وفكرها وذلك من خلال الأدوات القانونية التي يوفرها النظام السياسي،وذلك بهدف زيادة قدرة وفاعلية النظام على التعامل مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة والمتجددة باستمرار.فالإصلاح هو تغيير من داخل النظام بآليات نابعة من داخل النظام.(10)

وهناك منّ يرى إن الإصلاح يعني تعديلاً أو تبديلاً نحو الأفضل في حالة الممارسات ذات النقائص وخاصة في المؤسسات السياسية الفاسدة فهو يوازي فكرة التقدم وينطوي على فكرة التغيير بالاتجاه الصحيح

وخاصة التغيير من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في المجالات كافة، إن مصطلح الإصلاح السياسي اليوم أصبح أكثر شيوعا في لغة الصحافة والخطابات السياسية المعارضة وأحيانا الحكومية وكأنه يحمل حلولا سحرية لكل المشاكل المعقدة التي أنتجتها السياسات غير الصحيحة في بلادنا طيلة العقود الماضية إلى يومنا هذا ، وعليه يجب إن يكون الإصلاح السياسي عملية تطوير مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة الحاكمة من حيث الكفاءة والفعالية والممارسات الداخلية والإقليمية والدولية .(11)

في ضوء ما تقدم يمكن إن نؤشر ثلاثة أبعاد مهمة على تعريف الإصلاح هي: (12)

1. المفهوم الغربي للإصلاح،ويختلف عن الفهم الإسلامي لمفهوم الإصلاح،فالمفهوم الغربي هو Reform ويعني إعادة التشكيل،بينما الإصلاح الذي نقصده ونسعى إليه يتكون من عمليات تجديدية بأفكار نهضوية وإمكانات وقدرات فعلية.
2. مفهوم الإصلاح ارتبط بالخارج أكثر من ارتباطه بالداخل،وأصبحت العلاقة بين الداخل والخارج مثار مشاكل جعلت البعض يرى إن الإصلاح فقط هو الذي يأتي من الخارج،بينما التأكيد على داخلية الإصلاح،وإمكاناته وقدراته،أما الخارج فهو ضمن الوسط للإصلاح،سواء مباشرا أو غير مباشر.

3. إن عملية الإصلاح ترتبط بجملة من المفاهيم الأساسية لا يفهم الإصلاح إلا مستصحبا معها ملتزما بمعانيها.وهي النهوض والتجديد والإحياء والمتطلبات الأساسية الفكرية والثقافية للعملية الإصلاحية،والجانب الإيماني والتربوي في العملية الإصلاحية.

وهنا يمكن إن نوجز تعريف الإصلاح بأنه:التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكيات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج.(فالإصلاح هو المفهوم المضاد للفساد،وآلية تدعيم ركائز ما تداعى وهرمَ من بنى ومؤسسات الدولة أي بعبارة أخرى هو عملية حقن مواد التصلد في أساسات ذلك البناء،لإعادة تمتين تلك الركائز،وذلك بإتباع آليات نبذ التخلف وتحرير المجتمع ومحاربة أساليب العزوة والمحسوبية،واختلاف الامتيازات بين أفراد المجتمع.). (13)

ثانياً.أهمية الإصلاح السياسي

لا يمكن إن يجادل احد في إن المجتمع العربي بأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحاجة إلى تغيير شامل و التغيير يعني على وجه التحديد مشروعا للإصلاح المخطط وليس ثورة عاصفة تهدم الأبنية القائمة وتقييم أبنية أخرى محلها. فالجدل المحتدم بين الثورة والإصلاح قد دار طوال القرن العشرين بشكل عام. مما أدى إلى انقسام

واضح بين العالم الأول ممثلا بالدول الرأسمالية التي تتبنى إستراتيجية الإصلاح التدريجي والعالم الثاني ممثلا بالدول الشيوعية والاشتراكية التي تتبنى إستراتيجية الثورة. وقد طالت القضية العالم العربي منذ عقد الخمسينيات وفي ضوء فشل الانقلابات العسكرية والثورات العربية فشلا ذريعا في تحقيق الحرية السياسية واستمرار سياسات العدالة الاجتماعية بحكم جمود التخطيط الاقتصادي والعجز عن تحقيق مستوى حياة أفضل للجماهير. تصاعدت المطالب والانتقادات بضرورة تحقيق الحريات السياسية كمدخل ضروري للإصلاح العربي الشامل والذي سيؤدي إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.(14)

إن ما تقدم يطرح أهمية التمييز بين مفهومي التغيير والإصلاح. فالتغيير دعوة إلى تعديل جذري في البنى والهياكل القائمة في المجتمع. وهو ما يعني غالبا انتقالا شاملا وليس جزئيا في مختلف مناحي الحياة وأنشطتها، من وضع إلى آخر مختلف تماما، يشبه ظاهريا الثورات ويتميز بدرجة واسعة من المشاركة السياسية والشعبية وفق عمليتي هدم وبناء مترابطين، بإزالة البنى والآليات القديمة وإحلال بنى وآليات جديدة على أنقاضها.فيما الإصلاح سياق مختلف ويعني إجراء تعديل ينصب على البنى القائمة ذاتها بتبديلها أو تبديل بعض مكوناتها لضمان تطورها وقدرتها على الاستجابة لأوضاع وحاجات مستجدة، أو قد يرمي إلى إعادة إنتاجها بصورة جديدة في شروط متغيرة بما في ذلك إزالة المثالب المعيقة لمصلحة مقومات التفاعل الايجابي والتقدم.

وللإصلاح أنماط متعددة فقد يكون شاملا، وهنا يقترب بالملموس والى حد كبير من مفهوم التغيير أو ربما اقتصر على حقل واحد أو أكثر من حقول النشاط الاجتماعي، فيصبح عندها القول بإصلاح اقتصادي وآخر إداري وثالث سياسي ورابع ديني أو ثقافي .....الخ.

ويختلف محتوى أي مفهوم من المفاهيم السابقة ويتمايز أيضا عن المفاهيم الأخرى تبعا للسياق التاريخي الذي يستخدم فيه وحقيقة القوى المدعوة والمؤهلة لقيادته، فطالما يقوم التغيير الشامل على نسق القوى القديمة وقواعد تجددها بصفتها المسؤول الرئيس عما وصلنا إليه، فهو يسقط الرهان على دور السلطة الحاكمة والأطراف التي يفيدها استمرار القديم، فيما تتم حركة الإصلاح ومشاريع التطوير والتحديث في غالبية الأحيان تحت سقف السلطة السائدة.ويتميز بقيادتها وبالتعاون معها أو مع بعضها، متجنبا إحداث تبدل كبير في علاقة هذه السلطة مع الدولة والمجتمع وأيضا في طابع التفاعل بين حقول السياسة والاقتصاد والاجتماع والإدارة والثقافة..... الخ.(15)

والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو إيجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية

والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية .فالإصلاح السياسي مرتبط بعملية التغيير وله أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي جاءت متضمنة في الكثير من المفاهيم الشائعة مثل: التنمية السياسيةPolitical Development ، أو التحديث Modernization، أو التغيير السياسي، Political Change، أو التحول Transition، أو التغييرChange وهي جلها مفاهيم مرتبطة بالعالم الثالث ومنها البلدان العربية، كما انه يوجد لديها تعريفات متعددة دقيقة وواضحة ، إلا أن مفهوم الإصلاح لا يزال يكتنفه الغموض وذلك لتداخله مع العديد من المفاهيم السابقة.(16)

وهناك من يعرف الإصلاح بدلالة التمييز عن مفاهيم أخرى مثل الثورة والنهضة،وكل منها لها منطقها الداخلي في طريقة التعاطي مع الموضوع العام،فالثورة لها منطق المواجهة والصدام والتغيير الكلي،في حين إن منطق النهضة هو المواكبة والتحديث والتغيير الهادئ.أما الإصلاح فمنطقه التقويم والتهذيب والتغيير التدريجي كما تختلف هذه المقولات من حيث طبيعتها السيكولوجية فالثورة تعرف بمزاجها العاطفي والحاد،والنهضة تعرف بمزاجها الذهني والبارد،ويعرف الإصلاح بمزاجه الأخلاقي والهادئ إلى غير ذلك من مفارقات ذهنية ونظرية.

إن مقولة الإصلاح باتت تمثل حالة التقاء بين مختلف الخطابات الثقافية والسياسية،على اختلاف مرجعياتها ومكوناتها،واختلاف

منظوراتها واستشرافاتها،فهي المقولة الأكثر حضورا وتداولا وتأكيدا في الأحاديث والنقاشات والكتابات،والذين افترقوا سابقا في اختيار مقولاتهم،ووصفوا أنفسهم على أساس تباين تلك المقولات،فأنهم بعد ذلك الافتراق الذي نظروا وأصلوا له،يلتقون اليوم على مقولة مشتركة هي مقولة الإصلاح،بغض النظر عن تعدد وتباين تفسيراتهم وتحليلاتهم ومرثياتهم لهذه المقولة،وما يريدون منها.(17)

ويمكن القول إن التطورات الجارية في البلدان العربية أبرزت مفهوما جديدا يمكن إن يسمى الإصلاح الثوري والذي يتميز بما يأتي:- (18)

1. إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي شامل
2. انه ليس إصلاحاً رسمياً فوقياً تنفرد بوضع خطوطه الرئيسة النخب السياسية العربية الحاكمة ، بل هو إصلاح لا يمكن انجازه إلا من خلال الشراكة بين السلطة والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني
3. انه يأخذ في حسبانه مشكلة طبيعة ودرجة النضج السياسي والاجتماعي والخصوصيات الثقافية في البلدان العربية
4. توافر الاتفاق المجتمعي على مفهومه واتجاهاته وأساليب تنفيذه وضرورة إن يتم على وفق مراحل زمنية متفق عليها

سلفاً ، وفي ضوء آليات للتنفيذ ، وعلى وفق قواعد موضوعية

وعند الحديث عن الإصلاح السياسي في البلدان العربية يجب إن نوضح إن إيقاع الإصلاح وسرعة التغيير لابد لها إن تختلف من فئة لأخرى ، إن أردنا إن نحترم قوانين التغيير الاجتماعي من ناحية وتوقعنا لمحاولات فئات اجتماعية متعددة مقاومة التغيير حفاظاً على مصالحها السياسية والطبيعية من ناحية أخرى وهذه الأمور يجب إن توضع في الحسبان في حالة صياغة أي إستراتيجية للإصلاح ، وبيان أن الوسائل الديمقراطية هي التي ينبغي من خلالها التصدي لمحاولات مقاومة التغيير.(19) فيما يرى آخرون إن الحديث عن الإصلاح الديمقراطي العربي إنما يعني إعادة النظر في النظام الإقليمي العربي برمته ومن ثم إصلاحه على وفق أسس جديدة تستجيب للمتغيرات الإقليمية والدولية لما بعد مرحلة الحرب الباردة. وعلى الرغم من ذلك جرت محاولات عدة لإصلاحه منذ أن تأسست الجامعة العربية.(20)

إن عملية الإصلاح طويلة ومريرة في عالمنا العربي. فرواد النهضة الأوائل أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي وخير الدين التونسي كان يطلق عليهم "المصلحون" وقد توالت بعدهم أجيال عديدة من المفكرين والكتاب ورجال الدين رفعوا هذه الراية دون إن يحققوا الكثير من إصلاح أحوال الأمة. ويعود بعض أسباب فشل هذه الدعاوى الإصلاحية إلى مثاليتها الزائدة وبعدها عن الواقع

أحيانا ولكن الأسباب الأكثر أهمية لهذا الفشل هي إن التحديات التي واجهها عالمنا العربي كانت أكثر من قدرة أي حلول فردية على مواجهتها. ولعل الحاجز ضد بلورة عملية الإصلاح هذه ذلك التفشي المزري للامية وتخلف التعليم بين أفراد الشعب العربي الأمر الذي اوجد نوعا من القطيعة بين هذا الشعب والنخب التي خرجت منه والتي حملت مشاعل التقدم والإصلاح.(21) فعملية البحث عن تعريف محدد للإصلاح يجب إلا تلغي أهمية البحث في مضامينه والذي يجب إن يتضمن بعض الجوانب المهمة وهي:-

1. إن تصبح البلدان العربية مكانا آمناً للعيش،ولا تتحول إلى ارض طاردة،تدفع مواطنيها في موجات الهجرة المروعة للخارج.
2. إلغاء فكرة الاستثنائية قانوناً وإحكاماً ومحاكماً،وكل ما يمس حرية الإنسان العربي خارج القوانين والدساتير.
3. إفساح المجال لمنظمات المجتمع المدني حتى تبرز،لان محاصرة هذه المنظمات تدفع الأفراد دفعاً إلى أقبية العمل السري والعمل على تقويض النظام القائم.
4. التأكيد على مبدأ نزاهة الانتخابات وعدم تدخل الحكومة فيها ،وترسيخ التداول السلمي للسلطة .

5. التأكيد على الشفافية والنزاهة،ومكافحة كل أشكال الفساد وسوء استخدام المال العام وخصوصا في أوساط البيروقراطية الحكومية،وان يحاسب المسؤول عن إهدار المال العام.

إن كل ما تقدم لا ينفي أهمية الاستفادة من الغرب في مضمار معركتنا من اجل الإصلاح الديمقراطي فعلى العقل العربي إن يستفيد من الفكر الديمقراطي الإنساني الحديث،والاستفادة من تجارب شعوب الغرب وحركاته الديمقراطية.

وفقا لهذا التصور فان المنهج المقترح، والأنسب في تقديرنا يقوم على تفكيك خطاب الإصلاح والتغيير ومحاولة التعرف على المعاني الظاهرة والمضمرة للمصطلحات المستخدمة أو المتداولة في سياقه. هذا المنهج يسهل مهمة بيان أهداف هذا الخطاب وما إن كان اقرب إلى الواقع أم انه ينحو إلى "الشعاراتية" والدعائية والزيف، وليس الاضطلاع بهذه المهمة بالأمر الهين، ذلك بسبب المساحة الواسعة للخطاب المراد فحصه، والالتواءات الكبيرة في مفاهيم هذا الخطاب وكثرة نقاط الوصل والفصل بين القضايا المطروحة فيه. هناك بعبارة أخرى احتمالات وقوع التحليل في شيء كثير من الالتباس وسوء الفهم. لكننا بصدد قضية مهمة جدا سوف تعيش في الرحاب العربية طويلا، وهي فارقه في تحديد حاضر العرب ومستقبلهم، ما يستدعي المحاولة، محاولة التحليل والفهم والتفسير،وصولا إلى فض الالتباس بأقصى قدر ممكن من الموضوعية والرصانة.

وهنا لابد من توفر بعض الشروط حتى يمكن اعتبار أي تغييرات في وضع ما إصلاحاً وأبرزها:(22)

1. أن يكون هناك وضع شاذ يحتاج إلى إصلاح أو علة تحتاج إلى دواء، إذ أنه في ظل غياب الوضع الشاذ فإنه لا مبرر للإصلاح، لأنه يصبح أقرب إلى الترف. فالعلة قد تكون غياب العدالة أو الحرية أو انتشار الفقر أو المرض وعدم الاستقرار، فالعلة تساعد في تحديد موطن الخلل لكي يتم اختيار العلاج الشافي .
2. أن يكون التغيير نحو الأفضل، مثلاً تسود الحرية محل الإستبداد ، أو العدالة محل الظلم.
3. أن يكون التغيير له صفة الاستمرارية ولا يتم التراجع عنه Irreversible، فالتغيرات المؤقتة التي يمكن التراجع عنها لا يمكن اعتبارها إصلاحاً بالمعنى الحقيقي ، فتحول نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي هش يمكن زواله بسرعة لا يعتبر إصلاحاً.

مما تقدم يمكن القول إن الإصلاح هو جوهر الديمقراطية السياسية، ومحتوى قضية الإصلاح، يتلخص في عبارة واحدة هي: العدالة الاجتماعية وقوامها الحق في العمل، وفي تكافؤ الفرص والحق في التعليم والرعاية الصحية... الخ ولا يكفي التنصيص على هذه الحقوق في الدساتير والقوانين، فالمطلوب هو ممارستها. وذلك هو الجوهر فيها! جوهر المضمون في قضية الإصلاح والخطوات الأولى في

هذا الطريق هي توفير العمل للعاطلين والتقليص من الفوارق الكبيرة على جميع الأصعدة.(23)

وهنا يبدو الإصلاح مفهوماً عاماً يشمل موارد أو مصادر متعددة قد تكون مترابطة ترابطاً عملياً أو منطقياً ولذا يتطلب الترابط في الإصلاح أيضاً لكي يؤتي ثماره ، أو قد لا تكون مترابطة إن للإصلاح معاني وأوجهاً متعددة وهذا يتطلب اعتماد مبدأ التدرج وفق الأهمية ولذا لا مجال لحصر الإصلاح في الجانب السياسي كما تريده الولايات المتحدة الأمريكية لدول الشرق الأوسط أو في الجانب الاقتصادي وإنما ونتيجة للتداخل في مجالات حركة الإنسان على الطبيعة فان الإصلاح يشمل كل المجالات التي تطال حركة الإنسان 0(24) فالإصلاح السياسي هو حجر الزاوية في عملية إصلاح الدولة القطرية العربية، وما يتضمنه من تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة ومواطنيها، يجعل من المواطنة بمعناها السياسي والقانوني، محور الرابطة المعنوية بين الحاكم والمحكوم، ويستند إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان، وإقرار التعددية السياسية والفكرية، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، وإقرار مبدأ الفصل بين السلطات، واحترام استقلال السلطة القضائية، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية والرقابة السياسية، وكل ذلك يجب إن يقود في نهاية المطاف إلى إقرار

مبدأ التداول السلمي للسلطة طبقا للإرادة الشعبية كما تعكسها نتائج الانتخابات الحرة.(25)

تلك هي متطلبات الإصلاح. وهي تقع جميعا على مستوى الداخل. أما الخارج فالمطلوب منه ليس مجرد الضغط على الحكومات لتحقيق تلك المتطلبات بل المطلوب هو كبح الأطماع الامبريالية في تفكيره وسلوكه.

المبحث الثاني

مشاريع الإصلاح السياسي الخارجية

لقد برزت ثنائيتان حكمتا محاولات الإصلاح السياسي والانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية خلال العقد الأخير،إذ هيمنت أولاهما في أعقاب أحداث11أيلول(سبتمبر)2001،وتمحورت حول الإصلاح من الخارج أو من الداخل،وانطلقت الثنائية الأخرى في كانون الأول(ديسمبر)2010 بثورة تونس ثم مصر اللتين أطاحتا بالنظامين الاستبداديين في كل منهما،وأطلقتا رياح التغيير في إنحاء البلدان العربية كافة،وكرستا ثنائية أخرى هي الإصلاح بين الفعل الثوري والإصلاح التدريجي.(26)

فقد وقعت المنطقة العربية منذ أحداث 11أيلول(سبتمبر)2001،تحت طائلة تحليلات متعددة حول مسؤولية النظم السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها عن إفراز الإرهاب وإنتاج جماعات متطرفة أنزلت أضرارا بالغة بالولايات المتحدة،وأمن الدول والمجتمعات الغربية،واستخلصت هذه التحليلات إن مكافحة الإرهاب وحماية الدول والمجتمعات الغربية تقتضي تغييرات في النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة.وتطورت الدعوة إلى التغيير في المنطقة إلى سياسات واستراتيجيات محددة تتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية،وطرحت مشروعات عدة للإصلاح السياسي

والاقتصادي،وحشدت الولايات المتحدة وراء دعوتها وثائق سياسية وموارد مالية وقوة عسكرية.(27)

وتمثلت دعوات الإصلاح السياسي من الخارج في سياسات الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية عامة،فقد مثل احتلال العراق عام 2003،والحرب الدولية ضد الإرهاب،بيئة ملائمة لطرح مشاريع الإصلاح الخارجية في المنطقة العربية. وقد بدأت هذه المشاريع تكتسي طابعاً دولياًالاسيما مع توصل قادة الدول الثمانية الصناعية الكبرى ،في اجتماعهم في حزيران(يونيو)2004 في جزيرة ايسلاند بولاية جورجيا الأمريكية إلى نوع من تفاهم دولي لإعادة هيكلة الشرق الأوسط (*) بدعوى إصلاح أوضاعه السياسية والاقتصادية والتعليمية،بما يتلاءم مع المصالح والأولويات والمعايير الغربية ولاسيما الأمريكية.(28) كما كانت آلياتهما،حاضرة في السياسات الغربية فيما يعرف بسياسات المشروطية الدولية التي تربط بين المعونة الدولية وسجل حقوق الإنسان في بعض البلدان.إلا أنها كانت تصطدم بمفهوم الاستثناء الأمريكي الذي يستثني المنطقة العربية من حوافز التحول إلى الديمقراطية إذا ما كان هذا التوجه يؤثر في أمن إسرائيل أو النفط أو استقرار النظم الحليفة في المنطقة أو احتواء النظم المعادية.(29) فمن المعلوم إن قضية الإصلاح في البلدان العربية قد طرحت في هذا العقد من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل اليوم الخارج، والخطاب في هذا الطرح موجه إلى الحكام في الدول العربية، فهم الذين يطلب منهم القيام بالإصلاح. أما

رد فعل هؤلاء فنلخصه عبارة نصها "الإصلاح يجب إن يكون من الداخل" أي إن نقوم به نحن الحكام حسب ظروفنا ومصلحتنا".(30)

وشهدت الأشهر الأولى من العام 2004 طرح العديد من المشاريع لإصلاح الشرق الأوسط من ضمنها: (31)

1. مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي طرحته إدارة الرئيس الأمريكي (بوش الابن) شباط(فبراير) 2004.
2. مشروع يوشكا فيشر وزير الخارجية الألماني.والذي طرحه في كلمته أمام مؤتمر ميونخ حول السياسة الأمنية،وتضمن العديد من جوانب الالتقاء مع المشروع الأمريكي لإصلاح الشرق الأوسط،والتنسيق السياسي بينهما من خلال زيارة المستشار الألماني إلى واشنطن ولقائه بالرئيس بوش الابن في أواخر شباط(فبراير)2004،وتأكيد البيان المشترك على انه(يجب علينا بناء شراكة حقيقية تربط أوربا وأمريكا بالشرق الأوسط الكبير،بهدف التعاون مع أقطار وشعوب تلك المنطقة لتحقيق هذه الأهداف العادلة وللعيش جنبا إلى جنب بسلام).(32) إن لنجاح المبادرة يتطلب إن يركز الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية قدراتهما ومواردهما ومشاريعهما في مبادرة جديدة عبر الأطلسي للشرقين الأوسط والأدنى،وبالشكل الذي تتمكن من إن تفتح آفاقا جديدة تماما أمام بلدان الشرقين الأوسط

والأدنى:تعاون أقوى وشراكة أوثق في الأمن والسياسة والاقتصاد والقانون والثقافة والمجتمع المدني.

لكن نجاح هكذا مبادرة يرتبط أولا وأخيراً بشرطين يجب أن يوضعا موضع التنفيذ،إذ تحتاج هذه المبادرة أولا إلى نفس طويل،كما يجب إن يكون التخطيط لها تخطيطا طويل المدى.وثانيا لا يجب إن نستبعد عنها النزاع الإقليمي الحاسم،أي نزاع الشرق الأوسط،لكن لا يجب إن نسمح لهذا النزاع في الوقت نفسه بأن يسد الطريق أمام المبادرة منذ البداية.(33)

3. 3-مشروع فرنسي – ألماني مشترك للإصلاح.وعرف بعنوان من اجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط،وتضمن العديد من نقاط التلاقي مع المشروع الأمريكي وتطلعه إلى شراكة عبر الأطلسي مع الشرق الأوسط،إلا إن المشروع يؤكد على مقاربة مميزة تكمل مقاربة الولايات المتحدة الأمريكية،بالاستناد إلى المؤسسات والأدوات الأوربية.وأهمية استمرار التعاون بين الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي وتطوير وجهات النظر في مسائل الأمن والتعاون في منطقة المتوسط في منتديات الحوار بين الحلف الأطلسي والاتحاد الأوربي.وتبقى النقطتين الأهم في المشروع هما، تأكيده على إن قوة الدفع ينبغي إن تأتي من المنطقة،وأهمية التحرك عبر الحوار والتحفيز،مع الحكومات

وأيضا مع المجتمعات المدنية بالالتصاق إلى أقصى قدر بحقائق كل بلد،وان تسوية النزاع العربي- الإسرائيلي تشكل أولوية إستراتيجية بالنسبة لأوربا وفي غياب هذا الحل لن تكون هناك أي فرصة لتسوية المشاكل الأخرى في الشرق الأوسط.(34)

4. مبادرة أعدها الاتحاد الأوربي.فقد طلب المجلس الأوربي من الرئاسة في كانون الأول(ديسمبر)2003 وبالتعاون مع المفوضية تقديم مقترحات ملموسة بشأن إستراتيجية إزاء منطقة الشرق الأوسط.وتعامل التقرير مع هذه القضية والتفويض ذي الصلة من المجلس الأوربي حول تطوير العلاقات مع البلدان العربية .

5. مشاريع أخرى جرت صياغتها في المنتديات الدولية كمنتدى دافوس. وفي مراكز الأبحاث ووضع السياسات الأوربية (المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات) والأمريكية (مجلس السياسات الخارجية).ولم تخل بعض المشاريع الأخرى الأوربية من مثالب وشكوك،ففي الوقت الذي دعت فيه إلى شراكة بدلا من الوصاية،والى بناء الإصلاح من الداخل بدلا من وهم بنائه من الخارج،ونبهت إلى المسألتين العراقية والفلسطينية،فقد انتهت إلى ضرورة ألا تظل هاتان المسالتان عائقا لمشروعات الشراكة،أما الشكوك التي أثارتها هذه المشروعات،فتعود إلى ازدواجية المعايير،ففي الوقت الذي كانت تخاطب فيه مشاعر الرأي العام العربي بموقف يتمايز من الموقف الأمريكي بالمحيازاته،لم تتورع أن

تضع حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية(حماس) على قائمة الإرهاب .(35)

والواقع (إنّ مشروع الشرق الأوسط لم يكن فكرة طارئة في السياسة الأمريكية الخارجية،وإنما هو ثابت استراتيجي في برامج كل الحكومات التي تعاقبت على إدارة البيت الأبيض الأمريكي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،وخصوصا بعد إن التزمت الولايات المتحدة أمن إسرائيل بعد قيام هذه الأخيرة في أيار(مايو)1948.وثمة ثلاثة أهداف مركزية في الإستراتيجية الأمريكية بشأن شرق أوسطة المجال العربي-الإسلامي هي:

- أولاً،شرق أوسط ممسوك أمريكياً يكون بديلاً للنظام الإقليمي العربي الذي شهد ولادته مع قيام جامعة الدول العربية في عام 1945.
- ثانياً،القفز فوق الخصوصية القومية للأمة العربية عن طريق خلق عناصر جديدة ليست فقط عناصر غير ذات انسجام مع القومية العربية،وإنما ذات آليات إلغائية للثقافة العربية،ومن ثم،للهوية القومية.
- ثالثا،مركزية إسرائيل في النظام الشرق أوسطي،بحيث تتحول الدولة العبرية إلى وزن تكنولوجي واقتصادي قادر على

استتباع العديد من الجماعات العربية المذهبية وإلاثنية وإلحاقها بإسرائيل كمركز قوة مسيطر.).(36)

لقد تميز الوضع في الشرق الأوسط بتفاقم التوتر فيه وتصاعد الاضطرابات وانتشار مظاهر العنف ،منذ إن وضعت الحرب الباردة أوزارها بانهيار الاتحاد السوفيتي .في هذه الأجواء خرجت الولايات المتحدة بما أسمته مشروعا للإصلاح في الشرق الأوسط الكبير،ويبدو إن توقيت طرح هذا المشروع لم يكن من باب الصدفة ،بل جاء كتتويج لسلسلة من الخطوات الأمريكية النوعية التي سبقته في المنطقة ،بدأت مع انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية ،لعل من أبرزها:حرب الخليج الثانية عام1991،وإعلان الرئيس بوش الأب ،بمجرد انتهاء تلك الحرب ،عن مولد النظام الدولي الجديد ذو القطب الواحد،(37) وكان ذلك بدفع من متغيرات وتطورات عديدة أبرزها: (38)

- أولا،التحولات السياسية الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي،وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النظامين الدولي والإقليمي.
- ثانيا،التداعيات الناجمة عن أزمة وحرب الخليج الثانية(1990-1991)،التي أدت إلى انحسار التضامن بين مكونات النظام العربي.
- ثالثا،انطلاق مسارات العولمة الناتجة عن التطورات التكنولوجية والاقتصادية،وبروز ثورة الاتصالات والمعلومات،وانهيار الحواجز

أمـام حريـة التجـارة وتـدفق رؤوس الأمـوال،وسـيادة الليبراليـة الاقتصادية وبروز الحاجة للتكتلات الاقتصادية والدوليـة الكـبرى وتأكل سيادة الدول على نطاقها الإقليمي.

- رابعا،بدء عملية التسوية للصراع العربي- الإسرائيلي،بانعقاد مؤتمر مدريد للسـلام في أواخـر عـام 1991،والـتي ركـزت أيضـا علـى التعاون الشرق أوسطي،عبر عقـد المفاوضـات المتعـددة الإطـراف ومؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وتلا ذلك، الغزو الأمريكي لأفغانستان والعـراق ،بعـد أحـداث الحادي عشـر مـن أيلـول(سـبتمبر) 2001في الولايـات المتحـدة ،هـذه الهجمات التي شكلت بدورها منطلقالتصعيد نـوعي جديـد في السياسـة الخارجية الأمريكية ،تجسد في إعلان واشنطن لعدد من المبـادئ يـأتي في مقدمتها :(من لـيس معنـا فهـو ضـدنا)و(الحـق الأمريكـي في الحـرب الاستباقية أو الوقائية)و(الحق الأمريكي في عدم السماح بتحـدي قوتهـا العسكرية أو التفوق عليها).(39).

ولتحقيق أهدافها استخدمت الولايـات المتحـدة مجلـس الأمـن الدولي ،الذي أصبح أداة مهمة على المستوى الدولي للتعـديل والـردع باسم الشرعية الدولية ،ويملك حق التـدخل باسمهـا (حـق التـدخل)في شؤون الدول عند اندلاع حرب أو أزمـة بـين أطـراف المجتمـع الـدولي .وخوّل مجلس الأمن نفسه حق التـدخل في الشـؤون الوطنيـة لإحـدى الدول الأعضاء ،لقمع فتنة أو لردع ثورة ضد النظام القائم .وفي أمـاكن

أخرى يأخذ مجلس الأمن المبادرة باسم حقوق الإنسان أفرادا وجماعات ويرسل القوات العسكرية وينفق عليها من أموال المجموعة الأممية ،وبالرغم من ذلك لا يزال حق التدخل في الشؤون الخاصة للدول الأعضاء من جانب المؤسسات الدولية محل تنازع وجدال بين فقهاء القانون الدولي ،ذلك إن الشرعية الدولية التي يستند إليها هذا التدخل ،زيادة على كونها تتضارب مع شرعية السيادة الوطنية ،تنذر بان تصبح أداة لمحاسبة بعض الدول التي قد تشكل تهديدا للمصالح الغربية عموما والأمريكية تحديدا.(40)

وبالتأكيد فان أخطار الخارج المطلوب مواجهتها لا تقتصر على مسائل الغزو والاحتلال ،إنما تشمل ضغوط الخارج الاقتصادية والسياسية التي تهدد الإرادة الوطنية لبلادنا ،وكذلك ما تغلغلت به المصالح الأجنبية في النسيج السياسي الاجتماعي المحلي ،بما يعوق تبلور المصلحة الوطنية في إرادة سياسية واضحة وبما يحد من فاعلية العمل الوطني .(41)

ومن وجهة النظر الأمريكية وحتى الأوربية، فان مشاريع الإصلاح والتغيير في الشرق الأوسط تستمد شرعيتها من ادعاء مفاده إن الأوضاع في هذه المنطقة، من ناحية الحكومات والمجتمعات، باتت على درجة عالية من التردي، لاسيما بعد تزايد موجة العمليات الإرهابية، ومن وجهة النظر هذه فان النظم السياسية باتت عموما مستهلكة أو عاجزة عن تلبية متطلبات التطور، ومن ثم فهي باتت عبئا

على النظام الدولي وعلى مجتمعاتها. أما المجتمعات فهي باتت أسيرة مشاعر الحرمان والإحباط وجماعات التطرف والإرهاب بعد إن أوصدت إمامها الحريات وآفاق التطور.

فقد طرحت إدارة الرئيس بوش الابن العديد من المشاريع الهادفة إلى تكريس هيمنتها وتعزيز نفوذها في المنطقة العربية بذرائع مختلفة، واحدة منها لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، خصوصا في بعده الفلسطيني في 24حزيران(يونيو)2002. وهو ما بلورته فيما بعد بخطة خريطة الطريق. ورغم إن هذا البعد يتضمن اعترافا بحق الفلسطينيين بإقامة دولة لهم. ولكنه يشترط هذا الحق بتغيير الفلسطينيين لقيادتهم بدعوى الإصلاح والتخلي عن المقاومة والقبول بالاعتبارات الإسرائيلية لعملية التسوية. وأيضا مبادرة نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط 6تشرين الثاني(نوفمبر)2003، التي تتطلب إدخال تغييرات جوهرية في طبيعة الأنظمة وتعزيز المشاركة الشعبية والديمقراطية وتنمية مؤسسات المجتمع المدني. ولعل ابرز المشاريع كان مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي أجملت فيها إدارة الرئيس بوش(الابن) مشاريعها الشرق أوسطية شباط(فبراير)2004، وتضمن إيجاد شراكة دولية لفرض إصلاحات وبالأصح تغييرات في البنى والمفاهيم السياسية والاقتصادية والثقافية في هذه المنطقة، بما يتلاءم مع مصالح الدول الغربية ومنظوراتها السياسية والثقافية والاقتصادية. وهذا المشروع يشمل البلدان العربية فضلا عن كل من إيران وتركيا وباكستان وأفغانستان وإسرائيل .(42) فقد رأت

الولايات المتحدة أن هناك ثلاثة معوقات أساسية تحول دون تطور بلدان الشرق الأوسط،والتي تنعكس سلبا على المصالح الأمريكية والغربية وهي:

- أولا،غياب الحرية (أزمة الديمقراطية).
- ثانياً،بطء المعرفة ومحدودية الارتكاز إلى العلوم الحديثة في التنمية العامة.
- ثالثا،اختلال الهياكل الاقتصادية وتدني الإنتاجية.

وإن كل ذلك،سيفضي إلى المزيد من التوترات الاجتماعية والسياسية الداخلية في بلدان الشرق الأوسط من جهة،وستزيد أيضا من ظاهرة التطرف والإرهاب والجريمة الدولية والهجرة غير المشروعة للملايين من الأشخاص الشرق أوسطيين إلى أمريكا وأوربا وغيرها من جهة أخرى.

لقد ارتكز مشروع الشرق الأوسط الكبير على تقريري التنمية البشرية للعامين2002-2003،الذين حددا النواقص الثلاثة وهي :الحرية والمعرفة وتمكين النساء ،وهي حالات تعاني منها البلدان العربية ،واعتبار هذه النواقص مسؤولة عن التطرف.ويتكون المشروع من مقدمة وثلاثة عناوين،فضلا عن عدد من الإحصائيات المهمة التي تصف الوضع الحالي في البلدان العربية .وقد ركز المشروع على ثلاثة عناوين هي:-(43)

- أولا،تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.
- ثانيا،بناء المجتمع المعرفي .
- ثالثا،توسيع الفرص الاقتصادية.

ولأهمية النقاط أعلاه ومضمونها بالنسبة للإصلاح السياسي في البلدان العربي سوف نتناول كل منها بشيء من التفصيل .

أولا .تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح.

فالديمقراطية والحرية،كما جاء في النص الأمريكي،هما ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية،لكنهما مفقودتان إلى حد بعيد في إرجاء الشرق الأوسط الكبير.ولهذا يستهدف المشروع الأمريكي إحلال مجموعة من المفاهيم في مجال تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط الكبير،وهي:

1. أن تكون النخبة المحلية الحاكمة على صلة بأمريكا والغرب وموالية لهما.
2. فتح المؤسسات لمشاركة المواطنين ولكن بطرق حصرية واضحة.
3. أن تجري الانتخابات بشفافية لكن ضمن خيارات مخطط لها سلفا،وتحديدها بالنخبة المسموح لها.
4. أن تكون الحياة العامة غير مسيّسة،بحيث يتم الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

5. خلق قوى سياسية وحزبية متعددة حتى يشاع إن المناخ السائد هو مناخ ديمقراطي،إلا إن التأييد والولاء للولايات المتحدة والغرب عموما يكون في النهاية جزءا من الكفاح السياسي ضد قوى الأصولية واليسار العلماني.

كما يشير مشروع الشرق الأوسط الكبير،وتحت باب (تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح)وفي عنوان فرعي إلى (مبادرة الانتخابات الحرة)،واستعداد البلدان الغربية،لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ،لتقديم مساعدات تقنية وتدريبية في هذا المجال ،ثم يؤكد إن (الديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية)وانه(يمكن لمجموعة الثمانية الكبار أن تشجع حكومات المنطقة على السماح لمنظمات المجتمع المدني،ومن ضمنها المنظمات غير الحكومية الخاصة بحقوق الإنسان والمرأة،ووسائل الإعلام،على أن تعمل بحرية من دون مضايقات أو تقييدات)،وان(تزيد المقدرة التقنية للمنظمات غير الحكومية في المنطقة بزيادة التمويل للمنظمات المحلية وتقديم التدريب للمنظمات غير الحكومية بشأن كيفية وضع برنامج للتأثير على الحكومة وتطوير استراتيجيات خاصة بوسائل الإعلام والناس العاديين لكسب التأييد....).

وكما هو واضح،من النصوص ،فإنها تسعى لخدمة هدفين أساسيين:الأول:المبادرة الفردية،أي النشاط الرأسمالي ،وما يعنيه هذا التركيز عليها من معاداة لدور الدولة الوطني في الاقتصاد،إذ إن مدخل

الرأسمال العولمي للهيمنة في المنطقة هو(عبر المبادرة الفردية)،والثاني:الاعتماد المتزايد على المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل الأجنبي ،ويؤكد المشروع على أهمية المزيد من دعمها وتمويلها ،والتي يزداد الاهتمام بتقويتها وتحويلها إلى العنصر المقرر في المجتمع المدني في بلدان الشرق الأوسط،لتشكل سلطة قادرة على موازنة سلطة الدولة،ولممارسة الضغط والتأثير عليها،في حال تعارضت مواقفها – أي الدولة- مع احتياجات ومتطلبات الرأسمال العولمي.(44)

أن ما يثير الاهتمام بشكل واضح هنا،هو أن المشروع يساوي بين الديمقراطية والحكم الصالح ويماهي بينهما مع العلم أن الديمقراطية قد لا تتطابق دائما مع الحكم الصالح هذا أن لم تتناقض معه.

فمفهوم الحكم الصالح استخدم منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي وتقدمي.بمعنى أن الحكم الصالح هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة،وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع،وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم،وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم.

ويتضمن الحكم الصالح ثلاثة أبعاد مترابطة وهي:البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها،والبعد التقني

المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها،والبعد الاقتصادي-الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة،وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي،وتأثيرهما في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة،وعلاقتها مع الاقتصادات الخارجية،والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى.ولذلك فالحكم الصالح هو الذي يتضمن حكماً ديمقراطيا فعالا،ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.(45)

فالحكم الصالح قد يكون سلطانا قوياً دكتاتورياًوقمعياً لكنه عادل وصالح في حين أن الديمقراطية قد تقود إلى اختيار حاكم قد لا يكون صالحاً أو عادلاً،كما أن ربط الديمقراطية والحكم الصالح بالمبادرة الفردية كما جاء في المقترحات هي مسألة تحتاج إلى إعادة نظر.

فإذا كانت الديمقراطية هي حكم الشعب لنفسه وتقرير ما تراه الغالبية وتعني بالضرورة اخذ مصالح مجموع فئات الشعب والمجتمع والدولة،فان ازدهار المبادرة الفردية وتشجيع المصالح الفردية تتناقض تناقضاً جذرياًمع مصالح وتطلعات المجموع العام للشعب والمجتمع والدولة.لان ازدهار مصالح أفراد معينين وان كانت تنعكس ايجابيا على المجتمع ككل كما دعا إلى ذلك منظرو الرأسمالية الأوائل ادم سمث وغيره،فإنها على الأغلب تنعكس سلباً على بقية أفراد المجتمع والوطن والعالم،كما هو حاصل اليوم.

وبخصوص نشر الديمقراطية فالولايات المتحدة والغرب عموما يعرف انه أذا حصلت الشعوب العربية والإسلامية على الديمقراطية الصحيحة فان الخاسر الأكبر ستكون أمريكا ذاتها وإسرائيل لأنه لن يصل إلى الحكم في البلدان العربية والإسلامية إلا زعماء وطنيون سيقاطعون البضائع الأمريكية والإسرائيلية وسيقطعون إي شكل من العلاقات مع إسرائيل .وهذا يعني أنها ليست جادة فعلا في نشر الديمقراطية بقدر ما هي راغبة في تدعيم أنظمة دكتاتورية موالية لها أكثر مما هو حاصل اليوم تحت غطاء الديمقراطية والإصلاح.(46)

وفي هذا الإطار(لم تكن الإدارة الأمريكية جادة في سعيها في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي لأنه ليس في مصلحتها ذلك.ليس في مصلحتها إن تنشأ سلطة منتخبة من الشعب:تكتسب شرعيتها داخليا لا من قوة خارجية تحميها،كما نظم الحكم العربية اليوم،وان تكون سلطة خاضعة للمساءلة الشعبية عن سياسات تهدر الثروة أو السيادة والاستقلال الوطني مثل السياسة النفطية والسماح بإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في الأراضي العربية،أو سياسات تتحدى مشاعر الشعب ومواقفه مثل التطبيع مع إسرائيل أو تمويل حروب أمريكا ضد بلدان عربية،كالعراق،أو فتح أراضيها واستقبال جيوشها لتسهيل غزوها...وليس في مصلحتها إن تقوم ديمقراطية يعبر فيها الشعب عن رأيه بحرية كاملة،لأنها تعرف أن شعوبنا العربية تحمل إزاءها مشاعر العداء والكراهية بسبب سوابق سياساتها تجاه قضايانا.).(47)

ثانيا.بناء المجتمع المعرفي.

(المعرفة هي مخزى المعلومات،وجوهر الثقافة وغاية التربية وركيزة اللغة ورسالة الإعلام،وهي التي أسبغت على المجتمع المعاصر صفته الأساسية متمثلة في مجتمع المعرفة)،(48).ويواجه العرب في هذا السياق عصرا جديدا تماما بعقل قديم غاية في القدم،وقد أوضحت مطالب للحاق بركب هذا العصر مدى العجز الذي يعانيه العقل العربي في مواجهة التعقد الشديد الذي أصبح السمة الغالبة للمجتمع الإنساني المعاصر،وأبرزت قصورا في أدواتنا الذهنية ووسائلنا التقنية في مواجهة ظاهرة الانفجار المعرفي التي تتفاقم حدتها يوما بعد يوم.(49)

لقد أخفقت منطقة الشرق الأوسط الكبير،في مواكبة العالم الحالي ذي التوجه المعرفي.فالفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة ونزف الأدمغة المتواصل منها،يشكلان أكثر العوامل سلبية تجاه عملية التنمية وانطلاقها واستمراريتها.وتضمنت هذه النقطة عناوين فرعية عدة (مبادرة التعليم الأساسي)والإشارة إلى مشكلة الأمية المتفاقمة في المنطقة،والإشارة إلى (برنامج عقد مكافحة الأمية) الذي أطلقته الأمم المتحدة عام 2003،وتطلعت (مبادرة مجموعة الثمانية الكبار)لمكافحة الأمية بان تتكامل مع برنامج الأمم المتحدة،وهي قضية أمل وأمنية حتى الان،وخصوصا في ضوء الآليات التي تبناها المشروع الأمريكي لهذا الغرض.

ومن الواضح إن هذه الإشارات تنسجم مع القسمين الآخرين في المشروع ويتوافق معهما من حيث خدمة الهدف الأساسي من مشروع الشرق الأوسط الكبير الأمريكي،وهو وضع المنطقة تحت تصرف القطاع الخاص،ممثلا في الأساس بالرأسمال العولمي،والسعي لاستبعاد دور قطاع الدولة الوطني وتصفيته،سواء في الاقتصاد أو الثقافة والتربية والإعلام،حتى إن هذا المشروع يصر على أن يتولى القطاع الخاص توفير معدات (مبادرة التعليم عبر الانترنيت)بينما يرى في(مبادرة تدريس إدارة الإعمال) أن الأنموذج المفضل هي المعاهد التي تدرس ذلك ويكون المدير أمريكي!وان ترتبط بعلاقة(شراكة)مع جامعات أمريكية.(50)

والواقع أن المشروع يتجاهل حقيقة أن التعليم الأساسي هو إجباري في اغلب الدول العربية المصنفة غير ديمقراطية وغير حرة مثل مصر وسوريا والعراق حيث يعاقب القانون الآباء الذين لا يعلمون أبنائهم ،وهو أمر ليس موجود في أمريكا نفسها.

كما أن التركيز على تدريس إدارة الأعمال يعني أنها تلغي ما نحتاج إليه فعلا أي تدريس العلوم والتكنولوجيا وبناء المفاعلات الذرية السلمية والصناعات الضرورية لبلادنا،وتريد أن تفرض علينا تدريس إدارة الأعمال بما يتيح فقط للمستوردين والمصدرين الأمريكيين والإسرائيليين تسويق منتجاتهم لإبقائنا متخلفين وتابعين لهم ولا تريد تطويرنا علميا واقتصاديا.ولعل الأخطر في كل ما تقدم هي الدعوة

لتدريب صحافيين وكتاب مستقلين في الولايات المتحدة وربما في إسرائيل باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.(51)

وعلى الرغم من كل ما تقدم،هناك منْ يرى أن لدى العرب من الدوافع والموارد ما يمكنهم من اللحاق بركب مجتمع المعرفة،ويقرن ذلك بشرط استغلال هذه الدوافع للمشاركة في هذه الموارد،وترشيد استغلالها على أساس من إدراك عميق للفرص المتوافرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم أسهام عربي فعال في أنتاج المعرفة،وهذا يفرض ضرورة التخلص من أسر خطاب التنمية المعرفية الراهن.(52)

ثالثا.توسيع الفرص الاقتصادية.

والتوسع في الإصلاحات الاقتصادية.وتبدأ من تأمين ليبرالية منفلتة لرأس المال دونما أية حواجز أو موانع من قبل الدولة،وإطلاق قدرات القطاع الخاص في المنطقة عن طريق خصخصة واسعة لقطاعات الدولة،وفسح المجال إمام الشركات العملاقة المتعددة الجنسية للاستثمار،وتعزيز فاعلية القطاع المالي الخ..

وقد يكون هذا المحور الأكثر جرأة،إذ يدعو إلى تحول اقتصادي كبير يشبه ما حصل في دول أوربا الشرقية. أما مفتاح التحول فهو بالطبع في تعزيز القطاع الخاص ، الباب السحري للازدهار والديمقراطية كما تزمن بهما واشنطن وتوضح الوثيقة إمكانية أخراج حوالي 1200000 صاحب عمل منهم 750 ألفاً من النساء من الفقر

عن طريق قروض صغيرة تبلغ 400 دولار للشخص الواحد تقتطع من مبلغ أجمالي لا يتجاوز المائة مليون دولار سنوياً على مدى خمس سنوات

ويقترح المشروع وصفات معهودة مثل : تأسيس مصرف الشرق الأوسط الكبير للتنمية على غرار المصرف الأوربي للتنمية وإعادة الأعمار ، وإنشاء مناطق حرة علماً بأنها موجودة بين عدة دول عربية وممارسة الضغوط من اجل أولوية الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية وإدخال الإصلاحات الضرورية لذلك 0(53) أما فيما يتعلق بقرارات الإقراض أو المنح من البنك المقترح ، ينص المشروع الأمريكي، على انه (يجب أن تتحدد بحسب قدرة البلد المقترح على القيام بإصلاحات ملموسة)0 أما في المجال المالي ، فيشترط المشروع الأمريكي أن تستهدف خطة الإصلاح الخطوات الآتية :-

1. تنفيذ خطط الإصلاح التي تخفض سيطرة الدولة على الخدمات المالية
2. رفع الحواجز عن التعاملات المالية بين الدول
3. تقديم وتحسين وتوسيع الوسائل المالية الداعمة لاقتصاد السوق

والحقيقة أن البنود الثلاثة تدفع باتجاه دمج المنطقة بكثافة في دارة نشاط رأس المال العولمي دون تحفظات مع تامين حريته دون قيود أو تدخل من الدولة المعنية 0(54)

ولابد من القول انه أذا كانت المبادرة حريصة على توسيع الفرص الاقتصادية فيفترض بها أن تطالب بتكوين سوق عربية إسلامية مشتركة وفتح الحدود بين بلدانها وشعوبها وعلمائها وتجارها وصناعييها. ونعرف كما يعرفون أنها أذا تحققت سوف تقضي على الكثير من مظاهر البطالة والفقر والتخلف وسوف تساهم أكثر في اندماج شعوب وبلدان هذه الدول في المجتمع الدولي. فالدعوة لنشر الديمقراطية والإصلاح خاصة في المجال الاقتصادي لا تهدف إلى تطوير اقتصاديات بلدان المنطقة ولا إلى نشر نموذج اجتماعي اقتصادي مماثل أو منافس ، بل إلى خلق نموذج اشد تبعية للاقتصاد الأمريكي مما هو حاصل اليوم لتصدر إليها أزماتها المالية والاقتصادية المفتعلة.والحقيقة أن الإصلاح المنشود يتكون من قضايا وضعية ذات أبعاد بنيوية ووظيفية وأيديولوجية ترتكز على تصورات للواقع المتخلف في الشرق الأوسط الكبير .غير أن درجة التخلف والإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة لمكافحته ليست متكافئة في البلدان المعنية بالمشروع.

لقد تعرض مشروع الشرق الأوسط الكبير لموجة كبيرة من النقد من قبل أطراف إقليمية ودولية ولأسباب عدة؛أهمها: (55)

- أولا،تجاهله للقضية الفلسطينية،ومدخلات الصراع العربي-الإسرائيلي.
- ثانيا،محاولته تغيير الواقع العربي بصرف النظر عن أولويات وحاجات العرب ومستوى تطور أوضاعهم.

- ثالثا،توجهه إلى مخاطبة المجتمعات العربية،متجاهلا في ذلك الحكومات العربية ودورها.
- رابعا،تغاضيه عن مسؤولية السياسة الأمريكية عن غطرسة إسرائيل،وتداعيات احتلال العراق.
- خامسا،أن المشروع كان ترجمة لسياسة إدارة الرئيس بوش الابن بشأن فرض سياساتها وأولوياتها على الدول الأخرى،ولو بوسائل الإكراه والقسر.

إن القراءة العملية لمشروع الشرق الأوسط الكبير تبرز ملاحظتين مهمتين هما: (56)

الأولى،إن المشروع انطلق من نقد لأوضاع العالم العربي،باعتماده على تقارير الأمم المتحدة التي بينت الوضع البائس للتنمية البشرية في البلدان العربية،والأمر الثاني،إن المبادرة تبنت وتضمنت العديد من المطالب التي يتطلع العرب إلى تحقيقها،من الإصلاح السياسي وتشجيع الحرية والديمقراطية إلى مكافحة الفساد وتقوية مؤسسات المجتمع والتنمية الاقتصادية ومحو الأمية.إلا إن الهدف الأمريكي المعلن من المبادرة،لا يمكن إن ينفي الأهداف الحقيقية التي انطلق منها المشروع وأهمها:

1. محاولة تغيير البنية الثقافية العربية/ الإسلامية والمضمون الفكري لشعوب هذه المنطقة،وتقديم مبادئ وقيم الفلسفة الليبرالية بأبعادها الفكرية والاقتصادية.

2. خدمة المصالح الأمريكية في المنطقة،وهي مصالح لن تتأمن إلا بالتغيير القادر على تجفيف منابع الحقد والكراهية لأمريكا،من خلال النموذج الديمقراطي.

3. اعتبار إصلاح الشرق الأوسط في شكل شامل وجذري،بحيث إن هذا المشروع ليس مجرد ترف فكري،بل هو يتعلق بالأمن القومي الأمريكي.

في ضوء كل ما تقدم يمكن الاستنتاج بان إدارة الرئيس بوش الابن (2000-2008) أحدثت تحولا نوعيا كبيرا في سياستها التقليدية إزاء العالم العربي. باعتمادها إستراتيجية التغيير في المنطقة العربية. بدلا من إستراتيجية الحفاظ على الوضع القائم التي كانت معتمدة سابقا. ويمكن تبيين مفاعيل هذا التحول في العناوين التي كانت تتبناها الإدارة الأمريكية في خطاباتها وسياساتها الموجهة إلى العالم العربي،والتي ركزت على: (57)

1. إصلاح أو تغيير النظم السياسية في المنطقة وإطلاق مناخ الحريات وتعزيز المشاركة الشعبية والتعددية السياسية واعتماد الأساليب الديمقراطية في الحكم.

2. إصلاح البنى الاقتصادية وفتح الأسواق وتعزيز دور القطاع الخاص وتقليص هيمنة الدولة على الاقتصاد، بدعوى مكافحة الفساد والفقر.

3. إصلاح البنية التشريعية والارتكاز على دولة المؤسسات والقانون.

4. تحديث مناهج التعليم في الدول العربية وإدخال تغييرات على المفاهيم الثقافية السائدة لاسيما التي تخص العنف أو الإرهاب وكراهية الأخر.

5. تحميل الأنظمة العربية السائدة مسؤولية استمرار الصراع العربي – الإسرائيلي، وتجاهل دور إسرائيل فيما يتعلق بإقلاق الاستقرار في المنطقة والتحريض على تنامي العنف فيها. أو بما يتعلق بتزايد العداء للولايات المتحدة الأمريكية في المجتمعات العربية بسبب دعمها لإسرائيل وتغطيتها لسياساتها العدوانية.

فالمسؤولون في الإدارة الأمريكية قدموا حصيلة ايجابية لإنشاء الديمقراطية في الشرق الأوسط. وعدو سياستهم هي التي أدت إلى القضاء على الحكم الاستبدادي في كل من أفغانستان والعراق. وهي التي دفعت إلى انتخابات في البلدين، كما أنها هي التي لعبت دور المحرض في عمليات انتخابية أخرى من فلسطين إلى السعودية ولبنان بعد تونس ومصر. ورأت الإدارة الأمريكية في نظرتها إلى المنطقة ذلك

الحراك الذي يحمل معه، في أكثر من بلد من الشرق الأوسط ، للحكم الفردي واتساعا لمجالات الإصلاح المحسار وازدياد هوامش الحرية لمكونات المجتمع، مثل الإجراءات الحقيقية المعلنة في المغرب واكتساب الحقوق السياسية في الكويت. وبغض النظر عن إن الواقع المعاش في البلدان العربية وما قدمته الانتخابات التعددية التي أدت إلى استعار النزاعات الطائفية المهددة بالحرب الأهلية في العراق مثلا واستبعاد تمثيل قوى معارضة في مصر أو تونس مما عمق الشروخ بدل إن تحمل معها ديناميكية داخلية. (58)

وعلى المستوى الاجتماعي زادت نسب المهمشين في الحياة الاقتصادية وزادت نسب المبعدين عن النظام التعليمي ومعهم نسب العاطلين عن العمل، وهذه الزيادات لا تبشر سوى بازدياد الحراك والاعتراض والميل إلى التطرف، بما يلغي كل الآثار الايجابية للحراك السياسي، وذلك في الوقت الذي يبدو إن الخطط المستقبلية لا تحمل في طياتها مفاتيح الحلول لمثل هذه المشكلات.

وقد لا يكون الانتقال الفوري إلى التعددية والانتخاب حلا لمشكلة الاستبداد والتهميش السياسي والاجتماعي والتطرف، ما دامت الغالبية تتخذ من الحكم القائم موقفا عدائيا يترجم نفسه في أي اقتراع بالمحياز لا لبس فيه لا كثر الفئات خصومة لهذا الحكم، والتي هي بالضرورة الأكثر تطرفا... وهذا ما يهدد الديمقراطية ويعيدها إلى المربع الأول، إن لم يكن اقصر الطرق إلى الحروب الأهلية... وقد تكون هذه

المعضلة الفعلية التي تواجهها المنطقة ومعها المشروع الأمريكي للإصلاح في المنطقة وتطرح هذه المعضلة نفسها في الدول العربية الأخرى. (59)وهناك منّ يرى إن(المشروع الشرق أوسطي هو مشروع صهيو- أمريكي تتقاطع عنده مصلحة الرأسمالية الأمريكية في السيطرة على الثروات العربية من جهة،ومصلحة الصهيونية في إقامة دولتها التلمودية في قلب الشرق الأوسط من جهة أخرى.) (60)فيما يرى أخر أن المشروع هو فصل جديد تجاه المنطقة غايته إضعافها وزيادة النفوذ والهيمنة الأمريكية على مقدراتها،وبالتالي التحكم في مصيرها.فكانت عمليات احتلال أفغانستان ثم العراق وحرب إسرائيل على لبنان عام 2006 وغيرها.(61)

إلى جانب ما تقدم نجد إن قمة الدول الصناعية الثمانية، قد أصدرت وثيقة شراكة من اجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا في حزيران(يونيو)2004، أكدت فيها على عدد من المبادئ من أبرزها: (62)

1. أن الإصلاح الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي ينبثق من المنطقة ويتوقف نجاحه على بلدان المنطقة وتأكيد إن التغيير لا ينبغي فرضه من الخارج.
2. أن دعم الإصلاح في المنطقة سيمضي بالتوازي مع دعم قيام تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع العربي – الإسرائيلي، بالاستناد إلى قراري الأمم المتحدة 242 و 383.

3. التأكيد على إن جهود الدول الثماني في الشراكة ستركز على ثلاثة مجالات هي:

(أ) الحيز السياسي، وينطوي على التقدم في اتجاه الديمقراطية وحكم القانون وتثبيت ضمانات فاعلة في مجالي حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترام التعددية والتنوع وتسوية الخلافات بشكل سلمي وان إصلاح الدولة والحكم الصالح والتحديث مكونات ضرورية لبناء الديمقراطية.

(ب)ب- الحيز الاقتصادي، يتضمن خلق النظام وتوسيع الفرص وتشجيع الظروف التي يمكن فيها للقطاع الخاص إن يخلق وظائف كما يمكنه من التعاون مع الحكومات وقادة الإعمال لتشجيع نمط الأعمال الحرة وتوسيع التجارة والاستثمار ودعم الإصلاحات وتامين حقوق الملكية وتشجيع الثقافة ومكافحة الفساد.

(ج) ج- الحيز الاجتماعي الثقافي، ويعني ضمان التعليم للجميع وحرية التعبير والمساواة بين الجنسين والوصول إلى تكنولوجيا معلومات عالية كون ذلك يؤدي دورا حاسماً في التحديث والرخاء.

في ضوء كل ما تقدم نجد أن إدارة الرئيس جورج بوش(الابن) التي رفعت دعوة الإصلاح السياسي والديمقراطي وأظهرت قدرا من العداء لما سمته ألدولة الفاشلة، في الشرق الأوسط التي أدى فشلها في

حل القضايا الداخلية إلى تفريخ جماعات إرهابية، لكنها لم تظهر أي قدر من الجدية في الدفاع عن الدعوة الديمقراطية بل تراجعت عن دعوة فرضها قسريا من الخارج فيما يشبه مقايضة الديمقراطية بتنازلات عربية في ملفي العراق وفلسطين ، وظهر ذلك جليا في إعادة تأكيد وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول في إن التحول الديمقراطي يجب إن يتم من الداخل وليس من الخارج ، بما يمثل تراجعا عن الحماسة الأمريكية السابقة (63)

ويمكن تحديد أسباب هذه السياسة الجديدة،بتعثر السياسة الأمريكية في المنطقة عموما وفي أفغانستان والعراق وإيران خصوصا،والذي اقترن بارتفاع كلفة الوجود الأمريكي المباشر في المنطقة على المستويين البشري والمادي،الأمر الذي يزيد الأعباء على الخزينة الأمريكية التي تعاني أصلا أعباء مرهقة،وتزايد الرفض الدولي للسياسة الأمريكية في المنطقة،بمعنى رفض تفرد الإدارة الأمريكية بالقرارات التي تحدد مصير المنطقة وتتحكم بمواردها النفطية وبأسواقها.(64)

فإسرائيل من جهتها دأبت على انتهاج سياسة مفادها رفض أي دور سياسي لأوربا مع الترحيب بدورها الاقتصادي والمالي الداعم لعملية السلام، بدعوى انحياز أوربا للعرب واتهامها بنزعة اللاسامية.إما الولايات المتحدة، فهي تسعى لتكريس هيمنتها كقطب أوحد على العالم، وانه ليس أفضل من الشرق الأوسط كمنطقة إستراتيجية (حيث النفط والموقع الجغرافي) لتعزيز هذا التواجد ولإدارة العالم.(65) إن هذا

الافتراق بين هذه الأطراف لا ينفي حقيقة اتفاقهم على نقاط جوهرية عدة أبرزها:

1. عدّ الواقع العربي الراهن مصدرا لضعف الاستقرار وتفشي مشاعر الإحباط والغضب في المجتمعات العربية والإسلامية. وتبلور القناعة بان الشرق الأوسط بات يشكل خطرا على المجتمعات الغربية وهذا ما يفرض المبادرة بإصلاح أو تغيير أحوال الحكام والمحكومين، والمعنى إن الأمر هنا لا يتعلق بإصلاح أوضاع العرب بقدر ما انه يستجيب لمصالح الأمن القومي لأوربا والولايات المتحدة.

2. الانطلاق من عملية الإصلاح والتغيير هذه ينبغي إن تكون شاملة، إذ لم يعد مسموحا للشرق الأوسط إن يبقى على ما هو عليه ولذلك فان هذه العملية تشمل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والقيم الثقافية، وهي تفترض تكريس الديمقراطية والمشاركة الشعبية وسيادة القانون وتدعيم دور القطاع الخاص وتحرير الاقتصاد، ومكافحة الفساد والفقر وتحديث مناهج التعليم.

قد يفهم البعض إن صدور دعوة الإصلاح عن واشنطن وتل أبيب مارس دور المعوق لتوجهات الإصلاح الذاتية وهذا صحيح إلى حد كبير، وذلك لان هذه الدعوة بصفتها وشروطها وسيرة أصحابها وتراثهم، تثير أسوأ التوقعات في ذهن أبناء المنطقة العربية عموما.

إن مجيء الرئيس باراك أوباما إلى سدة الرئاسة،يؤكد توق الشعب الأمريكي وحاجته الملحة لإحداث التغيير والقطيعة مع تركة الرئيس بوش الابن الثقيلة،ولكن ذلك لا يعني إن هناك إجماعا في أمريكا حول طبيعة حجم التغيير ومداه،وان كان هناك إجماع على حالة الإحباط والفشل والقلق حول المستقبل تتسرب إلى عقول الأمريكيين وقلوبهم.ولهذا سعى الرئيس اوباما إلى تحقيق أهداف عدة هي: (66)

(أ) استعادة هيبة الولايات المتحدة ومكانتها على المستوى الدولي،وترتيب علاقاتها مع الإطراف والتكتلات الدولية الفاعلة.

(ب) معالجة الخلل البنيوي الداخلي الذي أحدثته أزمة الأسواق المالية بهدف وقف التدهور واستعادة الثقة بوضع الاقتصاد الأمريكي على طريق الانتعاش.

(ج) محاولة إنهاء عمليات التدخل العسكري التي تورطت فيها أمريكا في أفغانستان والعراق.

(د) مواجهة تعاظم الدورين الإيراني والتركي بعيدا عن إرادة واشنطن ورغبتها،ومواجهة استمرار طهران في سياسة التحدي حيال ملفها النووي،وإمكانية تغلغل النفوذ الروسي والصيني بأساليب مختلفة إلى منطقة الشرق الأوسط.

فالمنهج الذي يتبعه الرئيس أوباما تجاه منطقة الشرق الأوسط بدا مغايراً للصورة الحماسية والمتفائلة لدور الولايات المتحدة الأمريكية المتنامي في الشرق الأوسط.وكان واضحا إن الرئيس أوباما لا يلتزم بتعديل سياسة الولايات المتحدة بطريقة ثورية في هذا المجال،بل بتصحيح المسار الذي اتبعته إدارة الرئيس بوش الابن وإعادته إلى المسار التقليدي للواقعية الحديثة الذي طالما حدد المشاركة الأمريكية في النظام الدولي.

وبرزت رؤيتان كبيرتان لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تتمثل الرؤية الأولى في إن إدارة الرئيس أوباما وفقا لوثيقة إستراتيجية أمريكية صدرت في كانون الثاني(يناير)2012،تتجه شرقاً نحو آسيا والباسفيك،وذلك سيكون بالتأكيد مقابل تناقص اهتمامها بقضايا الشرق الأوسط،بينما تتمثل الرؤية الثانية في إن هناك تحديات جديدة تواجه إدارة الرئيس أوباما في ولايته الثانية،منها تزايد الإرهاب الأصولي،وتزايد أمكانية وصول التيارات الإسلامية المتشددة للحكم في بلدان الربيع العربي،وظهور بوادر لفشل تيارات الإسلام السياسي في الحكم وفي إدارة المرحلة الانتقالية فيما بعد الثورات،ووفقا لهذه الرؤية الأخيرة،قد تؤدي هذه التحديات الجديدة إلى إعادة تحويل التوجه الأمريكي من جديد نحو الشرق الأوسط،ورسم سلم أولويات مختلف لإدارة الرئيس أوباما الثانية عن أولويات إدارته الأولى.(67)

لقد ظهرت فجوة فكرية واسعة تفصل بين مبدأ الرئيس بوش الابن وواقعية الرئيس أوباما الجديدة بتركيزها على المصالح الأمنية المشتركة والشراكة ومبدأ التعددية.وكان توجه أوباما في سياسته الخارجية على غرار الرئيس الراحل جون كنيدي،والتمس من الأمريكيين قلب الصفحة على سياسات إشاعة الخوف التي مارستها إدارة الرئيس بوش الابن منذ هجمات 11 أيلول (سبتمبر)2001،وتأكيد الرئيس أوباما إن الدبلوماسية والحوار أمرين أساسيين لإعادة بناء التحالفات وترميم العلاقات حول العالم،وتعزيز الأمن فعليا على المدى الطويل.وعدم إمكانية فرض أي نظام حكومي على دولة أخرى،ولا ينبغي لأية دولة إن تفعل ذلك.(68)

اختار الرئيس أوباما وقف عملية ترويج الديمقراطية التي بدأها سلفه،واختار بدلا عنها إبداء الود تجاه حلفاء الولايات المتحدة التقليديين في المنطقة بغض النظر عن حالة الديمقراطية في دول أولئك الحلفاء.وأوضح إن علاقة الولايات المتحدة بالمنطقة ستعتمد على المصالح الأمنية المشتركة،وان سلوك هذا الطريق أكثر أمانا من التواصل مع الحركات الاجتماعية المركزية،التي ترتكز على الدين والتي تؤثر في النظام السياسي القائم وتتحداه،والاهتمام بها.وتميزت سياسته الخارجية في الشرق الأوسط قائمة على الإبقاء على الوضع الراهن أكثر من سعيها إلى تغييره،وهي مقيدة بالواقع أساسا وذات توجه تقليدي.إن

تحليل موقع المشروع الأمريكي ومستقبله،يرتبط ارتباطاً مباشراً بعدد من القضايا الحاسمة وأهمها خمسة هي:(69)

القضية الأولى: تتعلق بالاتجاه التراجعي العام للقوة الأمريكية الذي تغذيه مؤشرات حقيقية في سياق حركة النظام الدولي وظهور قوى جديدة منافسة.

القضية الثانية:تتعلق بطبيعة العلاقة بين المشروع الأمريكي والمشروع الصهيوني،لان تحديد هذه العلاقة سوف يحدد أثر اضمحلال القوة الأمريكية على المشروع الصهيوني واتجاهه إما إلى الاضمحلال بالتبعية أو إلى التحول نحو تحالفات جديدة.

القضية الثالثة:تتعلق باحتمال تشكل مشروع عربي يزاحم المشروعات الأخرى ويتصادم أو يتحالف مع بعضها.

القضية الرابعة:مصير المشروع الإيراني،لان نجاحه سوف يسهم قطعا في تقويض المشروعين الأمريكي والصهيوني حتى لو لم يتم الصدام بين الجانبين.

القضية الخامسة:خطط روسيا والصين في الدخول إلى ساحة الصراع والتكالب على الجسد العربي.

ويبقى المشروع الأمريكي،هو الأقوى والأكثر تأثيراً من بين كل المشاريع المطروحة،لا لتماسك أركانه أو وضوح معالمه،أو ضمان تمويله وإنما لقوة وتفوق الدولة الأمريكية صاحبة المشروع الأكبر للتغيير ليس

في البلدان العربية حسب،وإنما في العالم اجمع.ومن الممكن إن تطرح مجموعة من الآليات في مواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير أبرزها: (70)

1) إعادة النظر في الإيديولوجيات السائدة:نظم حكم- أحزاب سياسية- تشكيلات دينية- منظمات وهيئات المجتمع المدني الخ...

2) إعادة النظر في وظيفة الدولة،وضرورة التمييز بين وظيفة السلطة ووظيفة الدولة.

3) إعادة النظر في تعيين وتحديد برامج الإصلاح والتطوير المؤسسي لسائر مؤسسات المجتمع المدني والدولة على السواء.

4) إعادة النظر في وظيفة النظام الإقليمي العربي والمؤسسات الأخرى،والوصول إلى صياغة علاقة إستراتيجية عربية- إسلامية تتوحد على أرضية المصلحة أو جملة المصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

5) اعتماد الحداثة والتطور في إطار مشروع شمولي يستعيد التوظيف الايجابي من تجارب الماضي في سبيل الحاضر والمستقبل.

إلا إن دراسة تجارب الإصلاح،توضح إن القوى الغربية المختلفة،لم تكن يوما نصيراً حقيقيا للديمقراطية والإصلاح،بل على العكس تماما،فقد لعب الدور الخارجي ولمدة طويلة دورا فاعلا في

إجهاض دور القوى الديمقراطية العربية.(71) فما تشهده البلدان العربية اليوم من ثورات أخذت تضرب منظومة من الحكومات وأنظمة الحكم العربية التي عرفت كيف تروض شعوبها المعتزة بكرامتها وتاريخها والمعادية للامبريالية وإسرائيل،والطامحة إلى حكومات تحفظ لها كرامتها وتحمي سيادتها في وجه التدخل الأمريكي حتى في تفاصيل الشؤون الداخلية والخارجية لبلادها.هذا إلى جانب توفير الحد الأدنى من الشروط الاجتماعية والاقتصادية للحياة الكريمة لها،وإذا ما نجحت فعلا،سيفرض معادلة جديدة في المنطقة،على اقل تقدير لن تكون في خدمة المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة وإسرائيل،إذا ما قيض لهذه الثورات فعلا إن تفرز أنظمة حكم تعبر عن إرادات شعوب المنطقة.(72)

المبحث الثالث

مشاريع الإصلاح السياسي الداخلية

تثير قضية الإصلاح انطباعا أوليا أن نهضة أو صحوة تلوح في الأفق ،وان العرب قد شرعوا في تأسيس بدايات نحو التحول الديمقراطي ونهايات عهود الاستبداد وحكم التغلب والشمولية وحكم الفرد.وقبل أن يبدأ العرب في البناء والتمهيد والإجماع حول الحاجة إلى تجاوز عهود الاستبداد وغياب الديمقراطية،دخل المثقفون في نقاش شكل الإصلاح هل يأتي من الداخل أم الخارج؟هل نحن بحاجة إلى إصلاح ديني أم لا؟هل هو الإصلاح أم التغيير الجذري والثورة؟هل هو نخبوي أم جماهيري ؟وهكذا ضاع السؤال الجوهري والأول وهو:إصلاح أم استمرارية؟هذه وضعية تعكس الركون والألفة والاعتياد- بوعي أو لاوعي – إلى الاستبداد باختلاف درجاته وتجلياته الواقعية.باختصار لم يحن وقت القطيعة مع الاستبداد أو بمعنى أدق – الاستبدادات- لأننا قد نكون ضقنا ذرعا بالاستبداد السياسي ولكن مازلنا نحتاج إلى الاستبداد الديني أو الفكري أو الثقافي أو الاجتماعي ،وخاصة أن الدعوة إلى الديمقراطية تمثل تجزئة للحرية وتختزلها في التداول السلمي للسلطة،أي تركز على التعددية السياسية أو الحزبية.(73)

فالمطالبة بالإصلاح حاضرة منذ أمد بعيد ،وكانت هناك تضحيات كثيرة مع انه لم يتحقق قدر ملموس من الإصلاح،ذلك لان ثقافة الاستبداد حاضرة،وفي الآونة الأخيرة برزت دعوات الإصلاح

بصورة قوية،وتحمل من شارك فيها قدرا من التضحية،وذلك أمر ليس مستغربا،فالطريق إلى الإصلاح شاق وطويل ،والإصلاح المطلوب ليس مجرد إجراءات شكلية أو صورية أو هامشية.ولكن إجراءات جذرية لتحقيق ديمقراطية فعلية غير صورية وغير شكلية.وجاء دخول الولايات المتحدة على خط الإصلاح الديمقراطي ليمثل ضربة لجهود الأحزاب والحركات الوطنية الساعية منذ أمد بعيد إلى تحقيق الإصلاح من دون الحاجة إلى ديمقراطية الولايات المتحدة التي لابد وان تكون وفق هواها وتفصيلها.ومع حدوث بعض الإصلاح الجزئي ،فانه لم يتم تحقيق الإصلاح الجوهري المطلوب،وربما تستخدم قضية الإرهاب والدعوة إلى الوحدة الوطنية كسبب لتعليق الإصلاح.(74)

أن المطالب المتزايدة بالإصلاح لا تنفي حقيقة ما يميز الواقع العربي من تجذر الفساد السياسي والمالي وابتلاع الدولة للمجتمع المدني وغياب المؤسسات الديمقراطية وشخصنة الدولة في رئيسها وضعف الطبقة الوسطى والكثير غيرها ،بل لعل أهمها الجهل والضعف الذي يميز الفرد العربي على مستوى الممارسة السياسية.ففضلا عن أهداف الإصلاح،هناك موضوع آلية الإصلاح والقوى الحاضنة له والمناضلة من اجله،وإذا استبعدنا الانقلابات العسكرية التي أثبتت فشلها في اغلب الأحوال ،وإذا كنا قد قطعنا الأمل في وجود الحكمة والإخلاص والتقوى عند الغالبية الساحقة من القادة العرب ،وإذا كانت الطبقة الوسطى وهي حاضنة الإصلاحات الكبرى في التاريخ تزداد ضعفا في

الوطن العربي وأصحاب رؤوس الأموال هم في عمومهم من أتباع السلطة السياسية.فان الذي يبقى هو القوى السياسية الحزبية كأدوات للإصلاح والتغيير.وهنا تكمن مشكلة ضعف وعي الفرد العربي في ممارسته للسياسة – فعندما ينتظم الفرد العربي في حركة سياسية حزبية يمارس أخطاء جسيمة عدة لعل أبرزها الثلاث الآتية:- (75)

الخطأ الأول، إشكالية الجدية .فالعربي المنتظم في حركة سياسية لا يعدها مدخلاً أساسيا لحل مشاكله الحياتية.ولذلك فانه لا يسعى إلى تجييش بقية الأعضاء لتبني القضايا التي لها ارتباط بمشاكله تلك.بل انه ينتظر من قيادة حركته أن تشخص الأوضاع التي يعيشها المجتمع ثم تحدد القضايا التي ستتعامل الحركة معها .ومع الوقت تكبر الفجوة بين اهتمامات العضو واهتمامات الحركة التي ينتمي لها والتي بدورها تؤدي إلى سلبية العضو وعيشه على هامش الحركة وانقلاب الحركة إلى موضوع هامشي في حياته .

الخطأ الثاني،إشكالية انتقال عدوى خضوع الفرد العربي للاستبداد الذي تمارسه الدولة والعائلة عليه.فالمؤسسة السياسية العربية التي من المفترض أن تمارس فيها كل أسس الديمقراطية والشفافية يسمح الفرد العربي لنفسه أن يكون ضحية الاستبداد والاستغلال والعيش في الظلام،وتنقلب الحركة التي ينتمي لها من حركة تحرير واغناء لحياته إلى مؤسسة استعباد أخرى إذ يمارس الاستعباد بصورة خفية وملتوية.أن السقوط المذهل للديمقراطية في الأحزاب العربية هو نتيجة تنازل الفرد

العربي طوعا عن حريته وكرامته وحقوقه ،ولكسله عن الدفاع عما هو من حقه في كل مكان يتواجد فيه.

الخطأ الثالث، إشكالية التقوقع حول الذات.فعدم قدرة الفرد العربي على العمل كفريق واحد مع الآخرين هي من حقائق السوسيولوجيا العربية.ومن هنا يكتفي عضو الحزب بالانضمام للعضوية دون أن يسعى بقوة وباستمرار وبإصرار لضم الآخرين.وكل ذلك يكشف جانبا مهما من أزمة الأحزاب السياسية وهو ما يفسر ضعفها واستمرار تشرذمها وفقدانها للدعم الجماهيري ،واستمرار دورانها في دائرة السلطة وغياب دورها كمدارس للتغيير الجذري في الواقع العربي.

إلى جانب ما تقدم نجد أن الخطاب العربي في مواجهة الإصلاح قد انقسم على مستويين،الأول هو الخطاب الرسمي الذي مثله النظام السياسي العربي الرسمي والثاني المدني الذي مثلته منظمات المجتمع المدني وجمعياته.

والملاحظ أن هناك فجوة كبيرة بين هذين الخطابين على مستوى الأفكار والمفاهيم والمضامين وحتى المفردات والمصطلحات إلى درجة أن الخطاب السياسي الرسمي السوري مثلا لا يستخدم مفردة الإصلاح وإنما مصطلح (التطوير والتحديث).(76)

كما تسيطر على الخطاب السياسي ثلاث بديهيات ثابتة ورئيسة تكاد تكون المفتاح لفهم طبيعة وتحليل آلية عمله،فهناك أولاثنائية الداخل والخارج.وتقوم على أساس التساؤل هل الإصلاح داخلي أم خارجي.وعموما فقد أفاد النظام العربي الرسمي كثيرا من هذه الثنائية لجهة تأجيل قيامه بإصلاح داخلي جدي وحقيقي،على اعتبار أن الضغط الخارجي الذي يمارس عليه يمنعه من بلورة رؤيته للإصلاح،وهذا ما يجعلنا نفترض أن هناك مسيرة ما للإصلاح الداخلي أوقفت قسرا بسبب الضغوط الخارجية المتزايدة ،كما يصر النظام السياسي العربي على تأكيد أن كل ما يتخذه من خطوات أنما يأتي في سياق مسيرته الداخلية للإصلاح وليس نتيجة ضغوط خارجية .وهكذا يضع النظام السياسي الرسمي الضغوط الآتية من الخارج في وجه الإصلاح المطلوب داخليا ،ويفترض حكما أن مساريهما متعاكسان وليسا متوازيين.(77)

أما الثنائية الأخرى فهي ثنائية الأستقرار والتغيير،فهو يربط دوما بين ما يسميه(الإصلاح)بمفهومه طبعا ،وبين ضمان (الاستقرار)وفق ما يفهمه أيضا.وعلى ذلك أصبح للعرب مجالهم التداولي الخاص فيما يتعلق بهذه المفاهيم ،إذ يرافق وفاة أي زعيم عربي حضور مفاجئ وكثيف لمصطلح (الأستقرار) وتكاد تكون الكلمة المفتاح في فهم التحولات السياسية الجارية في هذا البلد.والحقيقة أن مثل هذا التفكير يحمل مفهوما سكونيا للأستقرار ،إذ يتخيل الأستقرار على انه سكون

تام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية يحقق لها مصالحها ،والخروج من هذا السكون ذاته يشكل تهديدا للأستقرار،وعندها يصبح الأستقرار بمعناه هذا قريبا أن لم يكن شبيها بالمعنى المقصود من الأستبداد ،حيث الهيمنة الكلية والشمولية على مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية وعلى وسائل الإعلام بتفرعاتها المختلفة.

وتبدو النظم السياسية العربية وكأنها بحاجة إلى ما يشبه (الأستقرار الكوني) حتى تنجز تغييرا ديمقراطيا حقيقيا ،وبما انه لن يحصل بحكم قيام الكون على نظرية (الفوضى المنظمة) لذلك فأننا لن نشهد تغييرا حقيقيا تقوم به السلطات العربية من ذاتها .أن التغيير الحقيقي أنما يأتي استجابة لضغوط دولية وخارجية في الإصلاح ، وأقصى ما تستطيعه هذه السلطات العربية أن تناور وتراوغ كي تستبعد لحظة الاستجابة الحقيقية للاستحقاقات السياسية والاجتماعية ،ولما كانت تؤجلها باستمرار فأنها وفي لحظة مفاجئة وغير متوقعة ستنفجر أمامها وعندها لن يجدي الحديث المكرر عن الأستقرار أو الإصلاح.(78)

ويأتي تراجع إدارة الرئيس جورج بوش(الابن) التي رفعت دعوة الإصلاح السياسي والديمقراطية وأظهرت قدرا من العداء لما أسمته (الدولة الفاشلة)في الشرق الأوسط التي أدى فشلها في حل القضايا الداخلية إلى ولادة جماعات إرهابية .ليزيد من قوة وسطوة النظم

السياسية العربية ،فالإدارة لم تظهر أي قدر من الجدية في الدفاع عن الدعوة الديمقراطية بل تراجعت عن دعوة فرض الديمقراطية من الخارج فيما يشبه مقايضة الديمقراطية بتنازلات في ملفي العراق وفلسطين.ويؤكد هذا التوجه تصريح وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كولن باول في مؤتمر عن الديمقراطية في المغرب بان التحول الديمقراطي يجب أن يتم من الداخل وليس من الخارج،بما يمثل تراجعا عن الحماسة الأمريكية السابقة.(79)

أما الثنائية الثالثة والأخيرة فهي جدلية الصراع العربي – الإسرائيلي ، فمادام هناك احتلال في الأراضي العربية ، فلا مكان ولا وقت للإصلاح أذاً 0 وعلى العالم كله أن يدرك هذه الحقيقة فيساعدنا على زوال الاحتلال حتى نستطيع أن ننجز الإصلاح 0(80) وقد تركت هذه الثنائية تأثيراً مهماً على الواقع العربي مثله عاملان مهمان:-

الأول، هو تصدع الجبهة الداخلية في بعض الدول العربية بعد تعثر الأنظمة الحاكمة في إدارة مجتمعها واقتصادها ولتآكل شرعيتها، وهي أمور تجعل من بعض التكوينات الاجتماعية في كل منها مهيأة للتمرد والعصيان والتعاون مع أطراف خارجية ، أو على الأقل غير حريصة أو مستعدة للدفاع عن كيان الدولة أو استمرار النظام الحاكم 0 أما العامل الثاني ، فهو شلل النظام الإقليمي العربي وعجزه عن الاستجابة الجماعية في الدفاع عن دوله ، في حالة تعرضها للعدوان الخارجي 0(81)

واجهت الدعوة للإصلاح السياسي مقاومة من قبل النخب السياسية الحاكمة التي عجزت وقاومت التغيير بضراوة باستخدام حجج شتى، اغلبها واهية الغرض منها احتكار السلطة وبقيت الحاجة قائمة لاستكمال وترسيخ مبدأ تداول السلطة وإلغاء القوانين الاستثنائية وتعديل قوانين الأحزاب بما يسمح بأوسع تمثيل ممكن لكافة الاتجاهات السياسية التي تؤمن حقا بقيم الديمقراطية، كما إن هناك سلبيات واضحة في المجال الاقتصادي تحتاج إلى تفكير جديد واستراتيجيات محكمة لنقل الاقتصاديات إلى وضع التنافسية العالمية.

إلى جانب ذلك هناك العديد من البلدان العربية التي لم تسمح نظمها السياسية بإنشاء أحزاب سياسية أو التي لم تفتح المجال لمؤسسات المجتمع المدني لكي تشارك في جهود التنمية القومية.(82)وقصر الإصلاح السياسي في مفهوم نظم الحكم الاستبدادية التي أضفت على مفهوم الأستقرار طابع الجمود الكامل،فسدت منافذ التغيير بالتشريعات والممارسات،وفسرت مفهوم الأمن بمفهوم أمن الدولة وليس أمن المجتمع،فحجبت الضمانات الدستورية والقانونية عن المواطنين بقوانين الطوارئ ومكافحة الإرهاب وقوانين حماية المجتمع والسلامة الوطنية،واختزلت الحياة السياسية في رؤية الحاكم أو أسرته أو حزبه أو قبيلته،فحولت مؤسسات الدولة إلى هياكل منبتة الصلة عن أهدافها الحقيقية في أفضل الأحوال،وتحولت في أحيان كثيرة إلى وسائل للقمع وحشد التأييد لبرامج القمع.(83)ولذلك كانت الاستجابة العربية

الرسمية لمطالب الإصلاح من الخارج قد عبرت عن نفسها في ثلاث صور متداخلة هي: (84)

الصورة الأولى،إذ بدت هذه السياسة على درجة من الارتباك وانعدام التوازن: بين القول إن الإصلاح شأن داخلي عربي لا يجوز لأحد التدخل فيه،وبين القول بأن البلدان العربية بصدد إعداد مشروع للإصلاحات.ويعبر الارتباك عن صدمة الضغط،وعن خوف من أن يقود الضغط في حال عدم التجاوب معه إلى نتائج غير محمودة على استقرار الأنظمة العربية.

الصورة الثانية،تظهر حالة من الجاهزية للتجاوب مع كثير من توصياته أملا في إن يكون ذلك سببا في ضمان بقاء الأنظمة قائمة.ويفسر هذا الميل لديها معاينتها لما جرى في أفغانستان والعراق.والمفارقة هنا إن تنازل النخب العربية الحاكمة للأجنبي وتقييد حريتها في إدارة الدولة،يقابله رفضها التجاوب مع مطالب رأيها العام المتعلقة بالإصلاح مع علمها بأنها مطالب متواضعة أولا،ولا تؤدي إلى فقدان قرارها ثانيا،وبأن الاستجابة لها تزيد من شرعيتها السياسية ثالثا.

الصورة الثالثة،إذ تبدو السياسة العربية وكأنها تفضل إن تكون استجابتها لمطلب الإصلاح من خلال مشروع سياسي جماعي،لا من خلال مبادرات مستقلة على صعيد كل دولة عربية.وتثير هذه الصورة المخاوف من أمرين:أولهما إن يكون ذلك التضامن الجماعي من باب تعزيز القدرات السياسية الدفاعية في مواجهة ضغط مطلب

الإصلاح.وثانيهما إن ينتج عن ذلك المشروع الجماعي حد أدنى لا يفي بالحاجات الفعلية للإصلاح،في ضوء حالة التفاوت الكبير بين البلدان العربية على صعيد بناها السياسية،وعلى صعيد استعدادها لإجراء إصلاحات،ثم على صعيد التراكم السياسي في كل منها.وتبرز الخشية هنا من إن يكون الانصراف إلى إصلاح جامعة الدول العربية طريقا إلى الانصراف عن الإصلاح السياسي في البلاد العربية والتحلل من الالتزام بتحقيقه.

وعند الحديث عن مشاريع الإصلاح العربية،نجد إن هناك محاولات جرت هنا وهناك لإصلاح الحال العربي،بعضها منبثق من النظم السياسية والنخب المحيطة بها في محاولة للتخفيف من وطأة الضغوط المحلية والدولية،وبعضها نابع من جهود المجتمع المدني بمنظماته الطوعية غير الحكومية في محاولة متواضعة لكن رائدة للإصلاح.(85) وابرز هذه المشاريع ما يأتي:

1- **وثيقة الإسكندرية أذار(مارس)**2004.

تعد وثيقة الإسكندرية الصادرة عن مؤتمر(قضايا الإصلاح العربي الرؤية والتنفيذ)،والذي عقد للمدة من 12-14 آذار(مارس)2004 بالتعاون بين مكتبة الإسكندرية ومؤسسات المجتمع المدني العمل الأعلى العربي الأهم في هذا السياق في أسلوب وطرق الإصلاح في المجتمعات العربية.وقد ركزت الوثيقة على دور منظمات المجتمع المدني بكل أنواعها في عملية الإصلاح الشامل،كما تطرقت الوثيقة إلى الخطوات

التنفيذية،والتي تركز على ضرورة التعاون بين الهيئات الأهلية والقطاع الخاص والسلطات التنفيذية في نسق متوازن لتحديد ملامح مرحلة جديدة يبدأ فيها العالم العربي فهم وتفعيل القواسم المشتركة بين أقطاره،في سبيل كيان عربي أكثر ايجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي.(86) ولإغراض الدراسة سوف نتناول تحديداً الإصلاح السياسي في الوثيقة.(انظر ملحق رقم 1)

(تركز الوثيقة في المحور السياسي على بناء الديمقراطية الحقيقية التي تكون فيها الحرية قيمة عظمى لا يمكن التنازل عنها على أي مستوى من المستويات،والتي يجب إن يصحبها أعلى قدر من الشفافية ودعم الحقوق.والديمقراطية الحقيقية يجب إن تبدأ بإصلاح ما عفى عليه الزمن من بعض التشريعات والأطر القانونية في بعض الدول،والتي تستلزم إعادة النظر في صياغتها في ضوء أهداف المرحلة الجديدة. كما تؤكد الوثيقة إن الإصلاح الحقيقي يجب إن ينطلق من دولة مؤسسات تخضع لسيادة القانون،ولا يكون فيه مجال للاستثناء،أياً كانت مبرراته أو أشكاله،ومن ثم تلغي كافة الإجراءات الاستثنائية القائمة في بعض الدول.

إن دولة المؤسسات والديمقراطية لا يمكن أن تقوم في ظل قوانين مقيدة للحريات،لذلك تؤكد الوثيقة على ضرورة إطلاق الحريات كافة في إطار المواثيق الدولية،مثل حرية تشكيل الأحزاب السياسية وإعلان برامجها،وحرية الصحافة ووسائل الإعلام،وحرية تشكيل الجمعيات

الأهلية والنقابات والاتحادات التطوعية.كما تنادي الوثيقة بضرورة الاهتمام بقياسات الرأي التي تعبر عن الحقائق التي يعتمد عليها في أعمال الإصلاح المختلفة.) (87)

لقد حددت الوثيقة الإصلاح السياسي بأنه جميع الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء أو تردد.وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية) (88) ،وكان واضحا من هذا التعريف لمفهوم الإصلاح السياسي الذي تبنته وثيقة الإسكندرية انه يركز على ما يأتي: (89)

(أ) المسؤولية المشتركة،فالإصلاح السياسي تقع مسؤوليته على عاتق الحكومات وقوى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

(ب) تفضيل أسلوب التدرج في الإصلاح السياسي،فالهدف من الإصلاح السياسي هو السير في طريق بناء نظم ديمقراطية.

(ج) أن التدرج في الإصلاح لا يعني البطء أو التردد في السير في هذا الاتجاه،وإنما يعني اتخاذ إجراءات واضحة وملموسة في هذا الشأن.

(د) الإصلاح الدستوري والتشريعي،وضرورة الفصل بين السلطات،وإصلاح الهياكل السياسية الرسمية وغير الرسمية لضمان أدائها الديمقراطي السليم.

(ه)ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ،وإطلاق الحريات المختلفة وحرية التعبير ووسائل الإعلام.

أن وثيقة الإسكندرية قدمت أساسا لورقة إصلاح عربية تسد الطريق على خطط الإصلاح التي تحاول القوى الخارجية فرضها كمدخل لسيطرة من نوع جديد على البلدان العربية،وأهمية أن يكون الإصلاح نابعا من أرادة وطنية ذاتية،تتوافق مع خصوصية المجتمعات العربية وخصوصية تراثها،ويجب أن تكرس الجهود للحفاظ على الهوية العربية والإسلامية.ولذلك جاءت وثيقة الإسكندرية كمبادرة عربية،لا تعتمد على نماذج مستوردة أو قوالب معدة سلفا لا تراعي الهوية التاريخية العربية.والواقع أن مبادرة وثيقة الإسكندرية استطاعت أن تقدم لمجموعة الثمانية الكبرى بديلا عربيا جادا وشاملا لما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية من مشروع الشرق الأوسط الكبير،والذي تم تعديله بناء على المقترحات العربية،والعمل الذي قدمته وثيقة الإسكندرية.وهناك منّ يرى أن وثيقة الإسكندرية ومؤتمرها قد جاءا في توقيت مناسب ردا على الزوبعة الهائلة التي هبت على الشرق الأوسط،فأمطرت العديد من المبادرات متعددة الجنسيات.(90)

وتبقى أهمية وثيقة الإسكندرية في أنها قدمت تصورا للإصلاح العربي الشامل،بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية،انطلاقا من منظور أن إصلاح الأوضاع العربية المتردية في البلدان العربية أصبح قضية مصيرية،فلا بقاء لمجتمع جامد في عالم سريع

التحـرك والتغـيير،وهـي تعـبير عـن خلاصـة تيـار شـامل مـن الفكـر الإصلاحي،أنضجه مجموعة من المثقفين وأصحاب الرأي مـن منظمـات المجتمع المدني في البلدان العربية.(91)

2- **وثيقة مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي أيار(مايو)2004.**

وهي الوثيقة التي اعتمدتها القمة العربية السادسة عشرة في تونس في 23 أيار(مايو)2004،وكانت تعـبيرا رسميـا عـن إرادة الشـعوب في تحقيـق النهضـة الشـاملة وتأكيـد للجهـود المبذولـة في سـبيل التطـوير والتحديث والإصلاح،ومحاولة تحقيق التقدم في مسيرة التطور السياسـي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتربوي.(92) وأكدت الوثيقة على ما يأتي: (93)

(أ) استمرار الجهود وتكثيفهـا لمواصـلة مسـيرة التطـوير في المجـالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

(ب)تعميق أسس الديمقراطية والشورى وتوسـيع المشـاركة في المجـال السياسي،وتعزيز المشاركة السـياسية وقيم المواطنة.

(ج) مواصـلة الإصـلاحات الاقتصـادية للارتقـاء بمسـتوى معيشـة الشعوب ورفع معدلات النمو وتحريـر التجـارة وتطـوير أجهـزة الدولة لانجاز الإصلاحات.

(د) تحقيق التكامل الاقتصادي العربي،وإقامة تعاون وثيق مع الهيئات والتجمعات والفضاءات والمؤسسات الدولية والإقليمية.

(ه) التعاون مع المجتمع الدولي في إطار الشراكة المتضامنة وعلى أساس المصالح المشتركة،وبما يسهم في تعزيز ركائز الأمن والسلم والاستقرار إقليميا ودوليا.

لقد شهدت القمة العربية بروز ثلاثة مواقف متمايزة من المشروع الأمريكي،إذ كان هناك المدافعون بلا تحفظ عن المشروع،كدول الخليج وتونس،وكان هناك الموقف المصري الذي عبر عنه الرئيس محمد حسني مبارك،والداعي إلى توكيل جامعة الدول العربية،نيابة عن النظام العربي،لمحاورة واشنطن،وكان هناك موقف سوريا الذي عبر عنه الرئيس بشار الأسد في تحديد منْ لمحاور في إصلاح بلادنا وهي قضية داخلية،رافضا أي حوار في المستقبل حولها وان الحوار مع الأجنبي يكون في قضيتي أيجاد حل لقضية الشرق الأوسط والتنمية.(94) (وهكذا يكون مؤتمر القمة السادس عشر قد فشل في صياغة موقف عربي موحد من المشروع الأمريكي،وترك عمليا،لكل دولة أن تتصرف وفق هواها،وهذا يمثل الانجاز الأول للمشروع الأمريكي.علما بأن طموح واشنطن هو تصفية أي مظهر عربي مشترك،حتى ولو كان شكليا،بما في ذلك الجامعة العربية،رغم مستوى الهزال المريع الذي بلغته،بحيث تتحول البلدان العربية إلى مجرد وحدات منفصلة ينعدم أي رابط بينها.

واستطراداً لهذا التمزق في موقف النظام العربي،استجاب عدد من الرؤساء العرب لدعوة واشنطن للوجود على هامش قمة مجموعة الثمانية الكبار في سي أيلاند،بينما رفض هذه الدعوة آخرون منهم الرئيس المصري وولي العهد السعودي وملك المغرب.).(95)

1- المشروع الجزائري لتعديل ميثاق الجامعة العربية.

حاولت القمة العربية التي عقدت في الجزائر في مطلع كانون الثاني(يناير) 2005،أن تقوم بمحاولة لإصلاح الجامعة العربية وإعادة جمع الشمل العربي،ومواجهة العالم الغربي من خلال جامعته العربية لتحديات التغيير بروح وجود أحكام مسبقة.فالإصلاحات السياسية ضرورة ملحة يجب أن تكون قبل الإصلاح الديمقراطي.وقد وصفت قمة الجزائر بالانقلاب الاستراتيجي وذلك لأنها وضعت يدها على العلة،وهو الإصلاح،وتم تقديم عشر مبادرات إصلاحية قدمت إلى أمانة الجامعة أبرزها وثيقة العهد السعودية،والتي سبق أن تم عرضها أمام قمة تونس،التي تم إلغاؤها.(96)

وكان من ابرز الإصلاحات التي تم عرضها في قمة الجزائر هي العمل على إنشاء محكمة عربية ومجلس أمن عربي،وبرلمان عربي ذي صفة استشارية لا تقريرية.كما تم تغيير كيفية التصويت على القرارات،والانتقال من الإجماع الذي كثيرا ما كان سبباً في تعطيل قرارات مصيرية عدة،إلى الأكثرية أو الأغلبية البسيطة في المسائل الموضوعية والإجرائية،أي موافقة ثلثي الأعضاء.ومن هنا تبرز أهمية

قمة الجزائر إذ يمكن القول أنها أعادت رسم الخط العربي ووضعت القادة أمام رهان الإصلاح والتحديث قبل فوات الأوان،وتم تشخيص الواقع العربي بكل جرأة وموضوعية،فالمرحلة التي طرح فيها هذا المشروع كانت تتطلب العمل على إصلاح الجامعة العربية لبقائها وزيادة فعاليتها إن أمكن،خاصة وأنها دخلت اخطر مراحل تمزقها،وطرح استبدالها برابطة الشرق الأوسط الكبير،ليس من خلال زاوية الهيمنة الأمريكية- الصهيونية على المنطقة العربية،وإنما أيضا إلغاء الهوية العربية وبعثرة شعوبها.(97)

2- المشروع الإسلامي (مشروع الوسطية والاعتدال).

وهو المشروع الذي بدأ يتشكل منذ أوائل القرن العشرين ويطلق عليه أيضا مشروع الإحياء الإيماني الشامل،ويدعو إلى نهضة شاملة تبدأ بمقاومة الاحتلال وإخراجه من بلاد المسلمين،والانطلاق في عملية إصلاحية شاملة تهتم بجميع مناحي الحياة أولها بناء الفرد المسلم بناء متكاملا،ونهايتها بعث أمة جديدة قوية ومستقلة وعادلة ومتطورة.(98)

وينطلق المشروع من التأكيد أن (باستطاعة العالم الإسلامي تحقيق ازدهار حضاري أذا تمكنت النخب الفكرية والاقتصادية والسياسية من استرجاع الانسجام النظري والثراء التاريخي للحضارة الإسلامية بغية انجاز ممارسة خلاقة على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.كما يجب دعم البرنامج السياسي الجديد للعالم الإسلامي بصفته مشروعا بديلا للنظام العالمي الجديد المغالي في النفاق،على أن

يكـون هـذا الـدعم عـن طريـق تشـجيع الابتكـار الفكـري والكفـاءة الاقتصادية والحيوية الاجتماعية،فمثل هذا الازدهار الحضاري لن يقـدم فقط حلولا لمشاكل العالم الإسلامي،بل هو قادر على إيجاد بديل ملائـم لإخراج الإنسانية جمعاء من محنتها.).(99)

إلا أن مشكلة المشروع الإسلامي هي تحوله بفعـل التطـورات إلى صـراع علـى السـلطة بـين الأنظمـة القائمـة،والحركـات والتنظيمـات الإسلامية.فقد فهمت السلطة خطابات وتصرفات التنظيمات الإسلامية بأنها مشـكلة أمنيـة.بينمـا أصـر الإسـلاميون مـن جـانبهم علـى أنهـم أصحاب مشروع،وان العنف عارض،ولا علاقة به إلا لشـرذمة ضـئيلة يشجبها التوجه الأكثري في تلك الحركات.وبقيـت السـلطات تؤكـد أن هؤلاء يتهـددون الاسـتقرار،ويريـدون الاسـتيلاء علـى السـلطة باسـم الدين،ولا يؤمنون بالديمقراطية في الحقيقة.(100)

فقد فتحت أحـداث 11 أيلـول (سـبتمبر)2001،المجـال واسـعا للحديث عن الإصلاح الإسلامي.وأهمية سـيطرة المعتـدلين والمتنـورين على السـاحة،وهم الذين لا يقولون بالجهـاد في مواجهـة الغـرب.إلا أن المطالب ازدادت على المعتدلين فيما بعد،ووضع لهم جدول مفصل مـن المساواة بين الرجل والمرأة،وبإعادة تأويل النصـوص الدينيـة،والى إقـرار مبدأ المواطنة إسلاميا والخروج نهائيا من مسألة أهل الذمـة ومـن البنـى الفقهية الأخرى الخ..

وفي منتصف عام 2002 خطت مطالب الإصلاح الإسلامي لدى الأمريكيين من المسؤولين الرسميين والاستراتيجيين في أوربا وأمريكا خطوة أخرى.فقد طالب هؤلاء المسؤولين العرب والمسلمين بتغيير برامج المعاهد والجامعات الدينية،وتغيير برامج الدين في مدارس التعليم العام،وتغيير المدرسين المتشددين.وتحدثوا أخيرا عن الجهاز الديني،لكن بدون تفصيل.(101)

لقد لجأت الولايات المتحدة إلى إستراتيجية جديدة في التعامل مع التيار الإسلامي السياسي تهدف إلى اقتلاع مخالب الإسلام ضد الهيمنة الغربية،وتجنيد الحركات الإسلامية المعتدلة،حسب تصنيفهم،ضد مشاريع التحرر الموجودة داخل الأمة.وتقضي هذه الإستراتيجية باستمالة بعض التيارات الإسلامية والإيحاء بأنها تدعمها ضد التطرف كما تستميل خصومهم وتحرضهم عليه بغية إيقاع الفتنة بين العرب وبين المسلمين.كما تهدف الإستراتيجية إلى استمالة المسلمين لعالم الاستهلاك والقطرية والابتعاد من السياسة والوحدة.(102)

إلا (أن الحديث عن حركة الإسلام السياسي يبرز تعددية واضحة في الرؤى والتصورات،والاستراتيجيات والتكتيكات،والتنظيمات والجماعات التي باتت حقيقة واقعة في الساحة السياسية العربية والإسلامية،حتى في إطار التنظيم الواحد،ولهذا فالحديث الأصح هو عن حركات الإسلام السياسي وليس حركة الإسلام السياسي.إن إضفاء صبغة السياسي على الإسلام تحدث خلطا وتشويشا في انه مصطلح

يجزئ الإسلام كدين،وهو أمر يرفضه أتباعه ومعتنقوه.فالإسلاميون يشتركون في حقيقة أنهم يريدون أن يستعيدوا مرجعية الإسلام لتنظيم شؤون الحياة جميعا،لكن هذا القاسم المشترك يعبر عنه في سياقات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية شديدة التباين،وفي مجتمعات لكل واحد منها خصوصيات مختلفة عن خصوصيات غيره بدرجة من الدرجات،مما يفرز أنماطاً مختلفة من الحركات الإسلامية.(103)

ولإغراض الدراسة سوف نقتصر على ما ورد بشأن الإصلاح السياسي من قضايا في المشروع والتي من أبرزها: (104)

(أ) الإصلاح الدستوري بما يضمن بناء جديداً للنظام السياسي تحدد فيه بنود العقد الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم،على أساس إن المحكومين سلموا أمورهم للحاكم وأطاعوا أمره بصفته أجيرا للأمة وعاملاً لديها وراعيا لمصالحها.

(ب)إصلاح السلطة التشريعية والرقابية من خلال ضمان الانتخاب الدوري الحر والنزيه،وتوفير الأجواء والفرص والإمكانات لتحقيق وظيفة الشورى على أحسن وجه في مختلف المجالس التمثيلية ووضع منظومة فاعلة لتقنين الشريعة الإسلامية.

(ج) إصلاح السلطة القضائية من خلال تكريس مبدأ استقلال القضاء والشرطة القضائية،والاستعانة بالمنظومات القضائية التي أثبتت نجاحها في بلدانها من حيث الأنماط الإدارية للمحاكم

والمجالس،والمؤسسات العقابية بما يتناسب مع تعاليم الشريعة الإسلامية.

(د) إصلاح المؤسسات الإدارية للسلطة التنفيذية من خلال اعتماد مقاييس الحكم الراشد التي وصل إليها التطوير الإداري المعاصر.

(ه) إصلاح المؤسسة العسكرية من خلال إبعادها عن الشأن السياسي،وتكريس التزامها بصلاحياتها الدستورية في الدفاع عن الأوطان والمقدسات والحقوق وصيانة سيادة الأمة.إصلاح السياسة الخارجية بما يضمن سيادة الدولة في الساحة الدولية واستقلالية النظام السياسي الذي يمثلها والمحافظة على مصالح الأمة،ودعم المظلومين والمقهورين في العالم،وتحقيق الوحدة العربية والإسلامية،وتوفير فرص التعاون الدولي والتحالفات المتعددة لمصلحة الإسلام والمسلمين والأطراف المعنية،والمشاركة في صياغة النظام الدولي،والمساهمة في المحافظة على سلامة الطبيعة والإنسان في العالم.

وعلى الرغم من أن التيار الإسلامي السياسي له حضوره وحيثياته في المجتمع العربي.إلا أن خطابه السياسي يستند في كثير من الأحيان إلى مرجعية دينية غير مستقلة عن العائلات الحاكمة وجاهزة لتثبيتها ومنحها الشرعية.كما أن خطابه السياسي لا يخلو من البعد الديني،وهو ما يعقد الأمور في تفكيك خطاب ذلك التيار.وتبقى المشكلة كامنة في مرجعية الخطاب والتوافق عليه،إذ أن الإسلام يفتقد المؤسسة

التي تحظى بإجماع حول ما يمكن أن يصدر عنها في توحيد التفسير والتأويل للنص،ولفهم مقاصد الشرع فان مصادر الاجتهاد تعددت كثيرا وبعضها تم احتلاله من قبل جهات تملك المال والسلطة لتوجيه منحى الخطاب الصادر عنها.(105) وهذه المتلازمة هي التي تخلق الحكم الدكتاتوري والاستبداد،الذي يوفر للنخبة الحاكمة القدرة على التحكم الفعلي بالمجتمع وقواه وتنظيماته الأساسية،في علاقة تكاملية بين الدولة والمجتمع.وقد اتبعت هذه الدكتاتوريات العربية ثلاث مسارات لفرض سيطرتها الشاملة على المجتمع،وهي:(106)

أولا،القضاء على المعارضة السياسية أو إضعافها.

ثانيا،إخضاع المؤسسات الاجتماعية من اجل خدمة مصالح الدولة.

ثالثا،القضاء على الأسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث كالنقابات والأحزاب والتنظيمات ومؤسسات التربية والدين ووسائل الإعلام.

وهناك منّ يرى أن المأزق الأكبر يتجسد في الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله وأهمية طرد كل موجبات الاستفراد والاستبداد من فضائنا الاجتماعي والوطني،إلا أن تفكيك الاستبداد من الفضاء الاجتماعي والثقافي والسياسي يقتضي القيام بما يلي: (107)

1) تنقية مصادر المعرفة وأنظمة المعنى وسلم القيم الثقافية والاجتماعية،من كل جراثيم الاستبداد،وبذور التسلط والهيمنة.

2) تنمية الإنتاج الثقافي والمعرفي الديني،الذي يتجه إلى تطوير الوعي والاجتماعي المناقض للاستبداد السياسي والمساهم في تعميق الخيار الديمقراطي في مستويات الحياة المتعددة.

3) القيام بمبادرات مجتمعية تهدف إلى خلق الوقائع والحقائق التي تحد من ظاهرة الاستبداد،وتوسع من دائرة المشاركة الشعبية في الشأن العام.

4) تنظيم وصياغة العلاقة بين مختلف قوى المجتمع وتعبيراته الفكرية والسياسية والمدنية على أسس الاحترام المتبادل ومشاركة الجميع في مقاومة ومجابهة الاضطهاد ومحاربة كل أشكال الاستبداد.

5) دور الفكر الديني المعاصر وأهمية أن لا يكون منعزلا أو بعيدا عن قضايا الحرية والديمقراطية،ونقد الاستبداد بكل صنوفه وأشكاله

(أن استعداد شعوب الأمة لتقبل الإصلاح والتجاوب معه هو المدخل الأساسي لنجاحه وتحقيق أهدافه،والإصلاح بهذا الاعتبار عملية حضارية مستمرة ومتصلة لا تتوقف،ذلك أن التجدد من أهم سماته وهو في ذلك يرتبط بالتغيير كسنة من سنن الحياة من جهة والتجديد كضرورة تعبر عن استيعاب المتغيرات والقدرة على صياغة الفكر والحياة ضمن مثلث مهم هو التغيير والإصلاح والتجديد،هذا المثلث الذي يشكل معادلة حضارية مهمة هو الذي يؤدي إلى نهوض حقيقي فعال.).(108)

فتطور الحياة وتموجاتها المتعددة،تحتاج دائما إلى صناعة رؤية وبصيرة تجاهها بما يمكن الأفراد والمجتمع من التكيف الايجابي مع هذه التطورات،التي تؤسس لأسئلة وتحديات جديدة،والإجابة عليها تحتاج إلى عملية اجتهاد وتجديد.وهكذا فالعملية متداخلة مع بعضها البعض،بمعنى أن التطور يؤسس لضرورة التجديد والاجتهاد،كما أن التجديد في الرؤية والفكر يفضي إلى التطور النوعي في الحياة.

والاجتهاد والتجديد وفق منهج واضح ومشروع،هو الذي يوفر الأحكام التشريعية التي تستوعب متغيرات الحياة ومستجداتها.فالتجديد هو عملية عقلية- فكرية مستمرة،يتواصل من خلالها اليوم والأمس،وتتقاطع عندها جملة الخيارات الفكرية والإستراتيجية المطروحة في حوارات دائمة وحركة دؤوبة تتجه إلى اختيار الأنسب والأصلح من هذه الخيارات.أن عملية التجديد بكل مستوياتها ومجالاتها في صيرورة مستمرة،تتعامل مع حياة الإنسان وتقلباتها وتحولاتها على هدى الكتاب والسنّة.ويخطأ منْ يتصور أو يتعامل مع التجديد بأنه مشروع متحرر من كل الضوابط المعرفية والعقدية.(109)

3- المشروع القومي العربي.

وهو مشروع سياسي مطروح أمام الأمة العربية،وتعود بدايته إلى مشروع النهضة الحديث في نهاية القرن التاسع عشر،ومنذ ذلك التاريخ أصبح المشروع القومي عبارة عن صيرورة متحركة متنامية تفتش لها عن

أسس تاريخية وثقافية وفكرية وعن وسائل سياسية لتحقيق تلك الأسس في الواقع العربي.(110)

وتبرز أهمية المشروع من حالة التردي المؤلم الذي تعيشه البلدان العربية،من تجزئة وانقسام،من احتلال وتدخلات خارجية،من فتن وحروب طائفية ومذهبية وعرقية،من قهر واستبداد،من تخلف وتعثر اقتصادي واجتماعي،من ظلم وفساد،من افتعال لتناقضات بين العروبة والإسلام،بين الأصالة والمعاصرة، والتي لا يمكن مجابهتها إلا من خلال عناصر المشروع النهضوي العربي،التي تشكل بمجملها الإطار الفكري والسياسي للتيار القومي العربي،كما تمثل امتداداً لأفكار ورؤى حملتها بدرجة وأخرى،تيارات الأمة الرئيسة على امتداد عقود،وشكلت على ما فيها من تفاوت،ركائز الفكر النهضوي العربي.(111)

فالتحديات التي تواجه الأمة من مخططات ومشاريع استعمارية صهيونية وفي مقدمتها مشروع الشرق الأوسط الكبير وغيره،وما تشهده التيارات الإقليمية والقطرية والطائفية والمذهبية من مأزق يتجلى في عجزها عن الاستجابة للحاجات الحقيقية لمجتمعاتها،بدءاً من المخاطر المهددة للوحدة الوطنية،ومروراً بالعجز عن تحقيق تنمية مستقلة متكاملة مع عدالة اجتماعية،كما العجز عن مواجهة المشكلات المتصلة بالهوية الثقافية والحضارية للأمة،ووصولا إلى المخاطر المحيقة بالأمن القومي لكثير من أقطار الأمة،تكشف حاجة الأمة إلى تيار قومي عربي جامع لا تقتصر عضويته على التيار القومي بالمعنى التقليدي،بل تنفتح أيضا

وتتسع للتيارات الوطنية الأخرى،اليسارية منها والإسلامية والليبرالية وغيرها من التيارات التي تؤمن بأهداف المشروع.وان تعبير القومي هنا يشمل الأمة العربية وليس تيارا واحدا فيها،يشملها بكل مكوناتها ولا يحصر نفسه في مكون واحد.(112)

ويلتقي المشروع القومي العربي مع مشروع النهضة الحديث في الرد على معضلات ست فرضت نفسها على الواقع العربي منذ قرنين،وهي تقود إلى أهداف ستة،تلك التي تؤسس النهضة العربية،وهي: (113)

(أ) الديمقراطية في مواجهة الاستبداد بكل صوره.

(ب)الوحدة العربية،في مواجهة التجزئة بكل أشكالها القطرية والطائفية والقبلية.

(ج) التنمية المستقلة،في مواجهة التخلف أو النمو المشوه،والتبعية.

(د) العدالة الاجتماعية،في مواجهة الظلم والاستغلال بكل مظاهره ومستوياته.

(ه) الاستقلال الوطني والقومي،في مواجهة الهيمنة الأجنبية الإقليمية والدولية.

(و) التجدد الحضاري،في مواجهة التجمد التراثي داخليا والمسخ الثقافي خارجياً.

إن هـذه الأهـداف الـستة تكّـون فيمـا بينهـا مشـروعا نهضـويا قوميا،مترابطا عضويا،ومتسـقا منطقيـا،وملـهما جماهيريـا،وهـو يصـلح أساسا،لا فقط من اجل بناء إجماع عربي جديـد،لكـن أيضـا مـن اجـل الخروج من حالة التردي التي عجزت كل الدول القطريـة عـن الخـروج منها.

إلا أن ابرز الانتقادات التي توجه إلى المشروع هي انه وقع (في فـخ الصـيغ التوفيقيـة الـتي تتنـاقض مـع طبيعـة عوامـل وأنمـاط التطـور الاقتصادي والاجتماعي المألوفة،كما هـو واضـح في الجمـع بـين الآراء القوميـة والإسـلامية والليبراليـة والاشـتراكية في أكثـر مـن مسـألة تم تناولهـا.كـذلك،نجـد في نهـج المشـروع خلطـا ضـارا بـين التحليـل الاستراتيجي لعوامل التطور في الماضي والمستقبل،وتقديمـه لهـا في إطـار يستند إلى الإرث العربي والإسـلامي مـن القـيم الاجتماعيـة والثقافيـة ودون تحديد مضمونها،من جهة،وما كان متوقعا تقديمه من جهة أخـرى للرؤيا المستقبلية.).(114)

ويتميز المشروع أيضا باضـطراب موقفـه مـن تيـار الانـدماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي،بمـا يسـمح بإثـارة موضـوع دور الـنفط في التنمية الاقتصادية،وعلاقته بالديمقراطية والعدالـة الاجتماعيـة،فإهمـال ترشيد طرق التأثير المطلوب في ديناميكية العلاقات بين الـنفط والتنميـة والديمقراطية،يعزز من الناحية السياسية تحكـم النخبـة الحاكمـة في نمـط الانتفاع من قوة النفط من جهة،ويكرس من جهة أخرى عزل المواطنين

والأحـزاب والمنظمـات المدنيـة عـن دورهـا في التغـيير والتحـديث المؤسساتي،عبر أنماط التطور الاقتصادي والاجتمـاعي الطبيعـي القـائم على العمل المنتج للمـواطنين، والمقـترن بممارسـة الحريـة والديمقراطيـة وحكم القانون كالذي تحقق في الدول الناهضة والنامية.(115)

فحتى مدة قريبة اعتقدت النخب العربية الحاكمة أنهـا بمنـأى عـن أية مساءلة، سواء من شعوبها أو من الخارج. تتعلق بقدرتها على قيـادة بلدانها ومن ثم مسؤوليتها عما حدث ويحدث لهذه المنطقة المغلوبة على أمرها بسبب سياسة حكامها الذين اعتمدوا أساليب الإذعـان والإذلال لها. وتركوا مشاريع الانفتاح الديمقراطي والتنمية جانبا. ولأنها سخرت كل إمكانيات البلاد العربية في قمع أي صـوت معـارض لهـا وإذلالـه، وتصورت تلك النخب أنها بذلك قادرة على حماية نفسها من أي مخاطر قائمة أو قادمة. فضلا عن ذلك تصورت النخب العربية القطريـة أنهـا، ليست بحاجة إلى مراجعة الأسس التي قام عليها النظام السياسـي الـذي ترتكز عليه. ولذلك هرب العديد منها من مشكلاته الداخلية، السياسية والاقتصادية، وانكفأ على نفسه ومن ثم أمعـن في قمـع شـعوبه وعـدم تلمس النقد الموضوعي للذات، وتلمس ذلك بوسائل جديـدة تتماشـى مع الاتجاه الدولي الجديد.(116)

إن إجماع النخب السياسية والثقافية العربية على اسـتخدام كلمـة الإصلاح يخفي خلافـات كـبيرة في فهـم مـا يعنيـه المصـطلح ودواعـي استخدامه. وإذا استثنينا دخول تيار الإسلام السياسي على الخط الـذي

صار يتداول كلمة الإصلاح على أنها تصحيح ما فسد والعودة إلى دائرة الدين السليم وقواعده، فالواضح إن ثمة استخداما عشوائيا وغير دقيق لمفهوم الإصلاح. وغياب رؤية واضحة حول ماهيته ومقوماته، وكان هناك ميل إلى تبني فكرة الإصلاح في خطاب غالبية القوى السياسية والفعاليات الثقافية، إن كان في السلطة أو خارجها كشكل من أشكال مواكبة الأوضاع الراهنة والتكيف مع الدعوات العالمية، أو لأغراض التعبئة السياسية والشعبية. أكثر مما هو نتيجة قراءة دقيقة لحاجات المجتمع وطابع أزماته ومشكلاته والحلول اللازمة في إطار مشروع واضح المعالم من زاوية الأهداف والقوى والوسائل.(117)

(والحقيقة إن عملية الإصلاح في أي نظام للدولة تتطلب عملية مراجعة تامة لكل المجالات السياسية والاقتصادية وتحديد مواطن الخلل لكي يتم وضع العلاج لهذا الخلل، إن الواضح في العالم العربي أن آلية الإصلاح السياسي تجري فيه بشكل انتقائي فالمعروف إن كل التجارب في دول العالم كانت تجري فيها عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي بشكل متواز وفاعل لان كل منها مرتبط بالأخر ولا يمكن فصل احدهما عن الأخر وأي فصل بينهما تكون نتائجه سلبية ويصبح الإصلاح السياسي شكليا والأمر الأخر الذي يعوق عملية الإصلاح السياسي في العالم العربي هو انعدام وجود الديمقراطية الحقيقية الفاعلة التي تتيح التفاعل للجميع والتي تشجع على إحياء المبادرة ويشعر المواطن بجدوى عملية المراجعة وفاعلية الإصلاح السياسي فصحيح إن

النخب الحاكمة تعلن عن وجود خطط للإصلاح السياسي لكنه إصلاح في أروقة الحكومة وداخل مكاتبها البيروقراطية وهو إصلاح جزئي لا يقصد به سوى تلميع وجه الحكومة أو السلطة وهكذا يفقد الإصلاح جدواه ومضمونه لأنه لا نجاح لأي آلية للإصلاح والتغير السياسي يجب إن تجري آلية الإصلاح في جو من الجدية والشفافية وبواسطة جهاز يتمتع بالنزاهة بينما على ارض الواقع تجري الأمور على شكل مختلف فالنخب التي تجذرت في السلطة بشكل فج واحتكرت السلطة عقدين أو ثلاثة وأنتجت متوالية عددية من الزبانية المرتبطين مع الأنظمة والتي احتكرت كل الأنظمة الاقتصادية وولدت هي الأخرى إذناباً لها يضاف إلى ذلك الشريحة العسكرتارية التي هي مهيمنة على كل مفاصل الدولة وتعوق أي تحول مدني لان كل الإصلاحات يجب إن تجري في ظل أنظمة مدنية منفتحة على كل شرائح ومستويات المجتمع فلا إصلاح سياسي بلا حراك اجتماعي والحراك الاجتماعي لا يكون فاعلا إلا في ظل أنظمة مدنية تتمتع بالديمقراطية الحقيقية وتعمل بنظام أو آلية ديمقراطية ومحكمة بشكل كبير أو عالٍ جدا بحيث لا تخرج النتائج عن المسارات المحددة من قبلهم وتضمن للمجتمع تطور نوعياً وقيمياً وتسير بأنساق المجتمع بشكل متساوي الفرص إلى أمام وهذا يعاني العالم العربي من آلية انغلاق الأفق والأصل فيه للنجاح لان طريقة الحوار والمشاركة الاجتماعية والشعبية هي الأخرى تسير بشكل انتقائي وليس مكفولاً وحتى تكون هناك فعلا جدوى للإصلاح يجب إن يلمس المجتمع ثمرة هذا الإصلاح.).(118)

ويمكن القول ثمة إخفاق سياسي عربي عام وفشل ذريع لأغلبية المجتمعات العربية في انجاز إصلاح سياسي يدشن دون تقويض أو تدمير، عملية الانتقال الديمقراطي، وإصلاح الميدان السياسي ورفع أدوات القهر والقمع هو البداية الصحيحة التي توفر فرص نجاح عملية التغيير أو الإصلاح بإبعاده المختلفة خصوصا إن غالبية المجتمعات العربية تحتاج في الظروف المأزومة والخرجة التي تمر بها إلى إنموذج في العلاقة بين السلطة والمجتمع قادر على بلورة حد من الإرادة الجمعية وتمثيل المصالح المتعددة والمتباينة لكل الطبقات والفئات. فالدعوات الإصلاحية للأنظمة العربية منذ قمة تونس 2004 لم تتعد السعي لحل مشكلاتها الخاصة والتكيف مع الضغوط التي تتعرض لها أو التقدم في أحسن الحالات نحو صياغة مهمات شكلية محدودة إدارية كانت أم اقتصادية لا تمس جوهر السيادة السياسية، يراد منها حفز أداء مؤسسات الدولة المترهلة، وتجديد قواها وتحسين مستوى المشاركة وتخفيف حدة الاحتقان الاجتماعي ولو إلى حين.

صحيح إن محتوى الإصلاح ووتيرته وآفاقه تتعلق بشدة بخصوصية الحاجة إليه في كل مجتمع على حدة وتنوع أنماط الحكم في العالم العربي وتمايز مصادر شرعيتها، لكن الصحيح أيضا أن من يدقق في التجربة الملموسة لمسارات الإصلاح في مجتمعاتنا العربية وأسباب أزماتها، لا يحتاج إلى جهد كبير ليكتشف المشترك بينها وان من العبث الرهان على علاج ناجح إذا لم يتضمن إجراءات سياسية تطلق دور البشر وتحررهم

من الإقصاء والوصاية، وتفضي إلى بناء حياة جديدة تقوم على قواعد من التعددية والمشاركة.(119)

إن الإصلاح الذي تتطلبه الأوضاع الراهنة في العالم العربي والإسلامي و في بلدان أخرى كثيرة، لن يكون له معنى على صعيد السيادة ومتطلبات حفظها، كما على صعيد ديمقراطية السلطة ومتطلبات عدالتها، إلا إذا اقترن بإبعاد كل من دور الخارج الذي يعني بكل صراحة ووضوح "حفظ المصالح القومية الأمريكية في منطقتنا" ،ودور الداخل الذي يعني بالدرجة نفسها من الصراحة والوضوح "حفظ المصالح الشخصية للفئة الحاكمة".(120)

(ولا يبدو،حتى الان،أن السياسة الرسمية العربية تعي جيدا مقدار ما يجري على صعيد حقل السياسة من متغيرات،ومنها تنامي وعي الناس بحقوق المواطنة وانخراطهم المتعاظم في الاهتمام بالشأن العام.فما يزال منطق الرعية يخامر السلطة ويفرض على سلوكها السياسي تجاه المجتمع أن يتعاطى بالكيفيات نفسها التي درج عليها.).(121)

نخلص مما تقدم من مشاريع إلى إن المحاولات الرسمية العربية على طريق الإصلاح والتغيير كانت وستبقى،محدودة،ومناسباتية،تأتي من القمة ولمدة محدودة ثم تبدأ بالتراجع ،والحديث الرسمي عن الإصلاح السياسي لن يفضي إطلاقا نحو الأخذ بمبدأ تداول السلطة والمشاركة السياسية الحقة،من دون إن يمنع كل ذلك النظم العربية لان

ترفع شعارات الديمقراطية والتعددية مع سعيها الدائم لمصادرة أي مبادرة تكفل تحقيق هذه الشعارات.

إلى جانب ذلك تعزى أسباب ضعف محاولات الإصلاح السياسي الرسمي العربي إلى الاحتكار الطويل للسلطة،وضعف مؤسسات المجتمع المدني،وغياب المعارضة السياسية الفاعلة،وعدم تطبيق القوانين،والعلاقة الضعيفة بين الاصلاحين السياسي والاقتصادي،وشيوع حالة الاحتكار للسلطة السياسية والاقتصادية،فضلا عن الصراع والمشاكل الإقليمية المستمرة سلطوياً.(122)

أن الإصلاح السياسي في ظروف البلاد العربية يعني ثلاثة أمور مهمة هي الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح،والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة،ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السلمية والديمقراطية،وهي أهداف مترابطة لا تقبل الفصل.(123)

وتبقى الحقيقة هي أن نجاح أي مشروع إصلاحي لأزماتنا المتعددة الأبعاد بات مشروطا بوحدة مرجعية عليا ينمو في ظلالها هذا المشروع أو ذاك،ويؤتي ثماره الطيبة على صعيد الإصلاح والتجديد،والتصدي للتحديات المتراكمة في واقعنا المعاصر الآن.إن التأكيد على المرجعية العامة ضرورة لا مفر منها في مشاريع الإصلاح والتغيير،وليس صحيحا أن المرجعية الواحدة تشكل تنميطا للمجتمع أو قيدا على تعدديته،أو

عائقا لحركته التطورية.بل العكس هو الصحيح،إذ أثبت الواقع أن غياب المرجعية الكلية في نهضات الأمم هي بيت الداء ومبعث كل العلل والأمراض التي تفتك بشخصيتها وتحيلها إلى أشكال مشوهة لا صلة لها بالواقع.(124)

لقد فتحت الثورات التي تشهدها البلدان العربية آفاق مشهد جديد في الساحة السياسية،فقد تسافطت الأنظمة الجمهورية على شرعية القضية المجتمعية من جهة،المتمثلة بشعارات الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية والاشتراكية،على الرغم من عدم نضوج تجربة الثقافة السياسية العربية،وعلى شرعية القضايا الوطنية-القومية من جهة أخرى.ولم تكن مشكلة هذه الأنظمة تكمن في اكتساب شرعيتها من القضايا الوطنية- القومية على حساب القضية المجتمعية وحسب،بل تكمن أيضا في فقدان تلك الأنظمة مصداقيتها في كلتا الشرعيتين في آن معاً.

فمعايير شرعية أي حكم في البلدان العربية في عصر ما بعد الثورات العربية هي غير المعايير التي كانت سائدة في عصر ما قبل هذه الثورات.فالقضية المجتمعية بكل إبعادها لم يعد ممكنا تجاهلها،دستوريا وشكليا على الأقل،ولم يعد ممكنا تجاهل البعد الديمقراطي لهذه القضية من أحزاب ومشاركة وتداول سلمي للسلطة،فضلا عن المساءلة وحرية التعبير والنشر والإعلام،إلى جانب الأبعاد الاقتصادية- الاجتماعية

والسياسية،كصون العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة وتكافؤ الفرص وغيرها .(125)

وبرزت قدرة القوى السياسية الناشئة،رغم هشاشتها،على استثمار المناخ العالمي الملائم لدعم الديمقراطيات،وخصوصا إن الربيع العربي قد وضع حداً لنظرية الاستعصاء الديمقراطي أو الاستثناء العربي،فالشعوب العربية قد بينت أنها تنشد الديمقراطية وتضحي من اجلها،بل وتقدر على صناعتها.إلا إن الخشية في دول الخليج العربي مثلا من إن تتحالف أنظمته لمحاصرة موجة التغيير في البلدان العربية،فتعاقب تلك الثورات وتخنقها ماليا وسياسيا.أما داخليا فإنها قد تبادر إلى اتخاذ إجراءات قسرية أمنية أو تتبنى حلولا تلفيقية معيشية دون تبني التغيير الجوهري في النهج السياسي الحالي،ومن دون إعطاء الخيارات الواسعة للقادرين من أبناء الشعب للمشاركة في إدارة شؤون أوطانهم،بعيدا عن علاقات القرابة والمصاهرة والزبونية والمحسوبية وغيرها من القيم السلبية في السياسة الوطنية.فلابد من إن توجد الأماكن الحقيقية للإصلاحات السياسية،تجنبا لتلك المخاطر الأمنية الخارجية والداخلية،وتأطير المجال السياسي،وتقنين ممارسة السلطة وسن الدستور.(126)

ختاما لابد من التأكيد على أن قضية الإصلاح قضية حضارية في المقام الأول،وهي ترتبط بعوامل اقتصادية وسياسية وثقافية وتربوية،وتحتاج إلى رؤية إستراتيجية تنظم العلاقة التكاملية بين هذه الأبعاد،وتحدد التوقيت والأسلوب الملائمين.وأهمية أدراك دلالات

السياقات الداخلية والخارجية،وتأثيرها على حركات الإصلاح واختياراتها وتفضيلاتها،فلكل حالة أولوياتها بناء على طبيعة ومدى المصاعب التي تواجهها،وعلى الرغم من المشترك الحضاري الجامع للأمة الإسلامية وتجلياتها الحضارية،إلا أن لكل مجتمع سمات تميزه عن غيره ترسم بعض معالم خصوصيته.(127)

المبحث الرابع

مستقبل الإصلاح السياسي

بلا شك إن الانطلاق إلى آفاق المستقبل يرتكز إلى قراءة واعية ومعمقة لمعطيات الواقع، وتلمس مواطن القوة لتعزيزها، ومواطن الضعف لتلافيها قدر المستطاع، قراءة للواقع تستجيب لتحدياته بهدف تغييره أو على الأقل عدم الخضوع له، إذ إن الاستسلام للواقع لا يبقى من قضايانا شيئاً، بل إن قيمة الحياة تكمن في التصدي لمهمة تكتنفها الصعوبات والظروف غير المواتية، وهذا هو جوهر المقاومة.(128)

فعندما توافرت أهم فرصة للإصلاح الديمقراطي بعد انتهاء الحرب الباردة حاولت النخب العربية الحاكمة إن تتوارى وراء شعارات زائفة مثل التعددية السياسية وحقوق الإنسان ، وأنشأت عشرات الأحزاب ، وعشرات المنظمات السياسية والمهنية وغيرها ، وكل ذلك كان موجها إلى الخارج، وبشكل مظهري دون أية إجراءات عملية للإصلاح. وهنا برز تياران بين الأنظمة العربية يناديان بالإصلاح: الأول يؤيد دعوة الإصلاح التي يقترحها الخارج، مع إجراء تعديلات بسيطة عليها (الأردن والعراق وقطر والكويت). والثاني يرى إن الإصلاح يجب إن يتم من الداخل(سورية ولبنان والسعودية ومصر).

فلا يمكن بأي شكل كان إيقاف الدعوة الخارجية إلى الإصلاح إلا بقيام الأنظمة العربية باتخاذ إجراءات عملية واقعية للإصلاح. تبتعد عن

المظهرية وتتجه إلى معالجة المشكلات الداخلية والانفتاح على الشعوب العربية وإعطائها دورا فعليا في عملية التنمية الاقتصادية والحرية السياسية لتشعر إن الإصلاح حقيقي يضمن لها حقوقها في العيش والأمن والحرية المدنية والسياسية عند ذلك سوف لن تتطلع إلى الأصوات الخارجية التي تدعو إلى إصلاح الوضع العربي وتحسين ظروف مواطني هذه المنطقة ، وهي في الواقع عينها على مصالحها في المنطقة.(129)

إن مقاومة فكرة الإصلاح من الخارج لا تتم بالتمنيات فقط، وإنما بالتخلص من حالة التمزق العربي والقضاء على كل ما يعرقل التضامن العربي والتمسك بوحدة الموقف العربي والابتعاد عن المصالح القطرية الضيقة والأنانية والاعتماد على حد أدنى من الاتفاق.إن منّ يدعو إلى تبني دعوة الإصلاح وفق النموذج المقترح من الخارج دون الأخذ بواقع البلدان العربية هو على خطا إذ إن ظاهرة ما قد تكون حتمية بالنسبة إلى شخص معين أو أمة بعينها ليست بالضرورة كذلك بالنسبة إلى شخص أو أمة أخرى . على إننا عندما نأخذ العامل الداخلي ودوره بعين الاعتبار يجب إن نعطيه حقه دون زيادة أو نقصان، لأننا نعيش في هذا العالم الذي يعيش فيه الآخرون نؤثر ونتأثر بهم.(130)

فالنظام الإقليمي العربي متكئ على أنظمة قطرية أصبحت غير قادرة على الصمود أمام تحديات المستقبل ومواجهة مخططات رسم الخريطة السياسية للمنطقة والعالم، فالنخب العربية الحاكمة التي وجدت

نفسها في حالة ارتباك حينما اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية. لم تستطع إن تدعمها حتى من الناحية المعنوية وأعقب اندلاع الانتفاضة وصول اليمينيين المتطرفين الإسرائيلي والأمريكي إلى الحكم، ثم تفاقم الأزمة الاقتصادية الإقليمية والعالمية. فزادت هذه التطورات المتسارعة عجز النخب العربية الحاكمة عن تقديم أي إجابات عملية حتى في حدها الأدنى من الفعالية المنطقية على تساؤلات المرحلة الحالية وتحدياتها.

فقد انتهى أو يكاد الالتزام بالقضايا الوطنية والقومية. بوصفها احد الأركان الأساسية للنظام الإقليمي العربي وغير ذلك من القضايا التي تربط الوطن بمحيطه العربي، ومن أبرزها القضية الفلسطينية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

فالأزمة السياسية الراهنة للنظام العربي ونخبه الحاكمة تتمثل في تغيير مجمل السياسات والمواقف والمفاهيم العربية، والانتقال من أرضية الاستقلال إلى التبعية الكاملة للقطب الأمريكي الأوحد.وأزمة اقتصادية تبرز في تراجع وتأثر النمو الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية العامة الخارجية إلى ما يزيد على المائة مليار دولار. يضاف له ارتفاع خدمة هذا الدين نفسه إلى عشرات المليارات من الدولارات وارتفاع نسبة البطالة، وخاصة بين الشباب وإفلاس المشاريع العامة والخاصة.(131) وبالنتيجة أدى كل ذلك إلى تباطؤ حركة النمو الاقتصادي وتراجعه، وتزايد حالات الفشل والإخفاقات في مسيرة الاقتصاد الوطني، ومن ثم

وجدت النخب العربية الحاكمة نفسها ومعها المجتمع في مأزق عديدة أبرزها:

1) تخلي الإدارات العربية الرسمية عن مسؤولياتها في تنمية المجتمع بحجة الإفساح في المجال أمام القطاع الخاص الذي لا هم له سوى الربح فقط.

2) إفلاس مشاريع الادخار المحلي لرؤوس الأموال المحلية والعجز عن جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

3) ترتب على ذلك عجز الحكومات العربية عن تدبير الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق العام على جهاز الدولة، وذلك حسب وصفات الصندوق والبنك الدوليين.

وعلى المستوى الاجتماعي الداخلي (في داخل الأقطار) فان الهوة الاقتصادية بين النخب الحاكمة الثرية وبين الفئات الفقيرة الواسعة من الشعوب تزداد اتساعا وعمقا، وفي ظل هذه البنية الطبقية الهرمية التي تحتكر فيها القلة السلطة وثروات البلاد، وتشغل الطبقة الوسطى وسط الهرم. وتتكون القاعدة من غالبية السكان (الجماهير الشعبية الفقيرة) يعاني الشعب حالة تبعية داخلية شبيهة بالتبعية الخارجية ومتممة لها فتمارس عليه وضده مختلف أنواع الاستغلال والهيمنة والقهر والإذلال اليومي.(132)

إن الإصلاح ما زال اليوم مطلبا ملحا، كما كان دائما مطلبا لأهل المنطقة في العصر الحديث. منذ إن انفردت النظم الراهنة بالحكم في إطار معاهدات الحماية والتحالف، فالمطالبة بالإصلاح لم تنقطع على مدى قرن من الزمان، ولكنها مع الأسف أجهضت أو تم احتواؤها امنيا، ولم تتبلور في الغالب وتصبح حركة شعبية مستدامة حتى تكلل بالنجاح بالوصول إلى توافقات مع الحكومات تتوفر لها مقومات التطبيق على ارض الواقع. ومطالب الإصلاح الوطني اليوم ليست أفضل حظا من سابقاتها، وقد تعرضت خلال العقود الماضية لكثير من أساليب الضغط السلطوي بالترغيب والترهيب. فتعطلت ونال بعضها الإجهاض. ولم تستطع دعوات الإصلاح بعد إن تتطور في الغالب لتصل إلى مستوى حركات شعبية فاعلة ومستدامة على المستويات الوطنية أو المستوى الإقليمي من تحقيق أهدافها. إن الإصلاح أمر واع وإرادي يتطلب تضحيات آنية وفردية في سبيل تحقيق مكاسب جماعية ومستقبلية من جميع الإطراف. ولذلك، فالإصلاح لا يمكن تهريبه بالتحاليل أو تسوله، وإنما يجب التوافق عليه من حيث المبدأ بين الحكومات من ناحية، وبين الأفراد والجماعة التي تنشد التغيير ممثلة في حركة إصلاحية معترف بها من ناحية أخرى.(133)

ومن هنا فان نمو حركة إصلاحية في كل دولة وإنشاء منتدى لتعزيز جهود الإصلاح على المستوى الإقليمي. ربما يكونان نقطة لبداية في العمل من اجل تفعيل أجندة إصلاح جذري من الداخل. ولعل

المنطق البسيط في ذلك هو إن للوضع القائم منْ يؤطره ويمثله ويتحدث باسمه ولذلك لابد من إن يكون للأفراد والجماعات الذين ينشدون التغيير من إطار جامع له قواسمه المشتركة وهناك منّ يمثله ويتحدث باسمه.ولكي يتحول الإصلاح من مجرد رغبة إلى مطلب لابد إن يكون للإصلاح (حزبه) وأجندته ومنّ يمثله ويعبئ الناس حول حركته التي عليها إن تتحاور مع المكونات من اجل تحقيق الإصلاح تدريجيا.

هناك حاجة ماسة إلى تنشيط المجتمع المدني في دول المنطقة حتى يقوم بدوره المهني والاجتماعي والثقافي في صياغة أجندة الإصلاح والاهتمام بالجوانب القطاعية منها والمشاركة في تفعيل عملية الإصلاح عامة.فالعمل الحقيقي من اجل إصلاح جذري هو بشكل رئيس عمل أهلي داخل كل دولة من دول المنطقة وهو نضال سلمي وطلب من الداخل ولا يمكن إن يتصدى له سوى مواطني كل دولة في إطار مقتضيات المواطنة وحقوقها. وفي ضوء هامش الحريات العامة من حرية التعبير وحرية تنظيم وفي حدود المشاركة السياسية المتاحة للمواطنين. وهذا إلى جانب التأثير الخارجي والإقليمي. سلبا أو ايجابيا.فالأوضاع الراهنة في كل دولة من دول المنطقة. لاسيما الدول العربية هي في أمس الحاجة إلى إصلاح جذري لأوجه الخلل المتعددة ومنها الحاجة إلى إعادة تأسيس النظام السياسي على قاعدة الديمقراطية والتعاقد المجتمعي المتجدد المتمثل في وجود دستور ديمقراطي تتوافر له مقومات وضمانات التطبيق على ارض الواقع.

والى جانب عقبة التناحر بين الأطراف الداعية إلى الإصلاح يبرز الواقع السياسي والسكاني الراهن في كل دولة من دول المنطقة كونه عقبة كأداء أمام قيام حركة إصلاحية فاعلة ومستدامة وان اختلفت هذه العقبة اليوم من دولة إلى أخرى.(134)

فالمطالبة بالإصلاح حاضرة منذ أمد بعيد، وكانت هناك تضحيات كثيرة مع انه لم يتحقق قدر ملموس من الإصلاح، وذلك لان ثقافة الاستبداد حاضرة، ولان الاستعمار يريد إن يجعل المنطقة خاضعة لثقافة الاستبداد وخاضعة بإرادة فوقيه لاستبداده فالإصلاح المطلوب ليس هو إجراءات شكلية أو صورية أو هامشية، ولكن إجراءات جذرية لتحقيق ديمقراطية فعلية غير صورية وغير شكلية.(135)

فالواقع يسجل تحولات ملموسة في خطاب وسياسات الدولة العربية، فمنذ حرب الخليج الثانية عام 1991 ظهرت جاذبية الواقعية السياسية والتخلي عن الخطاب الثوري، وليس من الواقعية تجاهل هذه التغييرات الحقيقية في الخطاب والأداء السياسي العربي. فلم تعد هناك فروق كبرى بين سياسة دول عربية عريقة في واقعيتها ومحافظتها السياسية مع غيرها وخصوصا بعد أن دفعت مطالب الإصلاح بقية الدول للتخلي عن خطاب الماضي فالواقعية مع أهميتها وبريقها المبدئي تبدو عرضة لإساءة الفهم ورداءة الأداء في مواجهة تحديات المستقبل.

لقد بدأ منهج الواقعية في السياسة الخارجية العربية أسرع في الشأن المحلي وقد ابتدأت مبكرا مظاهر هذه الواقعية مع المسألة

الفلسطينية، عندما تخلى العرب عن لغة القوة وقبلوا الالتحاق في مسار السلام وحتى الانتفاضة الفلسطينية. لم تفلح في دعم لغة القوة والإقناع في جدواها. وتغيرت اللغة النضالية عند بعض الحركات الإسلامية فخطاب حركة حماس الحالي اختلف كثيرا عند مقارنته مع أوائل عقد التسعينات بعد مؤتمر مدريد. وما يبدو إن تغيير العملية السلمية واستمرار تعسف السياسة الإسرائيلية لم يؤثر على إغراء الواقعية. ومع مرور الوقت بدأت تتأكد خاصة بعد بروز ظاهرة الإرهاب والحملة الدولية عليه.(136)

فالواقعية جاءت مقابل الإصلاح لامتصاص الضغوط والصدمات الخارجية والتحايل لكسب الوقت فالواقعية الجديدة لم يوجد ما يوازيها من أداء واقعي محلي وجهد حقيقي في إصلاح الداخل. فالداخل العربي يشهد تغييرا اجتماعيا متسارعا ونموا في الوعي السياسي مما رفع من سقف المطالبات السياسية في الإصلاح. مقابل هذا التغيير الداخلي المتسارع للمجتمع يوجد بطء عربي في تقديم إصلاحات جذرية.

إلا إن الخطر يبرز عندما نجد إن هناك من يوقف مسار الإصلاح مرة باسم المجتمع الذي يحمل مسؤولية التأجيل في اتخاذ قرارات التطوير ومرة باسم الآخر الذي يتآمر علينا. ومن اجل انتظار لحظة تاريخية لا وجود لها في واقع يتغير دائما. وما زال الخوف من إجراء أي تغيير حقيقي قائم فالخبرات العربية الناجحة في التحول السياسي والقضاء

على مظاهر الفساد محدودة. وضريبة هذا الانتقال مجهولة في كيفية حسابها على ارض الواقع.(137)

وبالرغم من تزايد الدعوة للإصلاح السياسي مقابل الواقعية فإنها لا معنى لها. بعد زوال الفوارق بين الداخل والخارج. فالتوجه الدولي الحالي لا يسمح بالتظاهر بأداء عقلاني وواقعي في العلاقات الدولية بمعزل عن شكل الممارسة الداخلية. ولم يعد إغراء استقرار الأنظمة كافيا لتحسين صورتها إذا كانت العلل الداخلية تؤثر على الخارج. وهنا يثار السؤال ما الذي باستطاعة المجتمع الدولي عمله لأجل دعم هذا الالتزام الإقليمي بعملية الإصلاح والتنمية ؟ ((يتعين علينا بالطبع إن نستمر بالعمل الجاد لتسوية الصراعات الإقليمية الممتدة منذ زمن طويل أو بشكل خاص الصراع الدائر بين إسرائيل والفلسطينيين . كما يتعين علينا الإبقاء على الزخم فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية الألفية.

لكن باستطاعتنا أيضا استغلال الرغبة الجديدة بإحداث تقدم في المنطقة للانخراط في نقاش هادف بشان مواضيع تعد حتى الآن حساسة للغاية....إذا فغالبية الدول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب المجتمع الدولي جادة بشان إحداث تقدم في مجال التحديث والإصلاح لكن من شأن هذا إن يبين بشكل أكثر وضوحا السجل السيئ للغاية للدول التي تتجاهل زخم التغير في المنطقة)).(138)

لطالما كان العامل الدولي رئيسا في تقرير صيرورة الأحداث بل إن تطورات المعادلة الدولية ربما كانت العامل الأساسي والحاكم في خلق وبلورة ورفع المشروع الصهيوني في فلسطين سواء من جهة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أوربا وصعود المشروع الصهيوني واستمرار الواقع الدولي بتفاعلاته وتأثيراته.

والواقع إن دخول الولايات المتحدة على خط الإصلاح الديمقراطي كان ضربة للتيارات الوطنية الساعية منذ أمد لتحقيق إصلاح من دون حاجة إلى ديمقراطية الولايات المتحدة التي لابد من إن تكون على وفق هواها وتفصيلها، ومع حدوث بعض الإصلاح الجزئي فانه لم يتم تحقيق الإصلاح الجوهري المطلوب. وربما تستخدم قضية الإرهاب والدعوة إلى الوحدة الوطنية كحجة لتعليق مسالة الإصلاح . كما إن الفوائض المالية النفطية قد تجعل الأنظمة تسترخي في مواجهة متطلبات الإصلاح . ومن اللافت للنظر إن الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى الأنظمة الحليفة لها تعد أي خطوة هامشية انجازا كبيرا يستحق التقدير ومثل هذا الأمر محاولة لإجهاض المشروع الحقيقي للإصلاح الذي تتبناه التيارات الوطنية. وهي على خلاف مع النهج الأمريكي وسياساته. ويبدو في هذا السياق انه لن يتحقق الإصلاح الجوهري المطلوب في الأمد المنظور.(139)

أن التغيير في البلدان العربية يرتبط بشكل وثيق بولادة جيل من النخب الإصلاحية والنخب هنا ليس بمعناها الثقافي أو المعرفي ،وإنما

بمعناها الواسع الذي يشمل النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية .أن الدور المناط بها في التغيير دور محوري ،أن لم يكن المفتاح الرئيس لعملية التحول الديمقراطي الذي يفترض أن تمر بها البلاد العربية .

ومع تعزيز قدرات المجتمع المدني عالميا وعربيا فان ذلك يمكن أن يفسح المجال لولادة نخب من نوع جديد قادرة على قيادة عملية التغيير باتجاه بناء دولة مؤسسات مستندة في خبرتها على التفاعل النشط مع منظمات المجتمع المدني العالمية التي تمتلك ميزات مهمة في بناء القدرات وتوجيه الأهداف نحو التغيير الذي يمكن أن يحقق الإصلاح السياسي في البلدان العربية .

أن مواجهة المخاطر والتحديات الكبرى تتطلب المسارعة في عملية الإصلاح السياسي،وبكل ما تعنيه هذه العملية من ديمقراطية وحريات سياسية واحترام كامل لحقوق الإنسان والمساواة التامة بين المواطنين وإدارة المال العام وثروات الوطن على أسس جديدة من العدالة والمساواة.بمعنى أخر التعامل مع أجندة الإصلاح الوطني بوصفها قضايا إستراتيجية،وليس مسألة تكتيكية تتجه إلى كسب الزمن والالتفاف على العناصر الأساسية في مشروع الإصلاح الوطني.ولكي يتم التعامل مع مطلب الإصلاح السياسي والوطني،بوصفه مسألة إستراتيجية وحقيقية لابد من التأكيد على مايأتي: (140)

- أولا،أن قوى المجتمع المتعددة،تتحمل مسؤولية رئيسة في موضوع تأكيد وتثبيت مشروع الإصلاح،ودفع مؤسسات الدولة للقيام بخطوات عملية في هذا الإطار.بمعنى أن وتيرة الإصلاح الوطني،لا يمكن أن تزداد وتقوى وتؤتي ثمارها المرجوة،بدون تطوير نمط ومستوى العلاقة بين مختلف مكونات المجتمع والقوى المطالبة بالإصلاح الوطني.

- ثانيا،أهمية الإصلاح السياسي فهو ليس مطلبا شعبيا فحسب،بل هو ضرورة للدولة والاستقرار السياسي والاجتماعي.فلا يمكن لمؤسسة الدولة أن تواجه تحديات الداخل وضغوط الخارج،بدون الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي والتعامل مع قضاياه،وأجندته بعقلية جديدة تتجه نحو إزالة كل التوترات والاحتقانات التي تضر بأمن ووحدة الوطن.

- ثالثا،أن المطالبة بالإصلاح السياسي وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والعمل على بناء مؤسسات المجتمع المدني،هي ليست تكيفا مع مشروعات الخارج،بل هي تعبير عن ضرورة اجتماعية وسياسية ووطنية عميقة وتاريخية ولا تنسجم من منطلقات مشروعات الخارج التي تطالب بإحداث تحولات سياسية وديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط.

- رابعا،أن مطالبة قوى المجتمع والوطن،بإصلاح أوضاعها وتطوير أحوالها،تنسجم وحاجاتها ومتطلبات واقعها إلى عملية الإصلاح

والتطوير،وهنا لابد من النظر إلى الإصلاح السياسي والوطني بأنه حاجة ماسة لأحوالنا وأوضاعنا.وان الانخراط النوعي في شؤون العصر والدخول في حركة التاريخ لا يمكن أن يكون بدون الإقدام على مشروع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية.

وختاما يمكن القول انه لا مستقبل للعرب في ضوء هذه المشاريع الخارجية المختلفة،ما لم يعدوا العدة لبناء مشروعهم الخاص الهادف للحفاظ على هويتهم الحضارية وخصوصيتهم الثقافية،والمتبني لقيم الحداثة والديمقراطية والمتطلع نحو آفاق المستقبل متسلحا بالعلم والمعرفة وفق خطط بعيدة المدى تجاري روح العصر،ضمن حركة متوازنة تحفظ الذات وتحافظ على الصلة مع الآخر،ولكن من غير تنازل عن السيادة أو الاستهانة بالكرامة.

تواجه البلدان العربية تحديات خطيرة تضع قدرتها على استمرار البقاء محل اختبار حقيقي.واذا لم تتمكن من اجتياز هذا الاختبار،ربما تعود الأمة العربية الى وضع يشابه ذلك الذي كان سائداً قبل الحرب العالمية الثانية مع فارق اساسي هو ان حركة انتشار البشر لن تكون بنفس المرونة التي كانت متاحة في ذلك الوقت.فقد عادت منطقة القلب التي تمتد من العراق حتى ليبيا وبما فيها السودان والبحر الاحمر الى ساحة لكل التدابير والمخططات التي تكفل سيطرة القوى الكبرى على المفاتيح الاستراتيجية في المنطقة والتخلص من أي تأثير ممكن للقومية العربية،وإعادة صياغة العلاقات الداخلية في المجتمع العربي بما في ذلك آليات المشاركة السياسية والخطاب الديني وبما يستلزمه ذلك من تعديلات جوهرية في البنى الثقافية والسياسية والتعليمية.

على الرغم من التحديات التي تمثلها الضغوط الداخلية والتأثيرات الخارجية الدافعة نحو الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية يبدو إن اضطراب الاستقرار المستديم أمر مستبعد الوقوع، لان بعض قادة المنطقة اثبتوا أنهم يمتلكون مهارة الدمج بين أساليب الترغيب و الترهيب ويبدو إن بعض الأنظمة الحاكمة في المنطقة العربية سوف يكون بمقدورها على الأرجح إن تفتت قوة زعزعة الاستقرار الناجمة عن الإصلاح السياسي التدريجي على المدى القصير على اقل تقدير. ذلك إن هذه الأنظمة عموما تحتفظ بقبضة محكمة تماما على

مديات الإصلاح وسرعة إيقاعه. وهذه الأنظمة ترى في الإصلاح السياسي أداة تخدم إستراتيجيتها التي أحسن إعدادها من اجل منح أنظمة الحكم الحالية مزيدا من الشرعية بدون تعريض قبضتها الممسكة بدفة السلطة إلى الخطر وغالبا ما تجد الأنظمة في التحرر أو الليبرالية إستراتيجية أكثر مناسبة لها من الديمقراطية فالديمقراطية بحكم طبيعتها تنطوي على مجازفة اشد خطرا لأن السيطرة على ما يفضله الناس تكون أكثر صعوبة متى ما أصبح ذلك التفضيل جزءا من عملية صنع القرار.

ويبدو إن الإصلاح السياسي البطئ يتواءم مع مصلحة الولايات المتحدة في تحقيق أهدافها في المنطقة، فالإصلاح البطئ ينطوي إمكانية أعلى لاستقراء المستقبل عما هي الحال في الإصلاح السريع. و السبب يكمن في إن قادة الأنظمة يمتلكون هنا قدرا اكبر من السيطرة على العملية تمكنهم من إن يبقوا القوة الراديكالية قيد التحكم. ولكن حتى إستراتيجية الإصلاح السياسي البطيء لا يمكنها إن تنفي تماما المخاطر التي من شان الإصلاح إن يضعها في وجه الأنظمة الحاكمة. فالإصلاح السياسي ليس من طبيعته إن يحدد نفسه بنفسه إذ إن أية تحركات ولو صغيرة باتجاه الإصلاح ، ستوجد مطالب للمزيد من الإصلاح أما مدى احتمال خروج الإصلاح عن السيطرة فانه يعتمد إلى حد بعيد على كيفية التجاوب المبكر للأنظمة الحاكمة مع تصاعد المطالبات بالإصلاح. فالاستجابة القائمة على القهر و الإكراه قد تؤدي إلى تثبيط المطالبة المستقبلية بمزيد من إجراءات الإصلاح بينما يرجح

للاستجابة القائمة على المفاوضة والتفاهم لإيجاد حلول تقبلها كل الإطراف شحذ جراءة الجماعات المعارضة وتشجيعها على تقديم مطالب أخرى. وقد نجحت بعض الأنظمة القائمة إلى الآن في احتواء الضغوط الداعية للإصلاح السياسي من خلال إتباعها إستراتيجية التعين الداخلي المغلق والقسر، ولكن هذه الإستراتيجية ليس منبعة من الزلل فإذا ما تعاظم الإحباط والسخط الشعبيان إلى حدودهما المنذرة. ستتصاعد معهما تكاليف سياسة القهر بصورة متناسبة، وأية ردود قهرية في هذه الحالة من قبل النظام الحاكم قد تؤجج عزيمة جماعات المعارضة على مواصلة مقاومته.

هذا المشهد العربي المتشظي الذي يتجلى في مختلف نواحي الحياة يعبر عن عجز مشاريع الإصلاح في فهم عقلية المجتمع العربي وتحديد أولوياته.فقد غدت معظم تيارات الإصلاح في المجتمعات العربية أسيرة لنزعتين. الأولى تشدها إلى الوراء حيث التاريخ الحضاري والإرث الثقافي وما يعبر عنه بالأصالة، ونزعة ثانية تلح على مسايرة العصر الذي هو في واقع الحال التيار المهيمن عموما وهي الرؤى والنظريات الغربية وما يعرف بالحداثة وأصحاب النزعتين يتبادلون التهم المناسبة كالانغلاق والتقليد والرجعية أو الترغيب وعدم الثقة بالنفس . فالإصلاح يحتاج إلى تحليل وتدقيق وتنظير علمي وتطبيق عملي هو أبعد ما يكون عن الشعارات ولا تعبر عن جدواه غير التغييرات الايجابية الملموسة.

وفي اعتقادنا أن أي تحرك نحو الاصلاح السياسي في البلدان العربية لابد أن يبدأ من ثلاث مستويات مهمة هي:

- أولاً،على مستوى الانظمة،فمن المهم اقناع المجتمعات بأن الاصلاح لايتم استجابة لضغوط امريكية وإنما استجابة للمطالب الشعبية.واهمية تغيير طبيعة السلطة وربطها بالرضا والاقناع والشرعية،وبالشكل الذي يبعدها عن القهر ويقربها من التصالح الوطني.وتأكيد الفصل بين مطلب الإصلاح والتغيير لشخص الرئيس ومطلب الاصلاح والديمقراطية سعياً للتغيير في النظام،وما يجب على الحكام استيعابه أن القبول بهم لم يكن مشروطاً بالقبول بالحواشي والاتباع أيضاً.

- ثانياً،على مستوى المجتمعات،اهمية عدم التخلي عن كل المجاز وطني تحقق في العقود الماضية،وأن المطالبة العقلانية الرشيدة وأداء الواجبات مع المطالبة بالحقوق.فلا يجب بدعوى الديمقراطية إهمال قيم العمل والتفاني الوطني،وانما يجب تدعيم أسس الديمقراطية المجتمعية،فذلك هو الطريق الصحيح للتقدم الى الامام.

- ثالثاً،على مستوى المثقفين،اهمية التفكير في مشروع للنهضة والاصلاح الحقيقي،واهمية العمل على بناء مشروع وطني للاصلاح يقدم استجابة حقيقية لاوضاع البلدان العربية ويتجاوز الطروحات الخارجية وتأثيراتها الفكرية والعملية.وعلى العكس من هذا ستظل فالبلدان العربية في حالة إذلال ومهانة وستظل حقوقها وأرضها

وأمنها في حالة استباحة كاملة إذا لم تعمل على توفير عناصر المواجهة للتحديات المستقبلية مستفيدة من تجارب الماضي،ومن خلال الآتي:

1) معالجة الخلافات العربية- العربية وتضييق فجوتها قدر الأمكان.

2) تعزيز منظمات ومؤسسات المجتمع المدني العربي على اسس ديمقراطية سليمة،وبما يجعل منها سنداً للدولة وجسراً للتواصل بين الانظمة والشعوب العربية.

3) تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة،وتوفير متطلبات الحياة الاساسية للمواطن العربي.

4) وضع استراتيجية اعلامية عربية تكون قادرة على مواجهة اساليب الاعلام والدعاية الغربية والصهيونية.

5) مواجهة الشرق أوسطية والعولمة الجديدة بالتكامل والتنسيق الاقتصادي العربي،وفسح المجال لتوظيف الامكانات العربية الهائلة في تحديث البنية الاقتصادية وتنمية القوى البشرية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

ملحق رقم (1)

الإصلاح السياسي في وثيقة الإسكندرية

أولا :الإصلاح السياسي

1) ونقصد بالإصلاح السياسي كافة الخطوات المباشرة، وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية.

2) وعندما نتحدث عن نظم ديمقراطية -بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي -فإننا نقصد بها - دون أدنى لبس - الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقا للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر ، ولكن جوهرها يظل واحدًا، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية.

3) كما تقتضي هذه الديمقراطية الحقيقية كفالة حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها، وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية .والاعتماد على الانتخابات الحرة ، مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري، لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها وإطلاق طاقاتها الإبداعية في إطار خصوصياتها الثقافية التي تسهم عن طريقها في تحقيق التقدم الإنساني في جميع مجالاته .ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة، بما يعني القضاء على الفساد،في إطار يؤكد الحكم الرشيد ودعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية، وفي مقدمتها حقوق المرأة والطفل والأقليات، وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين في المحاكمات الجنائية، وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها .ويرتبط ذلك بكل ما تعارفت عليه المجتمعات التي سبقتنا على طريق التطور الديمقراطي.

4) وفي هذا الصدد، فإننا نتقدم بمجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي، نرى أهمية ترجمتها إلى خطوات ملموسة، في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني .و تتمثل هذه الرؤى فيما يلي:

الإصلاح الدستوري والتشريعي:

1) بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة، فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان .ويعني ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية، أو وضع دساتير عصرية لتلك الدول التي لم تشهد هذه المرحلة بعد، مع إزالة الفجوة بين نصوص الدساتير و أهداف المجتمع في التطور الديمقراطي، وذلك بما يضمن:

(أ) الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا صريحا.

(ب) تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، طبقا لظروف كل بلد، فالدولة الحديثة دولة مؤسسات ونصوص وليست نوايا حسنة.

(ج) إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية، وتضمن عدم احتكار السلطة، وتضع سقفا زمنيا لتولي الحكم.

(د) إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي في كل الأقطار العربية،وإطلاق سراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة أو تصدر ضدهم أحكام قضائية.

إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية:

1) ولما كان النظام الديمقراطي يرتبط بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في الفروع الثلاثة المعروفة من تنفيذية وتشريعية وقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلابد من مراجعة هذه المؤسسات لضمان أدائها الديمقراطي السليم، الأمر الذي يفرض الشفافية التامة واختيار القيادات الفاعلة، والتحديد الزمني لفترة قيامها بمسئوليتها ،والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون بما لا يعرف الاستثناء مهما كانت مبررات هذا الاستثناء ودواعيه.

2) ومن هنا، فإن ممثلي المجتمع المدني والعمل الأهلي - في هذا المؤتمر -يؤكدون ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت أشكالها ومسمياتها، لأنها تنتقص من ديمقراطية النظام السياسي .وتكفي القوانين العادية لمواجهة كل الجرائم دون حاجة إلى قوانين استثنائية، فذلك مطلب أساسي للإصلاح التشريعي الديمقراطي .ولا ينفصل عن ذلك مراعاة الخروج بإطار تشريعي فعال لضمان التعامل مع الإرهاب، وبلورة ضمانات تكفل عدم الاعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية.

إطلاق الحريات:

1) إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية.

2) تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية:

(أ) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(ب) العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

(ج) العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(د) مشروع تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان كما وضعه فريق الخبراء العرب (ديسمبر -كانون الأول2003).

(ه) المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها.

(و) الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي.

3) تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية، ذلك لأن هذا التحرير دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي،

والتجسيد الواضح لحرية التعبير، والدعامة القوية للشفافية .ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء الإذاعات والقنوات التليفزيونية، كي تعتمد على الاستقلال في الملكية والإدارة، والشفافية في التمويل، وتحقق قدرة الإعلاميين على تنظيم مهنتهم وممارستها دون تدخل السلطة.

4) إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني، وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات التطوعية، مهما كان طابعها السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الاقتصادي، لضمان حريتها في التمويل والحركة .ويصحب ذلك ضبط مشكلات التمويل الأجنبي، بالوسائل المتبعة في المجتمعات المتطورة .ولاشك أن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني في مقدمة القضايا المرتبطة بالتطور الديمقراطي للمجتمع وتفعيل سبل المشاركة في مظاهر الحياة السياسية، والتخلص من الإحساس بالاغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي لافتقاده فرص المشاركة الفعالة المؤثرة على حياته ومستقبله .وأخيرا، ضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني في مواجهة المشكلات التي تتطلب روح العمل الجماعي وأشكال الجهد التطوعي.

5) تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية الأساسية، والعمل على تأسيس الهيئات والمراكز البحثية لاستطلاع الرأي العام العربي بصورة دورية في كافة

القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار والمخططون الاجتماعيون، ويعرفون منها خريطة واضحة صادقة لاتجاهات الرأي العام ومتغيراتها التي لابد من وضعها في الحسبان عند صنع أي قرار.

المصـــدر:وثيقـــة الإســـكندرية مـــارس(آذار)2004.مكتبـــة الإسكندرية.ص3-6.

هوامش الدراسة :

1. وللمزيد من التفاصيل انظر:عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود.الفساد والإصلاح،دراسة.اتحاد الكتاب العرب.دمشق.2003.ص31-32.

2. وللمزيد انظر:محمد محمود السيد.مفهوم الإصلاح السياسي. الحوار المتمدن-العدد: 3555 – 23/ 11/ 2011 .المصدر:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=284594

3. وللمزيد انظر:خالد زيادة.الفساد والإصلاح في الخبرة التاريخية العربية. في إسماعيل الشطي وآخرون.الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى.2004.ص180.

4. القران الكريم، سورة البقرة: الآية 22.

5. القران الكريم، سورة القصص، الآية19 .

6. انظر في هذا الإطار محمد عابد الجابري. في نقد الحاجة إلى الإصلاح. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت 2005. ص. 17 – 19. وقارن مع جفال عمار. المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي. ص. 2 – 3.

المصدر: www.arabrenewal.com/printpage.php?p2p=10266

7. نقلا عن :محمد محمود السيد.مصدر سابق.

8. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود.مصدر سابق. ص42.

9. نقلا عن:شادية فتحي إبراهيم.محددات الإصلاح السياسي في الدول العربية.في مصطفى كامل السيد(محررا).الإصلاح السياسي في الوطن العربي.مركز دراسات وبحوث الدول النامية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.2006.ص505-506. (ويعيد فوكوياما الإصلاح السياسي إلى قيم الليبرالية الديمقراطية، من خلال إدراك إن الرغبة الفعالة لدى الأفراد في علاج الفساد وإيجاد المجتمع الذي يحققون فيه ذاتهم بعدالة، هي واحدة من أهم عوامل إصلاح الأنظمة السياسية. وبذلك، فالأنظمة السائرة في التنمية السياسية، والراغبة في الإصلاح، أمامها مهمة إعادة تطوير مواردها البشرية علمياً وإداريا، ومقاومة الفساد وتجفيف منابعه. ويتحقق إصلاح الدول بالانتباه إلى حاجة أساسية يسعى الفرد إليها، وهي ليست مجرد المكافأة المادية، بل التفرد والتميز والتقدير الذي يحصل عليه جراء ذلك، مما يتطلب إعادة النظر في القوانين والتشريعات من أجل تحقيق العدالة، وتوفير فرص متكافئة أمام الأفراد، وتقدير الإبداع والابتكار.وهنا يصل تيار عودة الليبرالية الديمقراطية إلى إن إصلاح الدولة يجب إن يقود إلى إن الدولة ليست أهم من الفرد، وأن الأمة ليست أهم من مواطنيها، وأن التأسيس الحقيقي للإصلاح السياسي يبدو في منح الأفراد الحقوق السياسية والحريات المدنية الطبيعية. فالأنظمة التي تتعامل مع الجموع البشرية سوف تصطدم بالفروق الحاصلة بينهم، وإصلاح الحقوق السياسية يقوم على فكرة العدالة وليس المساواة .) نقلا عن :محمد محمود السيد.مصدر سابق.

10. محمد سعد أبو عامود.محددات مستقبل الإصلاح السياسي في الدول العربية. في مصطفى كامل السيد(محررا).مصدر سابق.ص535.

11. أكتسب مفهوم الإصلاح في القرن التاسع عشر معاني عديدة:فهو دعوة إلى تغيير أو إصلاح لنظام دولة سلطانية قائمة،ويمكن إن يكون تغييرا في لباس الثورة أو يكون إصلاحا مقتبسا من تجربة لنموذج محدد.ويبدو إن هناك مستويين للإصلاح في تاريخنا الحديث،المستوى الأول مستوى تقليد العالم الغربي والمجتمعات الغربية،والثاني جاء بعد هذه المرحلة وهو مستوى إعادة التفكير في هويتنا مسلمين وعربا وحضارة مشاركة في الفعل الإنساني.وللمزيد من التفاصيل انظر:مهند مبيضين.الفكر السياسي الإسلامي والإصلاح،التجربتان العثمانية والإيرانية.الدار العربية للعلوم ناشرون.بيروت.الطبعة الأولى.2008.ص67.أيضا:لؤي فرنسيس.الإصلاح السياسي في العراق ضرورة أم تحصيل حاصل.20/ 2/ 2007.المصدر:

www.ankawa.com/forum/index.php?topic=77616.0;wap2

12. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل.الإصلاح والسياسة،نماذج فكرية وخبرات إسلامية. في مجموعة باحثين.مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي،خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية.دار النيل للطباعة والنشر.الطبعة الأولى.2011.ص163-164.

13. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود.مصدر سابق.ص45.

14. السيد يسن. الإصلاح العربي، بين الواقع السلطوي والسراب الديمقراطي. دار ميريت. القاهرة.2005. ص. 109 – 113.

15. أكرم البني. في مفاهيم التغيير والإصلاح والتحديث. جريدة الحياة. العدد 15694 بتاريخ 24/ 3/ 2006.

16. ريم محمد موسى. الثورات العربية ومستقبل التغيير السياسي. ورقة مقدمة إلى مؤتمر فلادلفيا السابع عشر – ثقافة التغيير. كلية الآداب والفنون - جامعة فلادلفيا.2013.ص7.

17. عبد السلام بغدادي.النظم السياسية العربية،وتحديات التغيير والإصلاح السياسي.دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع.بغداد.الطبعة الأولى.2011.ص20-21.

18. السيد يسين.مصدر سابق.ص117-118.

19. سليمان إبراهيم العسكري. دعوة الإصلاح العربي.... هل يمكن إن تواجه التحديات. مجلة العربي. العدد 547. يونيو (حزيران) 2004. ص. 9 – 10.

20. ماجد كيالي.مشاريع الإصلاح في المنطقة:تنافسات خارجية ،وتجاذبات إقليمية.مجلة شؤون عربية.العدد119.الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.القاهرة.خريف2004.ص52.

21. محمد عابد الجابري. مصدر سابق . ص.240.

22. ريم محمد موسى.مصدر سابق.ص8.

23. عبد الإله بلقزيز.الإصلاح السياسي في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي .العدد304.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.حزيران2004.ص85.

24. خليل مخيف لفتة.أثار التغيير في العراق على الأفكار الإصلاحية في منطقة الخليج.مجلة دراسات دولية.العدد30.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.2006.ص55.

25. حسنين توفيق إبراهيم. النظم السياسية العربية. الاتجاهات الحديثة في دراستها. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. 2005. ص. 71.

26. محسن عوض.الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي بين الإصلاح التدريجي،والفعل الثوري(2001-2011).مجلة المستقبل العربي.العدد388.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.حزيران 2011.ص51.

27. حصلت جماعات الضغط الصهيونية والجماعات ذات الاهتمامات الخاصة في الولايات المتحدة على مزيد من النجاح في ضمان التزامات راسخة وطويلة الأمد من مجلسي النواب والشيوخ .والدعم المطرد لإسرائيل من قبل الحزبين الجمهوري والديمقراطي خير دليل على ذلك النجاح.وكان تأييد الكونغرس لتقديم معونة مالية وسياسية لإسرائيل مضمونة لأكثر من 30 عاما.وفي عام 2004،أدى الميل الموالي للصهيونية في الكونغرس إلى إقرار قانون مراجعة شاملة لمعاداة السامية تلتزم وزارة الخارجية الأمريكية بموجبه بمراقبة ومكافحة معاداة السامية في أنحاء العالم كافة.كما إن الحملة المناهضة للمقاطعة العربية هي خير مثال على قدرة اللوبي الصهيوني على تحقيق تغييرات شاملة وطويلة الأمد من خلال قوانين جديدة وتطبيقات هذه القوانين.وللمزيد من التفاصيل انظر:محسن عوض.مصدر سابق.ص52.أيضا:جانيس ج.تيري.السياسة الخارجية الأميركية،دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة.ترجمة حسان البستاني.الدار العربية للعلوم.ناشرون.بيروت.الطبعة الأولى.2006.ص210-213.

*- لم يكن لمفهوم الشرق الأوسط أية دلالة تاريخية سابقة على القرن التاسع عشر،فهو مصطلح حديث في الأدبيات الغربية تزامن ظهوره مع

مرحلة الصعود الرأسمالي الذي عرفته أوربا في إعقاب الثورة الصناعية.وأصبحت الأدبيات الرأسمالية تطلق التسميات الجغرافية تبعاً لبعدها أو قربها عن المركز الرأسمالي أي أوربا تحديداً.لذلك،ظهر مصطلحي الشرق الأدنى والأوسط في مرحلتين متعاقبتين تبعاً لتزايد الحاجات والمصالح الرأسمالية في كل مرحلة ويقصد بالشرق الأوسط في الاصطلاح الجغرافي-السياسي الأمريكي هو كامل المنطقة الممتدة لمساحة جغرافية تقدر بحوالي 17,778 مليون كم2 موزعة،على الوطن العربي 13,923مليون كم2،والدول الأسيوية وهي باكستان 796,100كم2،وأفغانستان 652,090كم2،وإيران 1,633,190كم2،وتركيا 775000كم2،بالإضافة إلى قبرص9251كم2.فالشرق الأوسط يشكل مساحة حوالي 12,5٪ من إجمالي مساحة العالم،في حين تمثل كتلته السكانية قرابة 10٪ من سكان العالم.وللمزيد من التفاصيل انظر:محمد مراد.السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي،بين الثابت الاستراتيجي والمتغير الظرفي.دار المنهل اللبناني.بيروت.الطبعة الأولى.2009.ص345-348.

28. وصلت الولايات المتحدة الأمريكية إلى المنطقة بتأريخ متأخر جداً.ولم ترسخ حضورها الاستراتيجي الرئيس في منطقة الخليج العربي مثلاً إلا بعد الثورة الإيرانية،والغزو السوفيتي لأفغانستان.وقد أدى هذان التطوران إلى تشكيل قوات التدخل السريع،وبناء بنية تحتية عسكرية تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من استعراض قوتها في المنطقة كلها.وكان الشرق الأوسط ساحة رئيسة لاختبار مقولات تيار المحافظين الجدد بفعل جملة أسباب،أهمها:

- أولا،أن الشرق الأوسط هو الذي أفرز جميع الأشخاص المدانين بتفجيرات نيويورك وواشنطن وعددهم19شخصاً،وذلك بغض النظر عن تهافت أدلة الاتهام.

- ثانيا،الوجود العسكري الأمريكي الكثيف في المنطقة،والذي تعرض لأكثر من اختبار سواء في عام 1996 بتفجيرات الخبر أو في عام 2000،بتفجير المدمرة البحرية كول في اليمن.
- ثالثا،إن المنطقة تمثل مصدرا رئيسا للنفط عصب الصناعة في الولايات المتحدة والغرب.
- رابعا،تزايد الاتجاه العدائي للولايات المتحدة وإسرائيل في المنطقة.
- خامسا،تزايد المخاوف من توجهات جمهوريا آسيا الوسطى الإسلامية للاندماج في نطاق شرق أوسط جديد،مما يجعل من هذا الأخير حلقة وصل بين إستراتيجية الولايات المتحدة على المستويين الإقليمي والدولي.وللمزيد من التفاصيل انظر:تشارلز كوبتشان.الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا في الشرق الأوسط وخارجه شركاء أم متنافسون؟ سلسلة محاضرات الإمارات 114.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.أبو ظبي.الطبعة الأولى.2008.ص5.أيضا:ماجد كيالي.مصدر سابق.ص52.أيضا:نيفين عبد المنعم مسعد.السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001.في أحمد يوسف أحمد وممدوح حمزة(محررين).صناعة الكراهية في العلاقات العربية-الأمريكية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى.2003.ص207- 208.

29. محسن عوض.مصدر سابق.ص52.

30. محمد عابد الجابري. مصدر سابق. ص. 235.

31. ماجد كيالي.مصدر سابق.ص52-54.

32. نعيم الأشهب ومازن الحسيني. مشروع الشرق الأوسط الكبير.أعلى مراحل التبعية.دار الشروق للنشر والتوزيع.عمان.2005ص114-116.

33. لقد جاءت التعديلات الأوربية على المبادرة الامريكية في قمة مجموعة الثماني في سي ايلاند بولاية جورجيا الامريكية في 10 حزيران(يونيو)2004،لتضفي قدراً من التوازن على الوثيقة الامريكية وإن حافظت على خطوطها العريضة،إذ أكدت أن (دعمنا للإصلاح في المنطقة سيسير يداً بيد مع دعمنا للتوصل الى تسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي.ولكن النزاعات الاقليمية يجب الا تكون عقبة في طريق الاصلاحات.وأن الإصلاح الناجح يعتمد على دول المنطقة،والتغيير ينبغي الا- ولايمكن أن- يفرض من الخارج). وللمزيد من التفاصيل أنظر:معتز سلامة.الإصلاح السياسي:السياسة الامريكية والاستجابة العربية.كراسات استراتيجية.العدد153.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.القاهرة.2005.ص9-10.أيضا:نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص171.

34. نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص119-120.

35. محسن عوض.مصدر سابق.ص57.

36. كان الظهور العلني للخطوط الأولى لمشروع الشرق الأوسط الجديد على صورة مشروع أعده شمعون بيريز- رئيس وزراء إسرائيل آنذاك- واشترك معه في إعداده مصطفى خليل- نائب رئيس الحزب الوطني الحاكم في مصر- وأطلق عليه(مشروع مارشال للشرق الأوسط)،في حين أطلق عليه آخرون مشروع خليل- بيريز في أواسط الثمانينات من القرن الماضي.وكان هدفه استيعاب الثروة الخليجية

وإدماجها في اقتصاديات الغرب عن طريق برنامج مشترك برصيد قدره 30 مليار دولار تديره الولايات المتحدة والدول الأوربية والدول العربية النفطية.وتزامن طرح المشروع مع عقد اتفاقية التجارة الحرة بين إسرائيل والولايات المتحدة،وهي بمثابة إدماج وتكامل للسوق الإسرائيلية مع السوق الأمريكية.وتعكس الاتفاقية الأهداف الأمريكية الإسرائيلية من وراء قيام الشرق الأوسط والتي تتمثل بتبعية السوق الشرق أوسطية لرأسمالية المركز الأمريكي من جهة،وبفك الحصار العربي عن إسرائيل وإدخالها كقوة وازنة ومقررة في نظام الشرق الأوسط الجديد من جهة أخرى.وللمزيد من التفاصيل انظر:محمد مراد.مصدر سابق.ص352-356.

37. نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص6-7.

38. ماجد كيالي.مشروع الشرق الأوسط الكبير،دلالاته وإشكالاته.دراسات إستراتيجية.العدد122.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.أبو ظبي.الطبعة الأولى.2007.ص9.

39. ظلت منطقة المشرق العربي،مطمعا للمطامح الغربية،منذ انهيار الدولة العثمانية في مطلع القرن العشرين،كما بقيت مجالا لتجاذب والتصارع على النفوذ بين الدول الكبرى،بحكم عوامل عدة أهمها المخزون النفطي وأهميته الإستراتيجية،وموقعها الاستراتيجي الذي يربط القارات القديمة الثلاث(آسيا وإفريقيا وأوربا)،وتوافر كتلة بشرية تتمتع بمقومات الأمة الواحدة،وأخيرا وجود إسرائيل في المنطقة العربية،وهي صنيعة الدول الغربية ودعمها السياسي وهي امتداد لنفوذ وقوة الدول الغربية في المنطقة.وللمزيد من التفاصيل انظر:ماجد

كيالي.مشروع الشرق الأوسط الكبير.دلالاته وإشكالاته.مصدر سابق.ص7-8.

40. مصطفى الفيلالي.نظرة تحليلية في حقوق الإنسان من خلال المواثيق وإعلان المنظمات .مجلة المستقبل العربي.العدد223.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ايلول1997.ص89.

41. طارق البشري.حول الأوضاع الدستورية والسياسية في الوطن العربي .مجلة المستقبل العربي .العدد311.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.كانون الثاني2005.ص90.

42. يمكن بلورة ملامح خطاب الإصلاح الامريكي في مرحلة ما بعد 11 ايلول(سبتمبر)2001،بالاعتماد على اربع خطب لكل من السفير ريتشارد هاس التي ألقيت في مجلس العلاقات الخارجية بواشنطن في 4/ 12/ 2002،وكلمة وزير الخارجية كولن باول في مؤسسة التراث بواشنطن في 12/ 12/ 2002،وكلمة السفير وليم بيرنز في مركز دراسات الاسلام والديمقراطية في 16/ 5/ 2003،وكلمة الرئيس بوش الابن في احتفالية مؤسسة الصندوق القومي للديمقراطية في 6/ 11/ 2003.وقد ركز الخطاب الامريكي على عدة اعتبارات أهمها:

- التأكيد على الحرية،وأن هناك نقطة تحول تاريخية بتعزيز الديمقراطية داخل العالم الاسلامي.
- إنهاء استثنائية الشرق الاوسط،ورفض الفكرة المتعالية القائلة بأن الحرية لن تنمو في الشرق الاوسط.

- الاعتراف بالتنوع والخصوصية،فليس هناك مسار وحيد لتحقيق الديمقراطية لكل البلدان،والحكومات التمثيلية في الشرق الاوسط ستعكس ثقافات وحضارات المنطقة.
- تغيير تدريجي ولكنه حقيقي،فالديمقراطية الفعالة دائماً بحاجة الى الوقت للتطور.
- الديمقراطية لايمكن فرضها من الخارج ولكن يمكن مساعدتها،فالتغيير الحقيقي يأتي من داخل المجتمعات العربية ولايمكن فرضه من الخارج.

وللمزيد من التفاصيل أنظر:معتز سلامة.مصدر سابق. ص5-6.أيضاً:ماجد كيالي. مشاريع الإصلاح في المنطقة:تنافسات خارجية ، وتجاذبات إقليمية مصدر سابق.ص54.

43. قدم المشروع الأولويات الثلاثة المذكورة،لمعالجة الثغرات الثلاثة التي حددها الكتاب العرب في إطار التقريرين وهي الحرية والمعرفة وتمكين النساء،واعتبرت هذه النواقص عوامل تسهم في خلق الظروف التي تهدد المصالح الوطنية لكل أعضاء مجموعة الثماني.واهم مؤشرات النواقص هي :-

(أ) تبلغ نسبة الامية40٪لدى العرب البالغين ،ثلثهم من النساء.

(ب) يدخل50مليون شاب عالم العمل بحلول2010 ويتضاعف هذا العدد بحلول عام2020.

(ج) يصبح معدل البطالة 25مليون بحلول عام 2010.

(د) تبلغ نسبة النساء في البرلمانات العربية 3,5٪.

(ه) يبلغ مجموع الناتج المحلي لدول الجامعة العربية كلها اقل من نظيره في اسبانيا.

(و) ينتشر الفساد في المجتمعات العربية .

(ز) يعاني الشرق الأوسط الكبير من نقص فادح في الممارسات الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

(ح) يتوق معظم الشباب العربي إلى الديمقراطية ويرفض الاستبداد.وللمزيد من التفاصيل انظر:- عبد القادر رزيق المخادمي .مشروع الشرق الأوسط الكبير،الحقائق والأهداف والتداعيات .الدار العربية للعلوم.بيروت.2005.ص60-65.أيضا:محمد مراد.مصدر سابق.371-382.أيضاً:معتز سلامة.مصدر سابق.ص6-7.أيضاً:ستار جبار علاي.الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ضوء مشروع الشرق الاوسط الكبير.مجلة دراسات دولية.العدد34.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.بغداد.تشرين الاول2007.ص10-13.

44. نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص19-20.

45. حسن كريم.مفهوم الحكم الصالح.في إسماعيل الشطي وآخرون.الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى.2004.ص96-97.

46. فتحي رشيد.الديمقراطية والإصلاحات المطلوبة لبناء الشرق الأوسط الكبير .مجلة الفكر السياسي .العدد20.اتحاد الكتاب العرب .دمشق .خريف2004.ص9.

47. عبد الإله بلقزيز.في الإصلاح السياسي والديمقراطية.دار الحوار للنشر والتوزيع.سورية.الطبعة الأولى.2007.ص9-10.

48. نبيل علي.العقل العربي ومجتمع المعرفة،مظاهر الأزمة واقتراحات بالحلول(الجزء الأول).عالم المعرفة.العدد369.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الكويت.نوفمبر(تشرين الثاني)2009.ص7.

49. المصدر نفسه.ص7.

50. تضمن هذا المحور كل ماله علاقة بالجانب العلمي والمعرفي ،حيث يقترح المشروع مبادرات عدة في حقب زمنية محددة كالمساعدة التقنية التي يمكن أن توفرها الدول الثمانية للدول العربية التي تجري فيها الانتخابات ويتجلى ذلك في العناصر الآتية:-

(أ) تمثل المعرفة الطريق إلى التنمية والصعود في معارج العلم والمعرفة خاصة في عالم يتميز بعولمة مكثفة.

(ب) تشكل الفجوة المعرفية التي تعانيها المنطقة وهجرة الأدمغة العربية إلى الخارج تحديا لآفاق التنمية.

(ج) يهاجر حوالي ربع خريجي الجامعات وتستورد التكنولوجيا إلى حد كبير .

(د) تنظيم مؤتمرات وندوات ولقاءات لبحث إصلاح التعليم وتحديد السلبيات والنواقص في التعليم الأساسي على غرار ملتقى الشرق الأوسط لإصلاح التعليم في آذار(مارس)- نيسان(ابريل) 2004.

(ه) تتناول مبادرة التعليم الأساسي معضلة محو الأمية ويقترح المشروع تكوين فرق لمحو الأمية وبالتعاون مع منظمة اليونسكو(برنامج التعليم للجميع)لتشمل تدريب 100الف معلمة بحلول سنة 2008 آملابخفض نسبة الأمية إلى النصف بحلول سنة 2010 .كما أن هناك حاجة لإنشاء المزيد من معاهد تدريب المعلمين والمعلمات وتوسيعها

،لـدعم التعلـيم الأساسـي .وللمزيـد انظـر:- عبـد القـادر رزيـق المخادمي.مصدر سابق .ص64-65.أيضـاً:- نعيم الأشـهب ومـازن الحسيني.مصدر سابق.ص20-21.

51. فتحي رشيد .مصدر سابق.ص9-10.

52. هناك منّ يطرح مسألة داروينية مجتمع المعرفة،إذ البقاء فيه مـن نصـيب الأعقل،القادر على تنمية موارده الذهنية،وتوظيـف المعرفـة القائمـة بالفعل لحل مشكلاته وتحقيـق غاياتـه.ويتطـور مسلسـل الـداروينيات ليبلغ ذروته،إذ يصبح البقاء من نصيب الإبـداع،القـادر علـى ابتكـار معـارف جديـدة،أو إعـادة صـياغة معـارف قديمـة في صـور غـير مألوفة،فالإبداع في عصر المعلومات لم يعـد مقصـورا علـى البنـاء مـن العدم،فكثيرا ما يكون الإبداع وليد إعادة تنظيم المعلومـات وتوظيـف المعرفة بصورة مبتكرة وتبدو داروينية مجتمع المعرفة تفوق في ضـراوتها كل ما سبقها،والتي تتطلب إعداد الفرد ذهنيا ووجدانيا وبدنيا.هذا مـن جانب،وإعداد المجتمع بأسره لكـي يصـبح قـادرا علـى أن يصـنع مـن عقول أفراده عقلا جمعيا يفوق حصـيلة هـذه العقـول أن هـي عملـت منفردة.وللمزيد من التفاصيل أنظر: نبيل علي.مصـدر سـابق.ص8-15.

53. عبد القادر رزيق المخادمي.مصدر سابق.ص65-66.

54. نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص22-23.

55. إلى جانب هذه الانتقادات هناك منّ طرح رؤية مؤيدة للمشـروع وانـه أفضل ضمانة متوفرة للتغيير السلمي في المنطقة العربية.بعبـارة أدق أن التغيير بات على الأبواب.ولا مصلحة لأحد،لا لشـعوب المنطقـة ولا لحكامها،ولا للعالم الخارجي،في تغييرات دموية تكون أداتهـا الحـروب

الأهلية والإرهاب الداخلي أو ذلك العابر للقارات.ويضيف المؤيدون للمشروع،أن التغيير التدريجي،السلمي،تحت مظلة الرقابة الأمريكية-الأوربية،أفضل بكثير من الانهيارات التي يمكن أن تعقبها حروب أهلية،وطائفية،يمكن أن تمزق أكثر من بلد في المنطقة العربية.(عبد القادر رزيق المخادمي.مصدر سابق.ص78.أيضا:ماجد كيالي.مشروع الشرق الأوسط الكبير،دلالاته وإشكالاته.مصدر سابق.ص21.

56. يشير تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 إلى إن الحرية ونموذج الحكم الصالح عربيا والضامن لها يواجه تحديات مفهوميه وعلمية جمة في البلدان العربية تعود إلى تشكيلة من الظروف العالمية والإقليمية والمحلية،وان العالم العربي يشهد افتراقا بين الحرية والديمقراطية وهذا الافتراق يعود إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية مع تفريغها من مضمونها الأصلي الحامي للحرية،بمعناها الشامل،حتى تنتهي هذه الهياكل تحت الهيمنة،وهي إن لم تكن سلطوية مباشرة فان السلطة أو النظام السياسي العربي التنفيذي يقودها لتصبح آليات ونسق حكم يحمي هيمنته ولا يحمي الحرية.وللمزيد من التفاصيل انظر: مهند مبيضين.مصدر سابق.ص81.أيضا:إيهاب علي الشموري.المشروع الصهيوني-الأمريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي (1980-2004).باحث للدراسات.بيروت.2009.ص286- 287.

57. محمد سعيد إدريس. الإصلاح العربي وإشكالية النموذج. جريدة الحياة. العدد 15661. بتاريخ 19/ شباط/ 2006.

58. سارعت العديد من الدول العربية إلى اتخاذ خطوات تظهر للولايات المتحدة أنها ملتزمة بالتغيير الديمقراطي لتتجنب الخطط الأمريكية المتعلقة بالديمقراطية.وظهرت علامات رمزية تبشر بالتغيير الديمقراطي شملت الانتخابات الرئاسية في بعض الدول مثل مصر التي شارك فيها

مرشحون متعددون.بعد إن كان يخوضها الرئيس بلا منافسة ويفوز فيها بأغلبية مطلقة لم تعد ايجابية كما في الماضي.إلا إن عام 2006 ابرز مؤشرات مهمة كان أبرزها فقدان الرئيس بوش الابن للأغلبية التشريعية في الكونغرس واستقالة وزير الدفاع رامسفيلد،وبروز مشاكل جديدة في أفغانستان والعراق ،أفقدت الرئيس بوش الابن الأمل في تحقيق حلمه الكبير للشرق الأوسط.وكان هذا فشلا لمبدأ بوش الابن وسعيه في سنواته الأخيرة إلى النأي بنفسه عن تركة يحتمل إن تكون سامة.وللمزيد من التفاصيل انظر:فواز جرجس. أوباما والشرق الأوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.أبو ظبي.الطبعة الأولى.2010..ص19-22.أيضا:عبد الله اسكندر. معضلة الإصلاح. جريدة الحياة. العدد 15393. بتاريخ 24/ 5/ 2005.

59. عبد الله اسكندر .مصدر سابق.

60. محمد مراد.مصدر سابق.ص353.

61. شاهر إسماعيل الشاهر.أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001.الهيئة العامة السورية للكتاب.دمشق.2009.ص238.

62. ماجد كيالي. مشاريع الإصلاح في المنطقة:تنافسات خارجية ،وتجاذبات إقليمية .مصدر سابق. ص. 60 – 61. أيضا عن الدور الأوربي والمشاريع المطروحة للمنطقة انظر: روز ماري هوليس. التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي 2005.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.2005. ص. 378 – 380.

63. كانت نخبة السياسة الخارجية من المحافظين الجدد تضج بانفعالاتها الحماسية حول الحرية التي كانت تشق طريقها في منطقة الشرق الأوسط.ومع إخضاع العراق،كان القادم تغيير إيران وسورية ذات الحكومات الراديكالية الرافضة للسلام مع إسرائيل.وهذا كانت مسيرة الديمقراطية تتقدم في منطقة الشرق الأوسط.إذ شعر الرئيس بوش الابن بأنه فهم المنطقة،وان التاريخ سيتذكره لقيامه بتغيير المنطقة من الديكتاتورية إلى الديمقراطية.وللمزيد من التفاصيل انظر:فواز جرجس.مصدر سابق.ص18.أيضا:محمد السعيد إدريس. الإصلاح العربي وإشكالية النموذج. مصدر سابق.أيضاً: حسنين توفيق ابراهيم.الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي.كراسات استراتيجية.العدد130.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.القاهرة.2003.ص1-4.

64. كان واضحا أن الإدارة الأمريكية تخلت عن أرادة نشر الديمقراطية بعدما تبين أن الانتخابات أتت بتنظيمات معادية للسياسة الأمريكية في المنطقة،والتخلي عن سياسة السيطرة المباشرة على النفط،وبالمقابل التحكم بالسوق النفطية،والإبقاء على قوة عسكرية ضاربة لمنع ظهور أي تهديد للمصالح الأمريكية،والاعتماد أكثر على المنظمات الدولية والقانون الدولي.وأخيرا الاعتماد أكثر فأكثر على إسرائيل كحليف استراتيجي في المنطقة.وللمزيد من التفاصيل ينظر:فنسان الغريب.مأزق الإمبراطورية الأمريكية.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.ص273.

65. وللمزيد من التفاصيل أنظر:محمد على حوات.مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي.مكتبة مدبولي.القاهرة.الطبعة

الأولى.2002.ص61-178.أيضا:ماجد كيالي. مشاريع الإصلاح في المنطقة:تنافسات خارجية ،وتجاذبات إقليمية.مصدر سابق. ص. 58.

66. تولى الرئيس أوباما السلطة في كانون الثاني(يناير)2009،وقد وعد خلال حملته الانتخابية بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن أرث السياسة الخارجية للمحافظين الجدد في عهد الرئيس جورج بوش الابن،إيذانا ببدء حقبة جديدة لسياسة خارجية أمريكية تتواءم مع عالم مترابط متعدد الأقطاب،لتعكس القيم الأمريكية وتمثلها،وتستخدم النفوذ الأمريكي بعدل ومسؤولية .وللمزيد انظر:منذر سليمان.قراءة في انعكاسات المشروع الإمبراطوري الأمريكي على المنطقة العربية.في نظام بركات(محررا)مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها.مركز دراسات الشرق الأوسط.عمان.الطبعة الأولى.2012.ص47-48.أيضا: فواز جرجس .مصدر سابق. ص7-9.

67. محمد مطاوع.أولويات متجددة:توجهات إدارة أوباما الثانية إزاء الشرق الأوسط.مجلة السياسة الدولية.العدد193.يوليو 2013.ص40.

68. فواز جرجس.مصدر سابق.ص24-25.

69. عبد الله الاشعل.مستقبل المشروع الأمريكي في المنطقة العربية. في نظام بركات(محررا).مصدر سابق.ص133ايضا:روبرت كيوهان.مبني للمجهول:مآلات القيادة الأمريكية للنظام الدولي.مجلة المستقبل العربي.العدد404.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تشرين الأول 2012.ص42-54.

70. محمد مراد.مصدر سابق.ص390-391.

71. عبد السلام بغدادي.مصدر سابق.ص69-89.

72. فارس أبي صعب.التحولات العربية في عالم متغير ومثلث القوة في الشرق الأوسط.مجلة المستقبل العربي.العدد389.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.تموز2011.ص99.

73. حيدر إبراهيم علي .تجدد الاستبداد في الدول العربية :الدور المستقبلي للامنوقراطية.مجلة المستقبل العربي .العدد313.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.اذار2005.ص57.

74. أسامة عبد الرحمن :حول قضية الإرهاب وتعليق الإصلاح.مجلة المستقبل العربي.العدد342.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.شباط2006.ص83.

75. علي محمد فخرو.الإصلاح وعلل الفرد العربي.جريدة القدس العربي.لندن.العدد5278.بتاريخ18/ 5/ 2006.

76. وللمزيد من التفاصيل انظر:- رضوان زيادة.الخطاب العربي حول الإصلاح،تحديات بناء نخبة جديدة.جريدة الحياة.العدد15661.بتاريخ19/ 2/ 2006.ص10.

77. المصدر نفسه.ص10.

78. المصدر نفسه.ص10.

79. محمد السعيد إدريس.الإصلاح العربي وإشكالية النموذج.جريدة الحياة.العدد15661.بتاريخ19/ 2/ 2006.

80. رضوان زيادة.مصدر سابق.ص10.

81. سعد الدين إبراهيم(محرراً).المجتمع والدولة في الوطن العربي.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.1996.ص337.

82. ويعزز هذه الرؤية ما تميزت به الدولة في البلدان العربية من خصائص مهمة ابرزها:

1) مركزية الموقع وهامشية الدور.فالمنطقة العربية تتمتع بموقع استراتيجي مهم من الناحية الجغرافية،يتوسط توزيع مواقع القوة(روسيا وأوربا وامريكا والصين واليابان) ويتحكم في طرق المواصلات فضلاً عما يمثله من مخزون نفطي وثروة زراعية ومعدنية.

2) تركة ثقيلة لدولة عاجزة.فالارث التاريخي لهذه المنطقة ترك اثاره السلبية على الانسان والنظم السياسية فيها،فقد اثقل الطرفين بجملة من المشاكل المختلفة.

3) انقسامات سابقة واخرى مضافة.فما يعانيه المجتمع العربي ليس الوضع السياسي فقط بل نجد الى جانبه واقعاً اقتصادياً واجتماعياً لايختلف في سيئاته عن الواقع السياسي.

4) نظم ضاغطة وأرضية تعج بأسباب الصراع ويأتي الوضع السياسي ليكمل دائرة الحرمان ويحكم قبضتها،بوجود التسلط وغياب المشاركة السياسية وانعدام الحريات فلا يتيح لفئات اجتماعية واسعة أية فرصة للتعبير بقدر ما يعمل على مزيد من القهر والاقصاء.

5) تعدد مبررات الاستبداد والتسلط لدى النخب الحاكمة على اختلاف اشكالها ومبرراتها لذلك التسلط وتحت مختلف المسميات بدءاً من وحدة الجماعة والاستقرار السياسي مروراً بالتحديات المحدقة بالامة،والخوف من التدخل الاجنبي.وللمزيد من التفاصيل أنظر:ستار جبار علاي.تجربة

الاصلاح السياسي في الوطن العربي.الملف السياسي.العدد9.مركز الدراسات الدولية.جامعة بغداد.بغداد.2005.ص5-8.أيضاً:السيد يسن. مصدر سابق . ص 113 – 114.

83. محسن عوض.مصدر سابق.ص51.

84. عبد الإله بلقزيز.في الإصلاح السياسي والديمقراطية.مصدر سابق.ص26-29.

85. يمكن الاشارة في هذا السياق الى المبادرات التي طرحت من قبل ليبيا وارتبطت بعملية إعادة تقييم السياسة الاقليمية لليبيا وتحديد اتجاهها الرئيس ما بين العروبة والافرقة،وجاءت اشبه بمشروع اكاديمي ينشد الحدود القصوى ويتجاهل معوقات العمل المشترك سواء النابعة من داخل البلدان العربية أو القادمة من الخارج،أي أنها طرحت تحت شعار(أما/ أو) فأما القبول بالمشروع الليبي كاملاً أو الانسحاب للبحث عن ميدان حركة جديدة بعيداً عن الساحة العربية.ومبادرة المملكة العربية السعودية التي طرحت في المرحلة التي سبقت الغزو الامريكي للعراق،ويمكن عدّها بمثابة خط دفاع عن النفس ومحاولة لتنشيط العمق العربي- الاسلامي في مواجهة هذه التحديات،فضلاً عن تأكيد حيوية الدور السعودي في توجيه مسيرة التضامن العربي واجتياز مأزق المرحلة.ومبادرة مصر في اعقاب احتلال العراق عام 2003،لإصلاح النظام العربي واحتواء بعض الازمات المفتعلة أو الحقيقية في النظام العربي والتي برز في مقدمتها أزمة الانسحاب الليبي أو الازمة المثارة مع بعض الدول الخليجية وتحديداً الكويت بسبب دورها في احداث العراق. ومبادرة اليمن التي اعتمدت مفهوم الوحدة والاتحاد كمنطلق للتغيير والإصلاح واستبدال جامعة الدول العربية

بصيغة اتحادية جديدة هي اتحاد الدول العربية،مع تأكيد بند مهم وهو عدم الاعتراف بالوصول الى السلطة بالقوة أو بالطرق غير الشرعية في أية دولة عربية ووقف عضوية أية دولة تتعرض لذلك الى حين استعادة الشرعية.إذ اتفقت هذه المبادرات على عدة امور مهمة في مقدمتها حتمية الإصلاح والتطوير للنظام العربي استجابة لضرورات الزمن والتحولات الاقليمية والدولية،وان الإصلاح المطلوب يجب أن يكون شاملاً لكل القطاعات والميادين في ميثاق الجامعة العربية.وأن تكون قاعدة الالتزام هي الاساس الذي يجب ان ترتكز عليه اي محاولة للاصلاح.واخيراً حرص المبادرات الاربع على عدم المساس بسيادة الدولة أو الانتقاص منها.وللمزيد من التفاصيل أنظر:عبد الحليم محجوب.مبادرات إصلاح النظام العربي،الأسس والدوافع والخيارات المستقبلية.كراسات استراتيجية.العدد133.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.القاهرة.2003.ص20-26.أيضاً:عبد السلام بغدادي.مصدر سابق.ص107.

86. محسن يوسف.مداخل الإصلاح(نموذج وثيقة الإسكندرية).في ممدوح سالم(محررا).المجتمع المدني ودوره في الإصلاح.المنظمة العربية لحقوق الإنسان.الطبعة الأولى.2004.ص216.

87. نقلا عن: محسن يوسف.مصدر سابق.ص216-217.

88. نقلاً عن:محمد سعد أبو عامود.مصدر سابق.ص545.

89. محمد سعد أبو عامود.مصدر سابق.ص545-546.

90. محسن يوسف.مصدر سابق.ص220-221.

91. المصدر نفسه.ص228-229.

92. كانت القمة العربية قد تأخرت عن موعدها المقرر في آذار(مارس)2004،وقبل بسبب الضغوط الأمريكية لتأمين قبول القمة لمشروع الشرق الأوسط الكبير وبخاصة قبل قمة مجموعة الثمانية الكبار،وبعد خلافات واضحة عقدت القمة وتميزت بحالة من الانقسام وغياب العديد من القادة العرب،وانسحاب عدد آخر منهم من القمة كان آخرهم الرئيس المصري حسني مبارك احتجاجا على تجاهل رئاسة المؤتمر ادراج مقترحه بأن يجري تفويض الجامعة العربية محاورة واشنطن حول مشروعها.وللمزيد من التفاصيل انظر: نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص134.

93. عبد السلام بغدادي.نحو مشروع عربي للتغيير في ضوء المشاريع الوافدة. في نظام بركات(محررا).مصدر سابق.ص720-724.

94. نعيم الأشهب ومازن الحسيني.مصدر سابق.ص135.

95. المصدر نفسه.ص136.

96. عبد القادر رزيق المخادمي.مصدر سابق.ص106.

97. المصدر نفسه.ص106-107.وأيضا:نص المشروع في ص161-170.

98. عبد الرزاق مقري.المشروع الإسلامي، مكوناته،هويته، أهدافه،أدواته،مصادر قوته.في نظام بركات(محرراً)مصدر سابق.ص522-523.

99. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل.الإصلاح والسياسة:نماذج فكرية وخبرات إسلامية.في مجموعة باحثين.مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي،خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية.دار النيل للطباعة والنشر.الطبعة الأولى.2011.ص191.

100. تباينت العلاقة بشكل واضح بين السلطة والحركات الإسلامية في الوطن العربي،فقد غصت السجون في بعض الحقب بالإسلاميين،وتجرأ الطرفان على الوصول إلى حافة الحرب الأهلية.وأقدمت دول عربية وإسلامية على الاعتراف بالمعتدلين وأشركتهم في المجالس النيابية،ومجالس الوزراء،وهكذا برزت ثلاثة نماذج لعلاقة السلطة بالحركات الإسلامية في العقود الثلاث الأخيرة هي:التقاطع والصراع،أو انفراد الإسلاميين بالسلطة،أو المشاركة المتفاوتة الفعالية والأهمية.وللمزيد من التفاصيل أنظر: رضوان السيد.الإصلاح الإسلامي:المفاهيم والآفاق. في مجموعة باحثين.مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي،خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية.مصدر سابق.ص41.

101. علاء عبد الحفيظ.السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الحركات الاسلامية في الوطن العربي منذ احداث 11سبتمبر 2001.مجلة دراسات مستقبلية.العدد13.مركز دراسات المستقبل.جامعة اسيوط.مصر.يناير(كانون الثاني)2007.ص11-24.أيضا:رضوان السيد.مصدر سابق.ص47-48.

102. زياد حافظ.الخطاب الديني والتجدد الحضاري في الأمة العربية.مجلة المستقبل العربي.العدد 414.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.آب(أغسطس)2013.ص25.

103. هشام جعفر وأحمد عبد الله.حول التحول في حركة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.في حسن الترابي وآخرون.الإسلاميون والمسألة السياسية.سلسلة كتب المستقبل العربي 26.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.2003.ص235-236.

104. عبد الرزاق مقري.مصدر سابق.ص537-538.

105. زياد حافظ.مصدر سابق.ص27.

106. حسين علوان.إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي.المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.بيروت.الطبعة الأولى.2009.ص148.

107. محمد محفوظ.الحرية والإصلاح في العالم العربي.الدار العربية للعلوم.بيروت.الطبعة الأولى.2005.ص43-45.

108. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل.مصدر سابق.ص194.

109. محمد محفوظ.مصدر سابق. ص15-17.

110. علي محمد فخرو.التعريف بالمشروع القومي العربي.في نظام بركات(محررا).مصدر سابق.ص621.

111. معن بشور.أفكار حول سبل استنهاض التيار القومي العربي.مجلة المستقبل العربي.العدد402.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.آب(اغسطس)2012.ص72.أيضاً:عبد الفتاح الرشدان.النظام العربي...البحث عن الشكل والدور الدولي.مجلة دراسات شرق أوسطية.العدد50.مركز دراسات الشرق الاوسط.عمان.شتاء 2009/ 2010.ص44-55.

112. المصدر نفسه.ص73.

113. مجدي حماد.التحديات والفرص أمام المشروع،وسيناريوهات المستقبل. في نظام بركات(محررا).مصدر سابق.ص685-686.

114. صبري زاير السعدي.غياب قوة النفط وقصور الفكر الاقتصادي في المشروع النهضوي العربي:مقاربة في التجربة العراقية.مجلة المستقبل العربي.العدد375.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.أيار(مايو) 2010.ص34.

115. المصدر نفسه.ص35.

116. مهيوب غالب احمد. الإصلاح الديمقراطي العربي بين برامج الداخل ومشاريع الخارج. مجلة المستقبل العربي. العدد 314. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. نيسان 2005. ص. 147.

117. أكرم البني. مصدر سابق.

118. جاسم الصغير.الأنظمة العربية والإصلاح السياسي.الحوار المتمدن.العدد1221.في 7/ 6/ 2005.المصدر:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=38857

119. أكرم البني. مصدر سابق.

120. محمد عابد الجابري. مصدر سابق. ص. 235.

121. عبد الإله بلقزيز.في الإصلاح السياسي والديمقراطية.مصدر سابق.ص56.

122. عبد السلام بغدادي.نحو مشروع عربي للتغيير في ضوء المشاريع الوافدة.مصدر سابق.ص724.

123. عبد الإله بلقزيز.في الإصلاح السياسي والديمقراطية.مصدر سابق.ص101.

124. أحمد الطيب.عقبات في طريق الإصلاح.في مجموعة باحثين.مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي،خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية.مصدر سابق.ص28-29.

125. فارس أبي صعب.مصدر سابق.ص103-104.

126. محمد بن صنيتان.مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية.مجلة المستقبل العربي.العدد395.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.كانون الثاني 2012.ص200.

127. إبراهيم البيومي غانم وباكينام الشرقاوي.قضايا ورؤى فكرية نحو المستقبل.في مجموعة باحثين.مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي،خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية.مصدر سابق. ص585.

128. موسى أبو مرزوق. القضية الفلسطينية: الواقع وآفاق المستقبل. مجلة المستقبل العربي. العدد 311. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. كانون الثاني.2005. . ص. 109.

129. مهيوب غالب احمد. مصدر سبق ذكره. ص. 160.

130. المصدر نفسه. ص. 160.

131. المصدر نفسه. ص. 148 – 151.

132. المصدر نفسه. ص. 154.

133. علي خليفة الكواري. متطلبات تحقيق أجندة إصلاح جذري من الداخل في دول مجلس التعاون. مجلة المستقبل العربي. العدد 321. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت تشرين الثاني/ 2005. ص. 54 – 55.

134. المصدر نفسه. ص. 55 – 61.

135. أسامة عبد الرحمن. حول قضية الإرهاب وتعليق الإصلاح. مجلة المستقبل العربي. العدد 324. مركز الوحدة العربية. بيروت شباط2006. ص. 83.

136. عبد العزيز الخضر. الواقعية العربية..... مقابل الإصلاح. جريدة الشرق الأوسط. العدد 9700، بتاريخ 19/ 6/ 2005.

137. المصدر نفسه.

138. جاك سترو. دعم التغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. جريدة الشرق الأوسط. العدد 9844 ، بتاريخ 10/ 11/ 2005.

139. أسامة عبد الرحمن. مصدر سابق. ص. 83 – 84.

140. محمد محفوظ.مصدر سابق. ص10-12.